الاستدلال بالعلامة على تقسيم الكلمة في النحو العربي

إعداد

ندوة علي مطر المساعيد

المشرف

الأستاذ الدكتور: حسن خميس الملخ

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول

على درجة الماجستير في اللغة العربيّة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٤م

الإهـــــداء

إلى روح "الحبيب"والدي، رحمه الله، وفاءً وذكرى...

الشكر والتقدير

بعد الثناء على الله- جلّ في علاه- الذي يسّر لي هذا الأمر، أتقدّم بخالص الشكر والعرفان من أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حسن الملخ، الذي حبّب النحو إليَّ بسلاسة أسلوبه، ودقة تفكيره، ثمّ شرّفني بقبوله الإشراف على رسالتي هذه، فحظيت منه بكرم الرعاية، وحُسن الإرشاد، فلم يبخل عليّ بوقته وجهده في متابعة هذا العمل خطوة خطوة، حتى استوى على سوقه وجاء على هذه الصورة، فجزاه الله عني كلّ خير.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدّم بخالص الشكر من أستاذي الدكتور عمر الخزاعلة مدير مركز اللغات في جامعة آل البيت، الذي وضعني على أول الطريق، وحظيت منه بالدعم المتواصل طوال فترة دراسة الماجستير، فله مني عظيم الود والامتنان.

كما أتوجّه بعد الانتهاء من هذه الدراسة بالشكر الخالص إلى: عائلتي والأصدقاء والزملاء، والأساتذة، الذين قدّموا لي الدعم، ووقفوا إلى جانبي طوال مدّة عملي فيها، فانشغلوا بي، وانشغلت عنهم، فلهم جميعا مني عظيم الودّ والتقدير.

ولست منتهية حتى أتوجّه بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضّلوا عليّ بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحمّلوا عناء قراءتها وإبداء الملاحظات السديدة، جبرا لما وقع فيها، وإني لمستعدّة تمام الاستعداد لقبول مقترحاتهما لتصويب الرسالة؛ إذ لا كمال إلا لله.

فهرس المحتويات

Contents

ملخـــــص.....و
المقدّمة.....ز
التمهيد.....ط
الفصـــــل الأول علامات الاسم..... ١
تعريف الاسم لغة واصطلاحا..... ٢
الاسم لغة:..... ٢
الاسم اصطلاحاً:..... ٥
أولا: التعريف بالمثال..... ٥
ثانيّا: التعريف بالعلامة..... ٦
ثالثا: التعريف بالماهيّة..... ٧
علامات الاسم..... ٩
أولا: العلامات الإلصاقية..... ١٠
أ- العلامات السوابق..... ١٠
ب- العلامات اللواحق..... ١١
ثانيّا: العلامات التصريفيّة..... ١٧
ثالثا: العلامات الموقعيّة..... ٣٢
أولا: الإسناد0..... ٣٣
ثانيّا: التخصيص0..... ٣٩
الفصـــــل الثانـــــي علامات الفعل والحرف..... ٥٣
تعريف الفعل..... ٥٤
الفعل لغة..... ٥٤
الفعل في الاصطلاح..... ٥٤
أقسام الفعل..... ٥٨
أولا: العلامات الإلصاقية..... ٦٢
ثانيّا: العلامات التصريفيّة..... ٧٩
ثالثا: العلامات الموقعيّة..... ٨٠
العلامات التصريفيّة..... ٨٥
ثالثا: العلامات الموقعيّة..... ٨٦
علامات الحرف..... ٨٨
تعريف الحرف..... ٨٨

الحرف لغة ٨٨
الحرف اصطلاحا: ٨٨
علامات الحرف ٩٠
أولا: انتفاء استقلالية المعنى ٩٠
ثانيّا: انتفاء البنيّة الاشتقاقيّة ٩١
ثالثا: انتفاء الإسناد ٩٢
الفصـــــل الثالث أثر الاستدلال بالعلامة في النحو العربيّ ٩٣
أثر العلامة في ترجيح بعض مسائل الخلاف النحوي ٩٤
أولا: أسباب الخلاف النحوي في العلامة ٩٤
١- الخلط بين الحدّ والعلامة ٩٤
٢- تعدّد العلامات ٩٦
٣- شروط العلامة ٩٦
ثانيا : مظاهر الخلاف النحوي بسبب العلامة ٩٧
أ- رفض العلامة أو الحدّ ٩٧
ب- الاختلاف في صنف الكلمة ٩٨
١- أفعل في التعجب ٩٩
٢- نِعْمَ، وبِئْسَ ١٠٠
٣- حبّذا ١٠١
٤ - ليس، وعسى ١٠٢
أثر العلامة في تيسير النحو وتعليمه ١٠٤
أ- نبذ الخلاف النحوي في كثير من المسائل التي تتعلق بتقسيم الكلمة ١٠٥
ب- البعد عن اللبس ووضوح الأقسام ١٠٦
ج- الاستدلال بالعلامة على أقسام الكلمة ١٠٨
الخـــــاتمة ١١٣
قائمة المصادر والمراجع ١١٥
المصادر: ١١٥
المراجع: ١١٩
الدوريات: ١٢٠
الرسائل الجامعيّة: ١٢١
Abstract ١٢٢

ملخـــــص

الاستدلال بالعلامة على تقسيم الكلمة في النحو العربي

إعداد

ندوة علي مطر المساعيد

المشرف

الأستاذ الدكتور: حسن خميس الملخ

تُعنى هذه الدراسة بالكشف عن أحد طرق الاستدلال على تقسيم الكلمة في النحو العربي قصْدَ إبراز دور العلامة في الاستدلال على أقسام الكلمة في القسمة الثلاثيّة، بجمع علامات كل قسم، واستنتاج علامات جديدة، وشرحها وتصنيفها وتفسيرها؛ لمعرفة مدى نجاح العلامة بوصفها دليلا على القسم الواحد، ومعرفة خصائص هذا القسم من علاماته، بهدف التسهيل والتيسير على المعلمين والمتعلمين في تناول هذه الأقسام والتمييز بينها، والتعرّف على خصائصها.

فتحصّل في البحث أن جُمعت هذه العلامات من مظانها المتفرّقة وأنشِئ لها تصنيف جديد روعي فيه المبنى والمعنى، وكشفت الدراسة عن الدور الفاعل الذي تؤديه العلامة في تمييز أقسام الكلمة، وأظهرت أنّ علامات الاسم، والفعل، والحرف على تنوعها وتعدّدها كلها صالحة للتمييز بتفاوت في أولوية بعضها على بعض.

وقد تناولت الدراسة أثر العلامة في الخلاف الحاصل بين النحاة على صنف بعض الكلمات ووجدت أنّ مردّه الاختلاف في فهم العلامة وتطبيقها، كما بيّنت الدورالإيجابي الكبير الذي تقوم به العلامة في تيسير النحو وتعليمه.

المقدّمة

قسّم النحاة الأوائل الكلمة ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف، وكان هذا التقسيم على خطورته وأهميّته الخطوة الأولى في التقعيد النحوي، ولمّا كانت العلامة وثيقة الصلة بالدليل فقد اعتمدها نحاة العربيّة في تمييز هذه الأقسام، وأخذ بها المصنفون وسيلة للاستدلال على أقسام الكلمة بتتبع هذه الأقسام في مواضع استعمالها، واستقراء سماتها اللفظيّة والمعنوية، لتكون دليلا يرسخ في ذهن الدارس، بعد ذلك صار النحاة يصدّرون كتبهم بالحديث عن أقسام الكلمة، وعلامات كلِّ قسم بتفاوتٍ في تعدادها، وشرحها، وترتيبها، وانصرف اهتمامهم إلى دراسة العلاقات التركيبية التي تنشأ عن هذه الأقسام.

وعلى كثرة هذه العلامات المتناثرة في كتب النحاة إلا أنني لم أعلم - في حدود معرفتي -أنّ ثمّة بحثا مستقلا أو مؤلفا منفصلا اختص بالبحث في الاستدلال بالعلامات المميزة لكل قسم من أقسام الكلمة، وإفرادها بالتصنيف والتفسير؛ ولذلك عزمت على البحث في هذا الموضوع، وجمع العلامات المتناثرة في كتب النحاة، وإعادة تصنيفها وشرحها وتخليصها من اللبس فيما بينها بغرض التسهيل والتيسير على المعلمين والمتعلمين في تناول هذه الأقسام والتمييز بينها، والتعرّف على خصائصها عن طريق العلامة التي تشكل ملخصا وصفيّا ووظيفيّا لسمات كلّ قسم، ثمّ بيان أثر العلامة في النحو العربي.

ومع أنّ هذا الموضوع لم يحظ بدراسة مستقلة، إلا أنني وجدت بعض الدراسات التي أخذت منها بشكل كبير، فكان لا بدّ من ذكرها كدراسة المنصف عاشور بعنوان: "ظاهرة الاسم في التفكير النحوي"التي وقفت عليها بالدراسة، ووجدتها دراسة غنيّة انفردت بأحد أقسام الكلمة وهو الاسم، واستعرضت خصائص الاسم الصياغيّة والإعرابيّة، إلا أنها لم تعنَ بالعلامة ولم تربط بينها وبين سمات الاسم، بل كانت تحاول الربط بين مفهوم الاسمية بفضائها الواسع وبين العلاقات الدلالية التي تنشأ عنه.

وهناك دراسة لمحمد سعيد صالح الغامدي الموسومة بـــ: "خصائص الفعل في العربية"، ومع أنّ هذه الدراسة اختصت بالفعل إلا أنها لم تقصد إلى تمييزه من غيره، وحديثه عن الخصائص العامة للفعل مختلف عن العلامات المميزة للفعل التي تطرق لشيء منها بإيجاز.

أمّا دراسة فاضل مصطفى الساقي بعنوان: "أقسام الكلام العربي"، فعلى اختصاصها بالتقسيم إلا أنّ صلتها بهذه الدراسة أنها استعرضت كثيرا من علامات الاسم والفعل التي أوردها النحاة الأوائل في مصنفاتهم؛ بهدف نقض التقسيم الثلاثي وإنشاء تقسيم جديد ينبني برؤية جديدة.

وقد اتبعت في دراستي الوصفي فتعقبت ما ذكره النحاة من علامات، ثمّ أفردتها بالوصف والتفسير، فتكوّنت الدراسة من تمهيد وثلاثة فصول على النحو الآتي:

التمهيد: تحدثت فيه عن القسمة الثلاثيّة للكلمة عند النحاة الأوائل وإجماعهم عليها، وعرضت بعجالة لرأي بعض الباحثين المحدثين في تقسيم الكلمة، كما شمل التمهيد توضيحا لبعض المصطلحات المهمّة في الدراسة، مثل: الكلمة، والكلم، والكلام، والاستدلال لغة واصطلاحا، والعلامة لغة واصطلاحا، ثم خصصت العلامة اللغويّة -موضوع الدراسة- بشيء من التفصيل.

الفصل الأول: تناولت فيه الاسم - القسم الأكبر في القسمة الثلاثيّة- من حيث مفهومه وأصل اشتقاقه، ثم خصصت الجزء الأهم في الفصل لعلامات الاسم التي انقسمت إلى ثلاثة أقسام: الإلصاقيّة، والتصريفيّة، والموقعيّة.

الفصل الثاني: وضمّ الفعل والحرف، وعرضت فيه لمفهوم الفعل لغة واصطلاحا، ولأقسام الفعل، ثمّ عرضت لعلامات الفعل بأقسامه الثلاثة كلّ على حدةٍ، وبأنواعها الثلاثة: الإلصاقيّة، والموقعيّة والتصريفيّة، وأفردت الجزء الأخير من الفصل للحرف من حيث مفهومُه، وعلاماته التي جاءت قليلة موازنة بالقسمين الآخرين.
الفصل الثالث: وخصصته للحديث عن أثر العلامة اللغوية في النحو العربيّ وتناولت الآثار السلبيّة التي أنشأت خلافا بين النحاة اختص بأقسام الكلمة، ومردّ هذا الخلاف، كما بينت الدور الإيجابي الذي قامت به العلامة في تيسير النحو وتعليمه.
وتأتي بعد ذلك الخاتمة لتتضمن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

التمهيد

ينبغي في الدراسة العلميّة أن تكون مبنية على أسس علمية تضفي عليها صفة القبول، والتفكير في اللغة، ومحاولة تقنين نظام عام لها يرتكز على تلك الأسس العلمية، ولعلَّ الأساس الأول الذي اعتمده النحاة الأوائل في وضع نظام محكم لقوانين العربية هو التقسيم ثمّ التجريد، فهما "أساسان لكلّ نشاط علمي أيّا كان نوعه"(١)، والتقسيم أولى الخطوات لوضع أساس متين يمكن بعده بناء نظام من العلاقات المتشابكة؛ لأنه مبني على الفرز الوصفي.

ويسمح التقسيم بوضع حدود للأقسام باختصار عدد هائل من المعلومات التي تخصّ كلّ قسم، فيغدو كلّ قسم عنصراً مكثفا لمجموعة من المعلومات الصرفية والنحوية، لهذا كان منهج التقسيم الخطوة الأولى المهمّة التي اتخذها النحاة في بناء نظام لغوي متين مدركين"استحالة الدرس النحوي في غياب معالجة نحوية لأقسام الكلام"(٢).

مفهوم الكلمة، والكلم، والكلام

ينبغي التفريق بين ثلاثة مفهومات اقترنت بالتقسيم للدلالة على الشيء نفسه ولكن بمصطلحات متباينة، فقد ورد عند سيبويه "تقسيم الكلم"(٣)، ثمَّ أصبح المصطلح المتعارف عليه عند النحاة بدءا من المبرّد و ابن السّراج وابن جني ومن تلاهم بـ"تقسيم الكلام"(٤)، وورد عند الزمخشري والسيوطي"تقسيم الكلمة"(٥)، وإلى يومنا هذا تستخدم المصطلحات الثلاثة (الكلمة، والكلام، والكلم).

---

(١) تمّام حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٠١.

(٢) المنصف عاشور، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، ط٢،منشورات كليّة الآداب منوبة، تونس، ٢٠٠٤م ص٣٤.

(٣) سيبويه،عمرو بن عثمان(ت١٨٠هـ/٧٩٦)**الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٨٨م،ج١، ص١٢.

(٤) المبرّد،، محمد بن يزيد(ت٢٨٥هـ/٨٩٨م) **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: لجنة إحياء التراث،القاهرة،١٩٩٤، ج١، ص١٤١، وابن السرّاج، محمد بن سهل(ت٣١٦هـ/٩٢٨م)**الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣،مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٦م، ج١، ص٣٨، وابن جنّي، أبو الفتح عثمان(٣٩٢هـ/١٠٠١م) **اللمع في العربية**، د.ط، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.ص١٥.

(٥) ابن يعيش، يعيش بن علي(ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م) **شرح المفصل**، د.ط، نشر إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت، ج١، ص١٨، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ/١٥٠٥م)**الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٥،ج٣،ص٥.

أمّا الكلمة فهي واحدة الكلِم، وتعني : "اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية وتدّل على معنى جزئي أيّ (مفرد)[٦]"، فدلالة الكلمة بلفظتها مفردة لتدلّ على معنى سواء أكان اسماً مثل : رجل، أم فعلاً مثل : أكلَ، أم حرفاً مثل: عن، وهذا المعنى لا يدلّ جزؤه على كله فمثلا:(رجل) لا تدل عليها(رَج)، و(عن) لا تؤدي وظيفتها(ع)، فالكلمة وحدة لغوية مترابطة.

أمّا الكلام فهو في اصطلاح النحويين[٧]: ما تركّب من كلمتين وأكثر، وأفاد معنى يحسن السكوت عليه، فالكلام هو التركيب المفيد، ويرادف معنى الجملة عند أصحاب الاتجاه الذي يتكئ على المعنى في تحديد الجملة، فلا تكون الجملة جملة إلا إذا دلت على معنى يحسن السكوت عليه، وهذا ما عبّر عنه ابن جنّي حين عرّف الكلام، فقال:"أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل"[٨]، ولا يتعارض مع الاتجاه الذي ربط بين المصطلحين بالإسناد، وهو ما عبّر عنه الزمخشري بعد أن حدّ الكلام في قوله:"والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلا في اسمين، كقولك: زيدٌ أخوك، وبِشرٌ صاحبُك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، وانطلقَ بكرٌ، ويسمّى الجملة"[٩]، والزمخشري هنا يساوي بين الجملة والكلام في الإسناد لكنه لم يخرج قيد الفائدة من الجملة، وهو شرط في الكلام، فهناك جمل صحيحة في الإسناد لكن لا يحسن السكوت عليها، مثل جملة الشرط التي لا تفيد معنى إلا بجوابها، وصلة الموصول التي لا يتم معناها إلا بموصولها، والجملة التي تقع خبرا أو حالا أو صفة فهي غير مستقلة بالفائدة.

والصحيح أنّ الترادف بين المصطلحين يتحقق بالإسناد مع تمام الفائدة وهذا مذهب الأكثرين ممن ربطوا بين الكلام والجملة، ومنه قول الجرجاني:"اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو خرجَ زيدٌ سُمّي كلاما وسُمّي جملة"[١٠]؛ ولأنّ الكلام يشترط فيه الفائدة بخلاف الجملة فهما إذن ليسا في كفة المساواة، فكلّ كلام جملة،

---

(٦)عباس حسن، **النحو الوافي**، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص١٥. وانظر: محمد سمير نجيب اللبدّي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط١، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت، ١٩٨٥م، ص١٩٦.

(٧) لأن الكلام عند اللغويين هو اسم لكل ما يُتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد

(٨) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢، دـــ/١٠٠١م) **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت، ج١، ص.١٧.

(٩) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١، ص١٨.

(١٠) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن(ت٤٧١هـ/١٠٧٨م)**الجمل**، تحقيق: علي حيدر، د.ط، دار الحكمة، دمشق،١٩٧٢م، ص٤٠.

وليس كلّ جملة كلاما، وعليه فالجملة أعمّ من الكلام، وهذا ما فهمه ابن هشام ودافع عنه، وأكده السيوطي بتصريح لفظي حين عرض لمسألة الترادف، وقال:"والصواب أنها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها"[١١].

أمّا الكلِم فهو جمع كلمة، وهو "ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر سواء أكان لها معنى مفيد أم لم يكن لها معنى مفيد"[١٢] ، والفائدة في المعنى الذي يصل للسامع فإذا حَسن السكوت عليه بحيث لا يكون السامع منتظرا لشيء من المتكلم انتظارا تامّا فقد تحصلت الفائدة، وتمّ الكلام،"ولا يضرّه احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحو ها"[١٣]، فالمفيد نحو: المؤمنُ يحافظ على صلاتِه، وغير المفيد نحو: إن كثرت الخيانة...، والفرق بين الكلام والكلم أنّ الكلام يكون من كلمتين أو أكثر، والكلم لا يتحقق إلا بثلاث كلمات فأكثر، والكلام لا بد أن يكون مفيداً، والكلم يكون مفيداً أو غير مفيد.

والمصطلح الأكثر صوابا فيما يبدو هو "تقسيم الكلمة"؛ لأنّ الكلام لا يتّم إلا بالتركيب المفيد الذي ينشأ عن ائتلاف الكلمات المفردة، والكلمة تكون مفردة، وتكون جزءا من الكلام، كما لا يشترط في الكلام أن يضمّ الأقسام الثلاثة فقد يكون الكلام بقسم واحد أو بقسمين، والكلم ينطبق على الأنواع الثلاثة واحده كلمة، قال ابن مالك في ألفيته:"[١٤]

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاسْتقِمْ ... اسْمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ الكلِمْ

واحِدُهُ كلِمَة والقولُ عَمّ ... وكلِمَة بها كلامٌ قد يُؤَمّ

أمّا الكلمة فهي تخصيص(اللفظ)الذي يضم كلّ ما يُتلفظ به ويطلق على "الصوت المشتمل على بعض حروف الهجاء"[١٥]، سواء أدلَّ الملفوظ على معنى أم لم يدلّ، ويشمل المهمل والمستعمل، وهي أخص من القول الدالّ على معنى من اللفظ، وهو بذلك يشمل الكلمة،

---

(١١) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج١، ص٤٩.

(١٢) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج١، ص١٦

(١٣) السيوطي،**همع الهوامع**، ج١، ص٤٢.

(١٤) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله(ت٧٦٩هـ/١٣٦٧م) **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م، ج١، ص١٣.

(١٥) ابن هشام، جمال الدين بن يوسف(ت٧٦١هـ/١٣٥٩م)**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت،ج١،ص١١.

والكلام، والكلم، والكلمة جنس تضم تحته الأقسام الثلاثة، والجنس عام وما تحته نوع، فالاسم نوع، والفعل نوع، والحرف نوع[١٦].

ولم يكن مصطلح الكلمة واضحا أو محدّدا في البدايات بتصريح لفظي، فسيبويه لم يضع تعريفا للكلمة، وكان يستخدم كلمة "اللفظ"أحيانا ويقصد بها الكلمة ثمّ جاء تحديده في القسم الثاني من الكتاب، في باب" عدة ما يكون عليه الكلم"، حين قال: "وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد"[١٧] ، ولم يُعنَ الجيل التالي لسيبويه بوضع حدّ واضح للكلمة ظنّا منهم أنها من البدهيّات أو ما شابه، وكان أكثر كلامهم في الحديث عن الأقسام الثلاثة والتفريق بين الكلام والقول والكلم.

وفي القرن السادس الهجري بدأ النحاة يعنون بوضع تعريف حدّي للكلمة فقد عرفها الزمخشري بأنها" اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف"[١٨]، ويكاد الزمخشري يكون أول من فطن إلى اللبس بين مصطلحي الكلمة والكلام وفرّق بينهما على نحوٍ ما واستعمل مصطلح "أقسام الكلمة".

التقسيم الثلاثي عند القدماء

لقد درج القدماء على تقسيم الكلمة في العربية إلى ثلاثة أقسام وأصبحت هذه القسمة الثلاثيّة بمنزلة العرف السائد بين النحاة فلا نراهم يخرجون عنها أبدا، ويُروى أنّ علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ قد أشار على أبي الأسود الدؤلي بهذا التقسيم في صحيفة ألقاها إليه، جاء فيها:"الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"[١٩]، وفي رواية أخرى "والفعل ما أنبئَ به والحرف ما جاء لمعنى"[٢٠]، وعلى صحة الرواية أو ضعفها فما يعنينا أن النحاة الأوائل قد

---

(١٦) الجنس هو اللفظ العام، وكلّ لفظ عمّ شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف، وعند آخرين لا يكون جنسا إلا أذا اختلف بالنوع، نحو الحيوان جنس للإنسان والفرس والطائر، فالعام جنس وما تحته نوع، انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١، ص١٩.

(١٧) سيبويه،**الكتاب**،ج٤، ص٢١٦.

(١٨) ابن يعيش، **شرح المفصّل**،ج١، ص١٨.

(١٩) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله(ت٦٢٣هـ/١٢٢٦م) **معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عبّاس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م، ج٤، ص١٨١٣، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**،ج١، ص١٣.

(٢٠) أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(٥٧٧هـ/١١٨١م) **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الأردن-الزرقاء، ١٩٨٥م، ص١٨، وياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ج٤، ص١٤٦٧.

أقرّوا هذه القسمة الثلاثية، فقد جاء في كتاب سيبويه "الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٢١].

وقد أجمع النحاة بعد سيبويه على أن التقسيم لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة، فقد ذكر الزجاجي أنّ "إجماع النحويين على أنّ الكلام اسم وفعل وحرف"[٢٢]، وكذلك قال ابن فارس في كتابه الصاحبي "وأجمع أهل العلم أنّ الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف"[٢٣]، باستثناء أبي جعفر بن صابر فقد أقرّ بوجود قسم رابع سمّاه "الخالفة"[٢٤].

وكثر الحديث عند الباحثين حول الأسس التي اعتمدها القدماء في دليلهم العقلي عند تقسيمهم الثلاثي ودارت النقاشات حول الأساس الذي نهجه القدماء في هذا التقسيم، وعلى تعدّد الآراء وتنوعها نجد أن الأساس التركيبي أهم الأسس التي اعتمدوا عليها في التقسيم ووحدت كلمتهم في قسمة ثلاثيّة، فقد اعتمد النحاة على تأليف الجملة وإسنادها ليكون أساسا لتقسيم الكلمة، ومع أنّ التركيب خطوة عملية تتلو الكلمات مفردة إلا أنّ الجملة كانت محطّ اهتمام النحاة، وعملهم كان في تفصيل هذه الجملة وتحليلها إلى عناصرها،"فالمقصود الأهم في علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العَقد والتركيب، ولتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه[٢٥] كان تقسيم الكلمة عندهم محكوما بصلاحية هذه الكلمة في بناء تركيب سليم، فكان الاسم هو القسم الأول والأهم لأنه صالحٌ لتكوين جملة سليمة بركنيها المسند والمسند إليه، ثمّ الفعل لأنه صالحٌ ليكون أحد أركان الجملة الرئيسة، ويليه الحرف الذي لا يصلح أن

---

(٢١) سيبويه، **الكتاب**،ج١، ص١٢

(٢٢) الزجاجي،عبد الرحمن بن إسحاق(ت٣٣٧هـ/٩٤٨م)**الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م ص٤١.

(٢٣) ابن فارس، أحمد (ت٣٩٥هـ/١٠٠٤م) **الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العربية في كلامها**، تحقيق عمر فاروق الطبّاع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت،١٩٩٣م، ص٨٢، وانظر كلام أبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف(ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،١٩٩٦م، ج١، ص٢٢،وكذلك قال الأشموني، علي نور الدين بن محمد(ت٩٠٠هـ/١٤٩٥م) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت،١٩٥٥م، ج١، ص٩، وقال السيوطي:"الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف ولا رابع لها"، انظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر**،ج٣، ص٥، والصبّان، محمد بن علي(ت١٢٠٦هـ/١٧٩١م)**حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، د.ط، المكتبة التوفيقية، د.ت،ج١، ص٦١.

(٢٤)انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص٨٢، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج١، ص٦١.

(٢٥) الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن(ت٦٨٨هـ/١٢٨٩م) **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفظي، ط١، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرياض،١٩٩٣م، ج١، ص١٦.

يكون ركنا أساسا في الجملة ويتخذ دور الرابط بينهما، وعلى هذا كانت الأقسام ثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف،"الاسم يُخبر به ويخبر عنه، والفعل لا يكون إلا مخبرا به، والحرف لا يخبر به ولا يُخبر عنه"[٢٦].

كما كان للنحاة الأوائل في تقسيمهم الثلاثي وجهة نظر مبنية على أساس دلالة الكلمة على المعنى، وكان التمايز بين أقسام الكلمة افتراقها في خصوصيّة هذه الدلالة، "فالكلمة إمّا أن تدّل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول إمّا أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم، والأول الفعل"[٢٧]، فدلالة الكلمة على نفسها، أي أن معناها يدرك من لفظها من غير الحاجة للارتباط بعنصر آخر، وهذا ينطبق على الاسم والفعل، أو تدل على معنى غير مستقل، وهذا الحرف؛ لأن معناه لا يظهر إلا إذا رُبط بكلمة، أما القسم المستقل فهو : إما أن يقترن معناه بأحد الأزمنة الثلاثة وهو (الفعل)، وتكون دلالته على الزمن مقترنة ببنيته الصرفية، أو ينفك عن الاقتران بالزمن فهو الاسم.

وقد تبنى أكثر النحاة هذا الأساس في التقسيم؛ لذلك جاءت تعريفاتهم للأقسام مبنية عليه، فالاسم:"كلّ كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصّل"[٢٨]، والفعل:"ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[٢٩]، والحرف:"ما دل على معنى في غيره"[٣٠].

تقسيم الكلمة عند المحدثين

وقد حاول بعض الباحثين في العصر الحديث أن يخرجوا عن هذه القسمة الثلاثية، ووصفوها بالضيق والجمود ودعوا إلى إعادة النظر في هذه القسمة الثلاثيّة، وكانت نتيجة ذلك أن ظهرت تقسيمات جديدة للكلمة، فقد وجد إبراهيم أنيس أن أقسام الكلمة أربعة: الأول الاسم، والثاني الضمير ويشمل الضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات والعدد، والقسم الثالث الفعل، والرابع الأداة ويشمل ما خرج عن الأقسام الثلاثة السابقة، ويضمّ حروف المعاني وظروف

---

(٢٦) السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج١، ص١٣١.
(٢٧) المصدر السابق، ج٣، ص٨.
(٢٨) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١، ص٨٢.
(٢٩) انظر: الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٤
(٣٠) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٥٤.

الزمان والمكان[٣١] ، وكانت أسسه في التقسيم مبنيّة على المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام ويرى أنّ التقسيم بالنظر إلى هذه الأركان الثلاثة مجتمعة[٣٢].

وذهب المخزومي مذهب أنيس في تقسيم الكلمة لأربعة أقسام على الاختلاف بينهم، فكانت الأقسام الأربعة عند المخزومي تضم الاسم، والفعل، والأداة والكنايات التي ضمّت الضمائر المتصلة والمنفصلة وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام والشرط[٣٣]، ولم يبين المخزومي الأسس التي ارتضاها في تقسيمه هذا.

في حين أن تمّام حسّان انتقد القسمة الثلاثيّة عند النحاة الأوائل ووصفها بالغموض بقوله:"ولقد قسّم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم، وفعل، وحرف"[٣٤]، واقترح أساسا للتقسيم مبنيّا على اعتبار الأسس الشكليّة والوظيفيّة(المبنى والمعنى)، فأساس المبنى يضم فوارق صورية هي : (الإعراب، والرتبة، والصيغة، والجدول، والإلصاق، والتضام، والرسم الإملائي)، وأساس المعنى يضم فوارق معنوية هي : (التسمية، والحدث، والزمن، والتعليق، والمعنى الجملي)[٣٥]، وعلى هذين الاعتبارين المباني والمعاني خرج تمّام حسّان بقسمة سُباعيّة شملت: الاسم، والفعل، والصفة، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة [٣٦]، وعلى نهج تمّام حسان سار تلميذه الساقي على قسمته السباعيّة وفصّل في مميزات كل قسم[٣٧].

ومن اللغويين غير العرب الذين اعتنوا بتقسيم الكلمة في العربية (إن سوب لي)، الذي تأثر بتقسيم تمّام حسان وتلميذه الساقي في بعض المواطن وخالفهما في بعضها فكان تقسيم الكلمة عنده ثمانية أقسام هي: الاسم، والضمير، والفعل، والصفة، والظرف، والحرف، واسم الفعل، واسم الصوت[٣٨]، وجاء تقسيم(إن سوب لي) وفق ثلاثة معايير كما أوضح وهي: عملية

---

(٣١) انظر: إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،١٩٨٧م، ص١٥٣-٢٠٧.
(٣٢) انظر: المصدر السابق، ص١٨١.
(٣٣) مهدي المخزومي، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، ط٣، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٨٥م، ص، ٤٦-٦٤.
(٣٤) تمّام حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، ص١٩٦.
(٣٥) انظر: تمّام حسان، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م، ص٨٧، ٨٨
(٣٦) تمّام حسّان، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ص٩٠- ١٢٢.
(٣٧) انظر: فاضل مصطفى الساقي، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، د.ط، الخانجي، القاهرة،١٩٧٧م، ص٢١٥-٢٦٨.
(٣٨) إن سوب لي، **الفصائل النحوية في اللغة العربيّة**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنيّة، ١٩٩٨م، ص٦٠-١٠٤.

صـرفيّة، وتوزيع، ودلالة[٣٩]، لتشـمل مسـتوى الصـرف، والتركيب، والدلالة، و مسـتندا على الفصائل النحوية باعتبارها ـــ برأيه ـــ الفصائل التأسيسية التي تنبني عليها الفصائل الصرفيّة والنظمية والتي تناولها دراسة وتفصيلا[٤٠].

لاشك أنّ الاختلاف في تقسيم الكلمة وعدد الأقسام بين النحاة الأوائل والنحاة المعاصرين منشؤه الاختلاف في أساس التقسيم، فاعتبار التركيب كان عند القدماء الأساس قي التقسيم، وهو الأساس الذي وحّد آراء النحاة في التقسيم على اختلاف مذاهبهم وعصورهم، أمّا نظرة المحدثين إلى التقسيم فهي نظرة معزولة عن التركيب تنظر إلى خصـائص شـكليّة ووظيفيّة متعدّدة، ومن الطبيعي أن يُنتج عنها أقسام أكثر تفصيلا.

ويبقى النظر في قسـمة الكلمة عند القدماء والمحدثين من الموضـوعات المثيرة للجدل بين المؤيد والمعارض، وهذه الموضوعات يحتاج الحكم فيها أن يأخذ أكثر من منحى بالنظر إلى الغاية والهدف من هذا التقسيم، فإذا كانت غايته الوصف فقد يخرج عن قسمة ثلاثيّة؛ ليزيد عن ذلك، وإذا كانت غايته تعليميّة فإنني أجد القسمة الثلاثيّة مناسبة للتعليم؛ لأنّ الدخول في تفصيل الأقسام قد يزيد على المتعلم عبئا؛ وتيسير التعليم يتحقق بالبعد عن التشعّب.

وقد ارتضينا في هذه الدراسة القسمة الثلاثيّة عند القدماء، وهي قسمة يندرج تحتها الاسم، والفعل، والحرف، والاسم والفعل قسمان مشتركان في كلّ التقسيمات القديمة والحديثة، والحرف يندرج في القسـمة الحديثة تحت مسـميّات أخرى وتنضـاف إليه عناصـر أخرى، وقبولنا لهذه القسـمة الثلاثيّة مردّه موضـوع بحثنا في الاسـتدلال بالعلامة على تقسـيم الكلمة، وهذا النوع من الاستدلال شاع عند النحاة القدماء لتمييز أقسام الكلمة الثلاثة التي أجمعوا عليها.

---

(٣٩) انظر: المرجع السابق، ص٦٤.

(٤٠) وهي عنده عشـرة فصـائل، وتضـم فصـيلة الجنس، والعدد، والإعراب، والتمام، والشـخص، والتعيين، والمفاضلة، والزمن والهيئة، وصيغة البناء، وصيغة الفعل، انظر: المرجع السابق ص١٠٦- ١٨٩.

مفهوم الاستدلال

قبل الحديث عن العلامة اللغويّة لا بدّ أن نلقي الضـوء على مفهوم الاسـتدلال بمفهومه العام، هذا المصـطلح الذي لم يغادر النحاة في عملهم، وانبنى على أدلة النحو، فكانت أنواع الاستدلال، وطرقه، وقواعده التي انبنى عليها النحو العربي كلّه.

الاستدلال في اللغة، تذكر معجمات اللغة أن الاستدلال من الفعل (دلّ)، أي: "أبان الشيء بأمارة تتعلمها"[٤١]، والاسـتدلال: طلب الدليل[٤٢]، والدليل:"ما يسـتدل به، والدليل: الدالّ[٤٣]، وقد دَلّه على الطريق يَدُلّه دَلالة ودِلالة ودُلولة"[٤٤]، فالمعنى اللغوي يشـير إلى أن الاسـتدلال هدفه الوصول للهدى بطريقة ما.

وفي الاصـطلاح، يعني:"تقرير الدليل لإثبات المدلول سـواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو بالعكس"[٤٥]، وعلى الأخص يطلق الاسـتدلال على ما يسـتدل فيه من المعلول على العلة[٤٦]، والاسـتدلال من الأدلة العقليّة التي يشـتغل فيها الذهن بالربط بين عناصـر الاسـتدلال- الدليل والمدلول- للوصـول إلى معرفة فكرة وإنتاجها للحصـول على نتيجة معينة، أو تأكيد حقيقة ما، فهو في حكم الانتقال من المعلوم إلى المجهول وهو أحد الأدوات المعرفيّة التي تستلزمها العلوم المختلفة فهناك مثلا: الاستدلال المنطقي، والاستدلال الفقهي، والاستدلال النحوي[٤٧].

والاسـتدلال - في النحو - اسـتعمال أدلة النحو بالملاحظة والاسـتقراء، وينبني على السـماع، والقياس، والاسـتصـحاب"[٤٨]، وهناك تلازم بين النحو العربي والاسـتدلال فلا نجده

---

(٤١) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السـلام هارون، د.ط، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م، ج٢، كتاب الدال وما جاء بعدها في المضاعف والمطابق، مادة(دل)

(٤٢) التهانوي، محمّد علي(ت١١٩١هـ/١٧٧٧م) **موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج وآخرين، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،١٩٩٦، ج١، ص١٥١.

(٤٣) ابن منظور، محمد بن مكرم(ت٧١١هـ/١٣١١م) **لسان العرب**، تحقيق عبد الله الكبير وآخرين، ط١، دار المعارف، القاهرة، مادة(دلل).

(٤٤) الجوهري، إسماعيل بن حمّاد(ت٣٩٣هـ/١٠٠٢م) **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربيّة**، تحقيق أحمد عبد الغفور، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٨٤م ، مادة (دلل).

(٤٥) الجرجاني، علي بن محمّد(ت٨١٦هـ/١٤١٣م) **معجم التعريفات**، تحقيق: محمّد صدّيق المنشاوي، د.ط، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت، ص١٨.

(٤٦) انظر: التهانوي، **موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون**، ج١، ص١٥١، ١٥٢.

(٤٧) انظر: تمّام حسّان، **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة**، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٦٥، ٦٦.

(٤٨) السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٣.

يفارق أساليب النحاة في نظرتهم للمسائل النحوية عن طريق النظر في الدليل المعلوم فيه لكشف ما يغمض منه أو تأكيد حقيقة فيه، "وأنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر"[٤٩]، أهمّها القياس والاستقراء.

ويتّخذ الاستدلال في النحو العربيّ طرائق عدّة، ويعدّ الاستدلال بالعلامة أحد أنواع الاستدلال القياسيّة، ويعني النظر في العلامة اللغوية، وهي الدليل المعلوم لتمييز المختلط في اللغة، ووضع حدّ فيصل في فرز المادة اللغوية وتقنينها، كما في النظر في العلامات اللغوية للكشف عن أقسام الكلمة وتمييز الأقسام بعضها من بعض، فوجود هذه العلامات دليل على القِسم، وبطلب هذا الدليل يُستدل على هذه الأقسام ويُفصل بينها.

مفهوم العلامة

تذكر المعجمات أنّ العلامة: "السِّمة وهي: الأمارة التي تُعرف بها الأشياء وما يُستدّل به على الطريق"[٥٠]، فالعلامة دليل على وجود شيء كالأثر؛ لهذا يقترب مفهوم العلامة من مفهوم الأثر والدليل، قال أحمد بن فارس في مادة (دلّ)"..أصل يدل على إبانة الشيء بأمارة تتعلِمُها، والدليل الأمارة في الشيء"[٥١].

وذكر التهانوي أنّ العلامة "ما تكون عَلما على الوجود من غير أن يتعلق به وجوب ولا وجود"[٥٢]، وهذا التعريف ينفي شرط عدم وجود العلامة كدليل على انتفاء حقيقة الشيء فوجودها دليل على الشيء وانتفاؤها دليل على الشيء من جهة أخرى، فعدم وجود العلامة هو علامة لشيء آخر، وهذا بالضبط ما عبّر عنه أبو البركات الأنباري في مسائل الخلاف عندما قال: "الأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميّز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر؛ لكان ترك

---

(٤٩) السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص١٠٣.
(٥٠) انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة(علم)، وأحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م، م ٢، مادة(علامة)، و**المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤م، مادة(عَلَم).
(٥١) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٢، كتاب الدال، مادة(دلّ)
(٥٢) التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، مادة العلامة،ج٢، ص ١٢٠٦.

صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر"[٥٣]، وهذه الميزة للعلامة أنها ذات وجهين وجودها علامة وانتفاؤها علامة، يمنحها أهمية كبيرة وقدرة عظيمة للقيام بوظائف كثيرة.

والعلامة بمعناها اللغوي وسيلة لتمييز الأشياء بعضها من بعض، وهي وسيلة متعارف عليها بين البشر، فهي السؤال الحاضر لكل شيء غائب عن الذهن تريد أن تتعرّفه فتنقلك من المعلوم إلى المجهول بالربط الذهني بين الشيء وعلامته.

أنواع العلامات

١-العلامة الطبيعية: وهي العلامة التي تنتج بالاستلزام الطبيعي بينها وبين ما تدلّ عليه، وهذا الاستلزام اقتران غير ذهني، فهو مادي لكنه موجود بالقوة بلا اصطناع بل باكتشاف، كالدخان الذي هو علامة على وجود النار، وصوت الرعد بعدّه علامة للمطر وارتفاع درجة حرارة المريض بعدّها علامة على وجود مرض، وغيرها.

ونلاحظ أنّ في العلامات الطبيعية حلقة وصل بين العلامة وبين الشيء الذي تدّل عليه، قد تكون علاقة سببية أو تعليلية فالدخان مثلا جزء من النار لا ينفك عنها، والنار هي سببه وكذلك بالنسبة للعلامات الطبيعية الأخرى.

٢-العلامة العرفية أو الاصطناعية: وهي العلامة التي اصطنعها الناس وتعارفوا عليها بالاتفاق بحيث تدلّ على شيء مثل إشارة المرور فقد تعارف الناس على أنّ كل لون يدّل على قانون لتنظيم الطريق يجب الالتزام به، ومثلها أيضاً إشارة (√) لتدل على صحيح، وإشارة (×) تدل على الخطأ، وغيرها مما هو متعارف عليه في المجتمع، وفي العلامات العرفية لا يوجد علاقة تربط بين العلامة وما تدّل عليه إنما تبنى على التعارف والاصطلاح.

٣-العلامة العِلميّة، وهي العلامة التي تخص حقلاً من حقول المعرفة، وهي من ناحية وجود علاقة بين العلامة وما تدلّ عليه ليست ببعيدة عن العلامات العرفية، بل هي جزء منها ولكن ما يميز هذه العلامة أنها باتفاق مجموعة من العلماء في حقل معرفي واحد، وتنقسم هذه العلامة

([٥٣]) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٢م، ج١، المسألة الخامسة، ص٤٦.

باختلاف العلوم فهناك علامات رياضـية، وعلامات حاسـوبية، وعلامات تجارية، وكل علم له علاماته الخاصة به، والعلامة اللغوية جزء من هذه العلامة وهي تخصّ العلوم اللغوية.

العلامة اللغوية

إنّ معنى العلامة اللغوية ليس ببعيد عن معناها اللغوي الذي ورد في المعجمات فهي بالعموم دليل على وجود شيء، ولم يكن هذا بعيدا عن فهم دي سوسير حين عرّف اللغة فقال: إنها "نظام من الإشارات المتميزة يرتبط بأفكار متميزة"(٥٤)

وحين تكلم دي سوسير عن العلامة تناولها من وجهين: الدال الذي هو اللفظ، والمدلول عليه وهو المعنى أو الصورة الذهنية للدال، والعلامة اللغوية التي هي"النتيجة الإجمالية لارتباط الدال بالمدلول"(٥٥)، وهذه العلامة اللغوية هي النواة الأولى للغة، و علامة الوضـع الأولى التي تنشأ عنها المباني والمعاني المتعددة في اللغة.

ولو نظرنا إلى تعريف سـوسـير وإلى المعنى القريب الذي يتضـح منه لوجدنا أنّ اللغة قائمة على نظام متعدد من العلامات، والعلامة اللغوية على تنوعها واختلاف وظيفتها حاضـرة بشكل لافت في اللغة إذ هي جزء مهم من النظام اللغوي، وما يفسر هذا أن دي سوسير أشار إلى أنّ كثرة العلامات اللغوية أمر ضروري ولم يكن كلامه مقتصرا على اتحاد الدال مع المدلول - بصفته علامة- بل تجاوز ذلك وتكلم عن رموز الكتابة بصفتها إشارات لغوية(٥٦)، والعلامات في النحو العربي هي"الملامح المميزة التي تلحق الصيغة، أو الكلمة، أو الجملة، وتؤدي إلى إضافة بعض المعاني اللغوية والصـوتية والتركيبية والدلالية"(٥٧)، وكثرة العلامات دلالة على تعدد المعلم عليه وتوسعه.

أنواع العلامات اللغوية

---

(٥٤) فرديناند دي سوسير،**علم اللغة العام**، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، ط١، دار االآفاق العربية، بغداد،١٩٨٨م، ص٢٨.
(٥٥) المرجع السابق، ص٨٧.
(٥٦) انظر: المرجع السابق، ص٩٢.
(٥٧) زينب مديح جبارة النعيمي، **الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين**، مجلة واسـط للعلوم الإنسـانية، جامعة واسط، عدد١٢، ص١١.

يتكون النظام اللغوي من جانبين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، الأول اللفظ والثاني المعنى، وأي دراسة لغوية لا تغادر هذين الجانبين، وعبّر الصرفيون عن دلالة اللفظ بمصطلح المبنى الذي يشكل القوالب الصرفيّة التي تقوم بدور كبير في تقديم المعنى، على اختلاف المعنى الذي يقصد إليه النحويون كالمعنى الصرفي، أو المعنى النحوي (الوظيفي)، أو المعنى الدلالي بشكل عام، وكل عنصر ينبثق من هذين الطرفين تكون غايته تحقيق الفائدة، والوصول إلى فهم مراد التركيب عند المتلقي.

وإذا كانت العلامات في اللغة وُضعت لتمييز هذين الجانبين - المبنى والمعنى- وتوضيحهما قصد الوصول إلى الغرض الأهم وهو فهم المعنى، فإن أقسام العلامات جلها ينبثق من هذين الجانبين أو ما يحيط بهما، ويمكن أن نقسّم العلامة اللغوية إلى ثلاثة أقسام كمايأتي:

أ- **علامات لفظية**: وهي العلامة التي تدل على شيء من لفظها، وهي غالبا علامات منطوقة، وتكون على شكل لواصق تدخل على الكلمة، أو شكل الكلمة وترتيبها، وما يميز العلامة اللفظية أنها أقرب للملاحظة لأنها تتعلق بالشكل، والشكل لا يحتاج لجهد عقلي كبير في التحليل فهي بذلك"في باب المعلوم بالمشاهدة"[٥٨]؛ لذلك تعدّ العلامات والقرائن اللفظية في النظام اللغوي أقوى من العلامات المعنوية، وهي تصلح لأغراض التعليم الأوليّ، لتكون العلامات الأخرى مرحلة متقدّمة.

ب- **العلامات المعنوية**، وهي العلامات التي تنبثق من المعنى، وتترك لنا دليلا عن طريق إعمال الذهن فيما وراء الشكل الظاهر لتصل إلى المعنى، ولا يمكن فصل العلامات المعنوية عن العلامات اللفظية فكلتاهما مكمّلة للأخرى، فإذا كانت العلامات اللفظية تنبثق من شكل الألفاظ وما يضاف إليها من سوابق أو لواحق فالعلامات المعنوية تكشف عن المغزى والوظيفة لهذا الشكل وما يضاف إليه، وتحيلنا إلى ما هو أبعد وأعمق من الشكل.

ج- **العلامات السياقية**،"السياق" يحيلنا إلى ما هو خارج حدود النص، ويمكن أن نصل عن طريق السياق إلى المعنى المقصود من النص الذي يتجاوز الألفاظ بمعناها المعجمي

---

(٥٨) السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص١٨.

ومعناها الوظيفي الذي تقوم به، وهو ما يسمّى المعنى الدلالي، وهذه القيمة الدلاليّة مستوحاة من العناصر اللغوية من خلال علاقة الكلمة بالكلمات الأخرى التي قد تتجاوز الجملة وحدها وتشمل الفقرة أو النص كاملا، وهذا هو"السياق اللغوي"، ينضاف إليه الظروف والملابسات والمواقف التي يتم فيها الحدث اللغوي، والتي تسمّى"سياق الحال"، والعلامات السياقية هي التي تعين على تحديد المعنى المقصود ويطلق عليها قرائن الحال وهي كل ما يتعلق بالمقام الذي عبّر عنه البلاغيون بـــ "مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، وقولهم المتداول"لكلّ مقام مقال"[٥٩].

مكانة العلامة في النحو العربي

إنَّ النظام اللغوي في لغتنا العربية يرتكز على العلامة بأشكالها المختلفة في تصنيف الظواهر اللغوية وفي تحليلها، ولا يمكن تجاهل العلامة اللغوية في النحو العربي على اختلاف أشكالها ووظائفها لأنّها ركيزة أساسٌ من ركائز بناء النحو العربي وتصنيفه "حتى ليمكن القول - تجاوّزا- أن النحو العربي نحو علامات"[٦٠]، فلا غنى عن العلامة في معالجة كثير من الموضوعات النحوية؛ لذلك نجد مصطلح العلامة حاضرا في الدرس اللغوي قديمه وحديثه فأكثر النحاة من استخدامه والإشارة إليه، ولا يمكن أن نتصوّر النحو العربي بدون علامات.

والمتمعن جيدا في كتاب سيبويه يجد أنه أكثر من ذكر لفظة (العلامة) في مستهل كتابه باختلاف أنواعها وأشكالها ومن أمثلة ذلك: علامات التثنية والجمع التي تلحق الأفعال فتدل على تثنية الفاعلين أو جمعهم، وعلامة الإضمار، وعلامة البناء[٦١]، وعلامة التنكير للمتمكن[٦٢]، وغيرها، وقد اهتمّ النحاة بعد سيبويه بالعلامة اللغوية على اختلاف أنواعها وأكثروا من استخدامها، كما أنها حاضرة في الدرس اللغوي الحديث بكثرة لتشمل العلامة الصوتية التي تحتوي على معلومات كافية تتصل بالنطق، والعلامة التركيبية التي تتصل بأجزاء الكلام، والفصيلة التي ننسب إليها الكلمة، والدلالية التي تقدم المعاني المختلفة للكلمات التركيبية التي تدخل في بناء الكلمة وتمييز صنفها، والدلالية التي تتعلق بالمعنى كعلامات الإعراب"[٦٣].

---

(٥٩) انظر: الجاحظ، عمرو بن بحر(٢٥٥هـ/٨٦٨م) **كتاب الحيوان**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م، ج١، ص٢٠١، ج٣، ص٤٣، ص٣٦٩.

(٦٠) محمود سليمان ياقوت، **العلامة في النحو العربي**، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م، ص٩.

(٦١) سيبويه، **الكتاب**،ج١، ص١٩، ٢٠.

(٦٢) المصدر السابق، ص٢١.

(٦٣) انظر: محمود سليمان ياقوت، **العلامة في النحو العربي**، ص١٦.

وهذا الكمّ من العلامات في النظام اللغوي لم يوجد عبثا فالعلامات وسـيلة لنقل اللغة من الإدراك الذهني إلى الإدراك البصري، ومن ثمّ تتخذ العلامة وظائفها التي وُضعت لها في اللغة، ويمكن أن نجمل دور العلامة والوظائف التي تقوم بها في اللغات عامة واللغة العربيّة خاصة بما يأتي:

أولا: العلامة وسيلة تمييز وتمايز

إنّ أهم وظيفة تقوم بها العلامة هي أن تميّز الأشياء بعضها من بعض، فتقوم بدور مهم في عملية التصنيف في النظام اللغوي في العربية، والتصنيف هو الخطوة العملية الأولى في بناء الذظام اللغوي، أما علامات التمايز الفرعية فهي متنوعة الشـــكل والوظيفة ويمكن تســـميتها علامات التصـــنيف الفرعية لأنها تدخل داخل القســـم الواحد، والأمثلة عليها كثيرة، ويمكن أن نجمل علامات التصنيف بما يأتي:

١- علامات تصنيف الكلمة، إنّ أهم تقسيم في العربية هو تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وهو بحق "حجر الزاوية في النظام الصرفي للغة العربية الفصحى"(٦٤) و تترتب عليه التقسيمات الفرعية الأخرى في النظام الصرفي، كما يترتب على هذا التقسيم التفريق في المعاني والدلالات على مستوى التركيب.

و كان المرجع الأول لتقســـيم الكلمة عند النحاة امتياز كل قســـم منها بمجموعة من العلامات التي تخصّه ولا تخص غيره من الأقسام، فامتياز الاسم بمجموعة من العلامات التي لا يقبلها الفعل والحرف هو الذي يجعل هذه المجموعة في دائرة الاســـم، وكان المعيار عندهم في العموم، وسـنعرض لاحقا لهذه العلامات بالتفصـيل من حيث ماهيتها وشـروطها ووظيفتها التي تقوم بها.

٢- علامات تحديد الجنس، الاسم في العربية مذكر أو مؤنث، ومع أنّ العلامة ليست هي المعيار الوحيد في فرز المؤنث من المذكر إلا أنها إحدى المعايير المهمة في هذا الأمر، وعلامات

(٦٤) تمّام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٨٣.

التأنيث هي : التاء المربوطة، والألف، ولألف الممدودة، فكل اسم يحمل هذه العلامات مؤنث من حيث الشكل، أمّا المذكر فهو خال من العلامة اللفظية غالبا باعتباره الأصل في عرف النحاة.

٣-علامات تحديد العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، ينقسم الاسم من حيث العدد إلى مفرد ومثنى وجمع، المفرد ما دلّ على واحد أو واحدة، والمثنى ما دلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة (ألف ونون أو ياء ونون) على مفرده، والجمع ما دلّ على ثلاثة فأكثر بزيادة (ألف وتاء) في جمع المؤنث السالم، و(واو ونون أو ياء ونون) في جمع المذكر السالم، وهنا يحسن التفريق بين الياء والنون للمثنى والياء والنون لجمع المذكر السالم فياء المثنى ياء لين(حرف صامت) وياء جمع المذكر السالم ياء مد(حركة طويلة)[٦٥].

٤-علامات التعيين(التعريف والتنكير)، يعدّ تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة أحد مناهج التقسيم والتصنيف عند النحاة، وهذا التصنيف "يتجاوز السمات الشكليّة إلى استعمال الاسم في العلاقات الإعرابية والمرجع الدلالي"[٦٦]، فالاسم إما نكرة وإما معرفة، والاسم النكرة ما دلّ على غير معيّن وغير معروف، والمعرفة ما دلّ على اسم معيّن ومعروف، والمعارف سبعة أنواع: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمعرّف ب(أل)، والمضاف إلى معرفة، والنكرة المقصودة بالنداء، ومن هذه المعارف ما هو معرّف بنفسه مثل العلم، والضمير، والاسم الموصول، واسم الإشارة، ومنها ما يحتاج إلى علامة أو قرينة لتعريفة مثل المعرّف بأل، والمعرّف بالإضافة، والمعرّف بالنداء، كما أنّ النكرة "موسومة بانعدام علامات التعريف"[٦٧]، وحدّ الفصل بين النكرة والمعرفة وجود التنوين الدالّ على التمكن في غير العلم، يضاف إلى هذا مجموعة من العلامات التي أقرّها النحاة مثل: قبول(ربّ) عليها ظاهرة أو مقدّرة، وقبولها (الألف واللام) لأنّ الاسم لو كان معرفة لا يقبل الألف واللام[٦٨].

([٦٥]) سنعرض للفرق بين(ياء المد وياء اللين) تفصيلا في المبحث الخاص بحروف التثنية والجمع.

([٦٦]) المنصف عاشور، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، ص٢٢٧.

([٦٧]) المرجع السابق، ص٢٢٧.

([٦٨]) راجع في هذا الشأن بالتفصيل،المنصف عاشور، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، من ص ٢٢٧ إلى٢٤١، وكذلك دراسة إبراهيم بن صالح بن مد الله الحندود، **درجات التعريف والتنكير في العربيّة**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها،ج١٩، العدد٣١، ٢٠٠٤م.

٥- علامات تحديد الشخص(المتكلم، والغائب، والمخاطب)

تقوم العلامة بدور مهم في تمييز المتكلم من الغائب من المخاطب وكذلك تمييز ضمائر المتكلم بعضها من بعض، أضف إليها المخاطب والغائب، وتتخذ العلامة شكل سوابق ولواحق تدخل على الفعل، ففي الفعل الماضي (تاء الفاعل، ونا الفاعلين، ونون النسوة، وواو الجماعة، وألف الاثنين)، وفي الفعل المضارع (حروف المضارعة من اليمين، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة، وياء المخاطبة من اليسار) وفي فعل الأمر(ألف الاثنين، وواو الجماعة ونون النسوة، وياء المخاطبة من اليسار).

٦- علامات التصنيف المحايدة، داخل الصنف الواحد هناك تصنيفات فرعية ففي الاسم مثلا هناك الاسم المقصور، وعلامته الألف المقصورة نحو: (فتى) والاسم المنقوص وعلامته الياء اللازمة لغير إضافة أو نسب نحو: (قاضي)[٦٩].

ثانياً، العلامة تكشف عن المعنى الوظيفي

إنّ الإبهام يؤدي إلى إحداث قصور في الوصول إلى المعنى المراد في التركيب، وكما يرى تمّام حسان"أنّ الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص هي فهم المعنى ووسيلته إلى ذلك أن ينظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة"[٧٠]، فإذا كان للعلامة دور كبير في فرز المادة اللغوية وتصنيفها، وأصبح المبنى جاهزا للقيام بوظائفه النحوية التي تتضح جليّا في التركيب، فإن للعلامة الآن دورا أكبر في فرز المعنى خاصة أنّ "المبنى الصرفي الواحد يصلح لأكثر من معنى"[٧١]، فالاسم مثلا يصلح لكمٍّ كبير من الوظائف النحوية التي يقوم بها، وكذلك الصيغة الصرفية الواحدة، وعلى تعدد المعنى "فليس معنى ذلك أنه يتعدد بالنسبة لعلامته"[٧٢]، إذن لا بدّ من تحديد المعنى بالعلامات والقرائن اللفظية والمعنوية والسياقية.

---

(٦٩) انظر: حسن خميس الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء-التحليل-التفسير**، ط١،دار الشروق، عمان، ٢٠٠٢م، ص١٢٠، يضع الدكتور حسن هذه العلامات تحت عنوان "علامات التصنيف المحايدة "ويضيف إليها علامات تخص المؤنث وعلامات للاسمية، فتصنيفه هنا للعلامة حسب موقعها من الكلم، أما تصنيفي هذا فهو حسب وظيفة العلامة.

(٧٠) تمّام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص١٨٠.

(٧١) تمّام حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها،، ص١٩١.

(٧٢)المرجع السابق، ص١٩١.

وعلى قناعتنا التامّة بأن العلامة الإعرابية ليســـت هي القرينة الوحيدة لفرز المعنى إلا أنهـا من أهم القرائن لتمييز هـذا المعنى وهي"أثر من آثـار الموقع الإعرابي"[٧٣]، والعلامـات الأصــلية الأربعة هي (الضــمة والفتحة والكســرة والســكون) يضــاف إليها العلامات الفرعية المتغيرة حســـب الموقع الإعرابي، وقد بذل النحاة جهدا طويلا في تحليل هذه العلامات والبحث عن ســـبب تغيّر هذه العلامات؛ فالعلامة دليل على أثر، وأكاد أجزم أنّ هذا التحليل للعلامات الإعرابية والبحث في الأثر والمؤثر هو المفتاح لنظرية العامل.

وثمّة علامات أخرى تقوم بتمييز المعنى خاصة عند عدم ظهور العلامة الإعرابية، مثل الرتبة والصيغة والسياق وغيرها، وقد تناول تمّام حسّان مسألة "تضافر القرائن" للكشف عن المعنى في كتابه المعروف"اللغة العربية معناها ومبناها"، ورأى"أنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن"[٧٤]

ثالثا: العلامة ذات خصوصيّة في اللغات الاشتقاقية

تعدّ العربية من اللغات الاشتقاقية التي تعتمد الجذرَ في إنتاج مجموعة من الصيغ، وهذه ميزة مهمّة تعدّ توســيعا للغة وتكثيرا لألفاظها، وتعطيها القدر الأكبر على اســتيعاب الدلالات الجديدة فيها، كما يعد الاشــتقاق وســيلة مهمّة في فرز الجذر وتمييز الزيادات التي تدخل عليه، والاشتقاق ثلاثة أنواع قسمت حسب درجات توافق اللفظ مع المعنى مع ترتيب الحروف، وعليه كان الاشتقاق الصغير، والكبير، والأكبر، والكبّار.

والنوع الأهم في الاشتقاق هو الاشتقاق الأصغر الذي تنبثق عنه المشتقات، مثل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، وصيغة المبالغة، واسم الآلة، واسمي الزمان والمكان، واسم التفضيل.

وميزة هذه المشتقات أنها تأخذ صيغا محدّدة وتقوم بوظيفة محدّدة، فهي إذن مبنى لمعنى محدّد، ويأتي دور العلامة في رسم المبنى بالزيادات في الحروف والحركات، وصياغة قوالب مميزة لكل قسم فمثلا:

---

(٧٣) حسن الملخ، **التفكير العلمي**، ص١٢١.
(٧٤) تمّام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٢٠٧.

اسـم الفاعل: من الفعل الثلاثي يأتي على صـيغة فاعل، وهذه الصـيغة تعدّ علامة مميزة لاسـم الفاعل تندرج تحتها عند التحليل(زيادة ألف بعد فاء الفعل مع كسر عين الكلمة) نحو:

كتب ←——— كاتب

واسم المفعول للفعل الثلاثي على صيغة (مَفعول) نحو:

كتب ←——— مكتوب

ويندرج هذا على سائر المشتقات الأخرى على تفاوت بعدد الصيغ التي تتخذها كل منها، فكما هو معروف أنها تتعدد في صيغة المبالغة وفي الصفة المشبّهة، لكن ما يهمّنا هنا أن نؤكد أن العلامة اللغوية حاضرة بشكل لافت في اللغات الاشتقاقية، بل هي أداة الاشتقاق وهي التي تشكل الصيغ الصرفية حتى تكون جاهزة للقيام بوظائفها اللاحقة.

رابعا: العلامة تمنح اللغة المرونة في التركيب

يستند تركيب الجملة في العربية إلى مجموعة من العناصر تؤدي وظائفها النحويّة داخل التركيب، وهذه العناصـر محكومة بترتيب معيّن أقرته علاقة الإسـناد، فالجمل إما اسـمية وإما فعلية، والأصل في الترتيب أن يتقدّم المسند الذي هو الفعل على المسند إليه وهو الفاعل أو نائبه، وفي الجملة الاسـمية أن يتقدّم المسـند وهو المبتدأ على المسـند إليه وهو الخبر، ثمّ بعد ذلك تأتي سائر عناصر الجملة من توابع ومتعلقات، ولا تعدُّ ركناً أساسيّا فيها.

لكن هذا الترتيب قد يخرج عن الأصـــل في بعض الأحيان لأغراض عدّة أهمها إعطاء الأهميّة للعنصـر المتقدّم، وقد عبّر سـيبويه عن هذا الغرض بقوله: "إنما يقدّمون الذي بيانهُ أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنَى، وإن كانا جميعا يُهمّانِهم ويعنيانِهم"[٧٥]، والتقديم والتأخير اختيار أسـلوبي لكنه محكوم بالرتبة فإذا كانت الرتبة محفوظة كان التقديم فيها واجبا، مثل الموصـــول على الصـلة، والموصـوف على الصـفة، وتقدّم حرف الجر على المجرور ونحوه، أو التأخير وجوبا كتأخر الفاعل عن الفعل.

أما إذا كانت الرتبة غير محفوظة فيجوز التقديم والتأخير بشـــرط حفظ مكانة التركيب النحوي الصحيح منعا لالتباس المعنى، ومن هنا كانت الرتبة والعلامة الإعرابية متلازمتين، فإذا انعدمت العلامة وجب حفظ الرتبة؛ لأن التقديم والتأخير من مصادر اللبس، وكل لغة "تنظر إلى

([٧٥]) سيبويه، **الكتاب**،ج١، ص٣٤.

أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم"[٧٦]، والمثال على ذلك جملة:

أكرَمَ موسى عيسى.

في هذه الجملة يجوز تقديم المفعول به على الفاعل فالرتبة غير محفوظة لكن فقدان شرط العلامة يُوجب حفظ الرتب، فيكون الاسم الأول فاعلاً والثاني مفعولاً به.

مما سبق نخلص إلى أنّ العلامة اللغوية باختلاف أشكالها وأنواعها ووظائفها تقوم بدور بارز في النظام اللغوي في العربية، وتشكل نقطة مشتركة في مجال التصنيف والتقسيم والتحليل، بدءا من تصنيف الكلمة ــ حجر الأساس في العربية ــ إلى التقسيمات الأصغر فالأصغر، ورسم الصيغ الصرفية لتشكل المبنى الصرفي الجاهز للوظائف النحوية اللاحقة على اعتبار أن المباني قوالب المعاني.

ثمّ نجد العلامة تقوم بدور أكبر في التركيب لفرز المعنى ومنع اللبس لتتحقق الغاية وهي فهم النص، كما تمنح العلامة اللغة المرونة وتتيح لها الاختيارات اللغوية وحرية التقديم والتأخير ولولا العلامة لما تحقق هذا، "فالعلامة المنطوقة أو المكتوبة ليست جزءا من نظام الصرف أو نظام النحو لكنها جزء من الكلام"[٧٧].

لذا يمكن أن نعدّ العلامة من أهم وسائل اللغة في تمييز المبنى والمعنى إن لم تكن الأهم وهي بحق تستحق الدراسة والتحليل والتصنيف، ولا تتسع هذه الدراسة لرصد كلّ العلامات في العربية لكننا نكتفي بتناول علامات تقسيم الكلمة في العربية بغرض جمع ما أمكن منها، وتصنيفها، ورصد وظيفة كلّ منها، ومدى صلاحيتها لتكون علامة.

---

(٧٦) تمّام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٢٣٣.

(٧٧) المرجع السابق، ص١٧٩.

الفصـــــل الأول
علامات الاسم

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في تعريف الاسم وأصل اشتقاقه.

المبحث الثاني: في علامات الاسم الإلصاقيّة.

المبحث الثالث: في علامات الاسم التصريفيّة.

المبحث الرابع: في علامات الاسم الموقعيّة

تعريف الاسم لغة واصطلاحا

الاسم لغة:

اختلف في أصل اشتقاق كلمة(اسم) فقد ذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق من (السموّ) حذفت لامه التي هي الواو وعوِّض عنها بالهمزة في أوله[٧٨]،"والسمو هو العلوّ "سما سموّا وسماءً: علا وارتفع وتطاول"[٧٩]، واختلفوا في تفسير ذلك، فمنهم من احتج بأن "الاسم يعلو على المسمّى ويدّل على ما تحته من معنى"[٨٠]، واحتج بعضهم بأن أصل اشتقاق الاسم من السموّ لعلوّ مرتبة الاسم عن الفعل والحرف من ناحية الإسناد، فالاسم يُسند ويُسند إليه، والفعل يُسند ولا يُسند إليه، والحرف لا يُسند ولا يُسند إليه[٨١]، فلمّا كان كذلك "فقد سما الاسم عن الفعل والحرف: أي علا فدّلّ على أنه من السموّ"[٨٢]، والرأي الأول أولى؛ لأن المعنى المعجمي سابق على المعنى الثاني الذي ينطبق على المعنى الاصطلاحي الذي استحدثه النحاة عند تقسيمهم للكلمة إلى اسم وفعل وحرف، هذا بالإضافة إلى"تأخر هذه القسمة زمانا عن وضع الاسم لمعناه لغة"[٨٣].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الاسم مشتق من (الوسم) حُذِفت فاؤه التي هي الواو وعُوض عنها بالهمزة في أوله[٨٤]، واحتجوا لرأيهم بأن الوسم هو العلامة؛ لأنَّ "الاسم وسم على المسمّى وعلامة له"[٨٥]، جاء في لسان العرب"الوسم أثر الكيّ والجمع وُسُوم، واتّسم الرجل إذ جعل لنفسه سِمَة يُعرف بها"[٨٦].

وقد قام النحاة بالموازنة بين هذين الرأيين وغلب عليهم ترجيح المذهب البصري، فقد ذكر ابن فارس في أصل اشتقاق الاسم"أنَّ هذا الكلام محتمل من وجهين أن يكون الاسم (سِمَة)

---

(٧٨)انظر: أبا البركات الأنباري، **الإنصاف**، ج١، المسألة الأولى، ص٨، و ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (٤٦٩هـ/١٠٧٦م) **شرح المقدّمة المُحسبة**، تحقيق: خالد عبد الكريم، د.ط، د.ن، د،ت، ج١، ص٩٧، والعكبري، أبو البقاءعبد الله بن الحسين (٦١٦هـ/١٢١٩م) **مسائل خلافية في النحو**، ط٣، مكتبة الآداب، القاهرة،٢٠٠٧م، ص٥٥.

(٧٩) انظر:الجوهري، **الصحاح**، مادة (سما)، وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (سما)، و**المعجم الوسيط**، مادة (سما).

(٨٠) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، ج١، المسألة الأولى، ص٦.

(٨١) انظر: المصدر السابق، المسألة الأولى، ص٧

(٨٢) المصدر السابق، المسألة الأولى، ص٧.

(٨٣) علي حسن مطر،**الاسم في اللغة والاصطلاح النحوي**، مجلة تراثنا، العدد٢٧، ١٩٩١م، ص١٢٨.

(٨٤) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، المسألة الأولى، ص٦.

(٨٥) المصدر السابق، المسألة الأولى، ص٦.

(٨٦) ابن منظور، **لسان العرب**،ج٦، مادة (وَسَمَ)، وانظر: المعجم الوسيط، مادة (وَسَمَ).

كالعلامة والسيماء، والآخر أن يكون مشتقا من (السِّمة)"[٨٧]، والوجهان متقاربان؛ لأنّ السِّمة هي العلامة، على حين أننا نرى ابن فارس يجعلهما وجهين مختلفين، ويراهما الاثنين صحيحين الأول أفصح عن معناه وعن صحته "فإن أراد القائل أنها سمات على الوجه الأول فصحيح"[٨٨]، والثاني لا يفصح عن معناه ليذكر لنا رأي الزجاج مباشرة، ويبين لي أنه يقصد بالرأي الثاني ما جاء به الزجاجي.

وكان الزجاج يستدل بصناعة الاشتقاق في ترجيح ردّ كلمة (اسم) إلى السمو لا الوسم بدليلي الجمع والتصغير؛ لأنهما يرجعان الألفاظ إلى أصولها"ومن قال أن اسما مأخوذ من "وَسَمْتُ"فهو غلط؛ لأنه لو كان كذا لكان تصغيره"وُسَيْم"[٨٩].

وتناول ابن بابشاذ هذه المسألة وعرض فيها مذاهب النحاة وانتصر لرأي البصريين القائل بأنّ الاسم مشتق من السمو مستندا إلى أصل الاشتقاق والتصغير والجمع[٩٠]، واستنادا عليه عرف الاسم بأنه"ما أبان عن مسمّى شخصا كان، أو غير شخص"[٩١]، لكنّ كلام ابن بابشاذ أبعد ما يكون إلى حدّ الاسم لأن الإبانة عن المسمّى تشمل الكلمات الثلاثة.

ولعلّ أبا البركات الأنباري أكثر من تناول هذه المسألة حين صدّر بها مسائل الخلاف التي عرضها في كتابه"الإنصاف في مسائل الخلاف" وانتصر لرأي البصريين الذين قالوا بأن الاسم مشتق من السمو[٩٢].

في حين أنَّ ابن هشام يعرّف الاسم لغة بأنه "سمة الشيء أي علامته وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث، فإنَّ كلا منها علامة على معناه"[٩٣]، وهو بهذا الكلام يتجاوز الحديث عن أصل الاشتقاق.

---

(٨٧) ابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٩.
(٨٨) المصدر السابق،ص٨٩، وانظر ابن باشاد، **شرح المقدمة المُحسبة**، ج١،ص٩٧.
(٨٩) ابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٩
(٩٠) انظر: ابن بابشاذ، **شرح المقدمة المحسبة**، ص٩٦، ٩٧.
(٩١) ابن بابشاذ، **الهادي في شرح المقدمة في النحو**، تحقيق: أحمد فتحي حجازي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠١١م، ص٣٠.
(٩٢) انظر: أبا البركات الأذباري،**الإنصاف**، المسألة الأولى، ص ٦، وانظر في هذه المسألة أبا البقاء العكبري،**مسائل خلافية في النحو**، ص٥٥، ٥٦، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١،ص٢٣،والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج١، ص٢٩٩.
(٩٣) ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الطلائع، القاهره، ٢٠٠٤م، ج١، ص٣٥.

وانتصر جمهور النحاة لرأي البصريين انطلاقاً من صحة اللفظ في الاشتقاق وفي الجمع والتكسير، وفي أصل التعويض عند حذف المعوض عنه، وكان دليلهم القياس وما جاء عن العرب، وكلامهم هو الأولى؛ لأنَّ صناعة الاشتقاق تقوم على التصاريف لا على تقارب المعاني، فمثلاً كلمتا حذب وحبّذ كل منهما جذر مستقل وإن كان المعنى واحداً.

وفي الاسم لغات عدّة، ذكر الجوهري في الصحاح، فيه أربع لغات"اسم بكسر الهمزة وضمِّها،وسُمّ بكسر السين وضمِّها"(٩٤)

وابن يعيش يذكر فيه خمس لغات مشابهة لما ذكره الصحاح إلا أنه يذكر(سِم) بكسر السين بدون تشديد، ويضيف لغة خامسة (سُمَّى) بزنة هُدَّى وعُلَّى(٩٥)، أكد اللغة الخامسة ابن هشام في حديثه عمّا لا يظهر عليه الإعراب مثل (فتى)،وقال فيها: "ونظير الفتى(سُمأ)- كهُدى - وهي لغة في الاسم، بدليل قول بعضهم: ما سُمَاكَ؟"(٩٦)

وذكر أنَّ لغات الاسم وصلت إلى ثماني عشرة لغة جمعها الدنوشري في بيت شعر واحد(٩٧).

---

(٩٤) الجوهري، **الصحاح**، مادة (سمو)

(٩٥) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**،ج١،ص٢٣، ٢٤

(٩٦) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص٣٤

(٩٧)سُمَاء سَمم واسْم سُماة كذا سُما وزِد سَمَة، واثلث أوائِلَ كلها، انظر: المصدر السابق، ص٣٥، وحاشية المحقق محمد محيي الدين.

الاسم اصطلاحاً:

أمّا الاسم في اصطلاح النحويين فقد تعددت تعريفاته عند النحويين، وشغلهم وضع حدّ جامع مانع للاسم، ومن هنا اختلفت التعريفات عندهم وظهرت بأشكال مختلفة، عبّر كلّ منها عن مرحلة، أو رؤية، أو تأثر بعلم أو بفكر، وأرى أنّ الأشكال التي ظهرت في تعريف الاسم ثلاثة:

أولا: التعريف بالمثال

ويمكن اعتبار هذا النوع من أبسط التعريفات، فهو لا يحتاج إلى كثير من التعمق"ذلك أنّه يستدعي النظر في الكلمة من حيث مشابهتها لواحدة من كلمات التعريف المؤَمثلة"[٩٨]، وهو ما استعمله سيبويه عندما عرّف الاسم فقال: "الاسم: رجل وفرس وحائط"[٩٩].

وثارت بعد سيبويه سؤالات عدّة حول تعريفه للاسم بهذا الشكل، وعللوا ذلك بأن الاسم لا حدّ له؛ "ولذلك لم يحدّه سيبويه وإنما اكتفى بالمثال"[١٠٠]، ولا وجه لصحة هذا، فإن كان المقصود أنّ الاسم اتسعت دائرته حتى صَعُب حصر تعريف جامع مانع له فإنّ هذا أقرب للقبول، ولعلَّ هذا ما يفسّر أن"زادت تعاريف الاسم عن سبعين تعريفا"[١٠١] فيما بعد، وهذا ينافي تعليل بعض النحاة بأنّ سيبويه ترك تحديد الاسم ظنّاً منه أنه غير مشكل[١٠٢].

ومنهم من قال: إنّه "لمّا حدّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسم"[١٠٣]وهذا الكلام يخالف التفكير المنطقي؛ لأنّه بدأ بتعريف الاسم أولاً، ثمَّ انتهى إلى الفعل والحرف ولم يكن وصوله إلى الاسم بعد تمام المعرفة عن الفعل والحرف، وعلى كثرة التعليلات فإننا نستطيع القول إن تعريف سيبويه"مناسبٌ لمرحلته"[١٠٤] الزمنية، فلم يكن نضوج المصطلح قد تمّ بعد، فالتعريف بالمثال يصلح في أوليّات العلم إذ هو وسيلة جيّدة لتبسيط الفكرة وتقريبها إلى الذهن؛ ولذلك نجد أنّ التعريف بالمثال يصلح أيضا في القضايا المعقدة.

---

[٩٨] حسن خميس الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي**، ص١٤٢.

[٩٩] سيبويه، **الكتاب**، ج١،ص١٢، وانظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٤٩، وابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٣.

[١٠٠] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، ص٢٧.

[١٠١] انظر: المصدر السابق، ص٢٧.

[١٠٢] الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٤٩

[١٠٣] الزمخشري، **شرح المفصّل**، ج١،ص٢٢.

[١٠٤] حسن الملخ،**التفكير العلمي في النحو العربي**، ص١٤٢.

ومن بعد سيبويه زادت الإضافات والتعديلات، فقد تبنّى المبرّد تعريف سيبويه وأضاف إليه، فقال: "أما الأســـماء فما كان واقعاً على معنى، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بواحدة: كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باســـم"(١٠٥)، فالزيادة التي جاء بها المبرد تُعبّر عن مرحلة قادمة لتعريف الاســـم وصل إليها النحويون يمكن أن تكون أقرب للتحديد.

ثانيّا: التعريف بالعلامة

ويكون هذا التعريف بذكر العلامة أو الخاصيّة الملازمة للشيء، وهذا التعريف يُوصف بأنه "مطّرد غير منعكس"(١٠٦) ذكر الصـــبّان في حاشـــيته أنّ "العلامة يجب اطرادها أي وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسُها أي انتفاؤه"(١٠٧)، فملازمة العلامة أو الخاصيّة للاسم دليل دليل على اسـميته لكنَّ العكس ليس بصـحيح، فعدم قبوله العلامة ليس دليلاً على انتفاء اسـميته، فالعبرة في هذا التعريف للتعميم الذي"يعبّر عن نسبة عالية من الاحتمال يصبحُ تفسيرُ ما خرج عنها أفضـــل من اطراحها(١٠٨)"، وهو ما عبّر عنه الزجاجي عندما دافع عن المبرد لمّا شـــرط اسمية الكلمة بقبول حرف الجر فقال "إنّ حدّ أبي العباس هذا غير فاسد، لأنّ الشيء قد يكون له أصـــل مجتمع عليه، ثمّ يخرج منه بعضـــه لعلة فلا يكون ذلك ناقصـــاً للباب، بل يخرج ما خرج بعلته ويبقى الثاني على حالته"(١٠٩).

ولعلّ أقدم تعريف بالعلامة يُنسب إلى سيبويه: ذكره ابن فارس في كتابه الصاحبي عندما اعترض على تعريف ســـيبويه بأنه تمثيل وليس بحدّ، وذكر أنَّ الحد عنده "الاســـم هو المحدث عنه"(١١٠)، ولا سبيل لإثبات صحة نسبة هذا التعريف لسيبويه خاصة أنه يُنقل بصيغة التمريض إذ قال ابن فارس فيه"إن ناسا حكوا عنه"(١١١)، وعرّفه الكسائي بقوله:"الاسم ما وُصِف"(١١٢).

---

(١٠٥) المبرّد،**المقتضب**،ج١،ص١٤١.
(١٠٦) انظر: ابن يعيش، **شـــرح المفصّـــل**، ج١، ص٢٤، فقد ناقش قضـــية الاطراد والانعكاس وفرّق بين الحد والعلامة.
(١٠٧) الصبّان، **حاشيةالصبّان على شرح الأشموني**،ج١، ص٧٠.
(١٠٨) حسن الملخ،**التفكير العلمي في النحو العربي**، ص١٤٥.
(١٠٩) الزجاجي،**الإيضاح في علل النحو**،ص٥١.
(١١٠) ابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٣.
(١١١) المصدر السابق، ص٨٣.
(١١٢) المصدر السابق، ص٨٣

أمّا الفرّاء فعرّف الاســـم بأنه"ما احتمل التنوين، أو الإضـــافة، أو الألف واللام"[١١٣]، وقول الأخفش في تعريف الاسم : "إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة....ثمّ وجدته يُثنى ويجمع....ثمّ وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم"[١١٤]، كذلك عرّف المبرد الاسم بالعلامة عندما اشـــترط اســـميته بقبول حرف الجر، وذكر ابن الســـرّاج بأنّ الاســـم"ما جاز أن يُخبر عنه"[١١٥]، وكذلك قال الفارسي[١١٦]، ثمَّ تتابعت التعريفات بهذا الشكل معتمدة على العلامة ركناً أساسيا في التعريف، وكما سبق القول فإنّ منشأ الاعتراض على التعريف بالعلامة عدم انعكاسها على المعرّف، لكن هذا لا يلغي صـــحّة التعريف، بل يمكن أن تكون العلامة مســـاندا للتعريف، ودليلا عليه.

و هذا النوع من التعريفات يصـــلح كثيراً للأغراض التعليمية؛ لأن العلامة تكون قرينة دالة على الشيء وسهلة الملاحظة؛ لأنّ العلاقة بين التعريف والمعرّف علاقة تُبنى على الإشارة والملاحظة، كما يمكن اعتبار العلامة أو الخاصيّة أثرا لا يمكن تجاهله في كثير من مسائل النحو العربي، فهي ركن أساسي في بناء تعريف المصطلحات، بل تتجاوز هذه الوظيفة ليكون لها دورٌ كبيرٌ في كثير من التصنيفات والتقسيمات في النحو العربي بدءا من تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وهذا ما دعا النحويين لجمع أكبر عدد ممكن من العلامات للاسم حتى قيل إنها تجاوزت السبعين علامة[١١٧].

ثالثا: التعريف بالماهيّة

وهذا التعريف يعبّر عن مرحلة نضـــج عالية، وهو أدق من التعريفات الســـابقة، لأنّ ا لتعريف بالماهيّة يتعلق بحقيقة الشـــيء، وهذا يتطلب التماس العلاقة المضـــمرة التي تســـمّى الإدراك، ومقياس قوة هذا التعريف أنه جامع مانع،"ويشترط فيه الاطراد والانعكاس"[١١٨].

---

(١١٣) ابن فارس،**الصاحبي**، ص٨٣، ٨٤.
(١١٤) المصدر السابق، ٨٤.
(١١٥) ابن السرّاج، **الأصول**،ج١، ص٣٧
(١١٦) انظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد(٣٧٧هـــ/٩٨٧م) **كتاب الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م، ص٧١.
(١١٧) انظر النيلي، إبراهيم بن الحسن (ق٧هـــ) **الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية**، تحقيق محسن بن سالم العميري، د.ط، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، د.ت، ج١،ص٥٢.
(١١٨) ابن يعيش، **شرح المفصّل**،ج١، ص٢٤.

ويكاد المبرّد يكون أول من عرّف الاسم بهذا الشكل حين قال في تعريفه: الاسم"ما كان واقعاً على معنى"[١١٩]، وعلى عُمق هذا التعريف إلا أن الاعتراض عليه من أنه غير مانع فهو ينطبق على الفعل والحرف أيضاً.

وعرّف ابن السراج الاسم بقوله: "ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا أو غير شخص"[١٢٠]، وأوضح ابن السرّاج ماذا قصد بالمعنى المفرد، ليفرق بينه وبين الفعل فالفعل معنى وزمان،أما تفصيله للمعنى بأنه شخص أو غير شخص ليدخل المصادر وظروف الزمان إلى قائمة الأسماء والدليل على ذلك الأمثلة التي ذكرها[١٢١].

أما تعريف السيرافي للاسم فهو: "كلّ كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصّل"[١٢٢]، وهذا التعريف أكثر نضجا؛ لأنه أكثر احترازا من دخول الفعل والحرف في دائرته، وقد كان النحاة حريصين في حدودهم على أن لا يلتبس المعرّف مع أقسام الكلام الأخرى، وأن لا يخرج عن القسمة الثلاثية التي ارتضوها، وقد درج تعريف الاسم بهذا الشكل عند النحويين باختلافاتٍ بسيطة[١٢٣].

و يجدر القول أن تعريف الاسم بهذا الشكل قد استقر أخيرا إلى حدٍّ ما في اصطلاح النحويين بأنه "ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[١٢٤].

---

(١١٩) المبرّد، **المقتضب**،ج١، ص١٤١.
(١٢٠) ابن السرّاج، **الأصول**،ج١،ص٣٦.
(١٢١) انظر: ابن السرّاج، **الأصول**، ج١،ص٣٦، وبهذا المعنى عرّفه ابن بابشاذ في **شرح المقدمة المحسبة**،ج١،ص٩٤.
(١٢٢) ابن يعيش، **شرح المفصّل**،ج١،ص٢٢.
(١٢٣) انظر: البطليوسي،عبد الله بن محمد(٥٢١هـ/١١٢٧م) **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، د.ط، دار الطليعة، بيروت، د.ت، ص٦٤، وابن الشجري، هبة الله بن علي (٥٤٢هـ/١١٤٧م) **أمالي ابن الشجري**، تحقيق محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٩٢م ج٢، ص١٦، و ابن عصفور،علي بن مؤمن(٦٦٩هـ/١٢٧٠م) **المقرّب**، تحقيق أحمد عبد الستّار الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، د.ن، ١٩٧٢م، ج١،ص٤٥، وابن فلاح اليمني، تقي الدين منصور(ت٦٨٠هـ/١٢٨١م) **المغني في النحو**، تحقيق: عبد الرزاق أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩م، ج١، ص٨٨.
(١٢٤) الجرجاني، **معجم التعريفات**، ص٢٣، وانظر الفاكهي، عبد الله بن أحمد(٩٧٢هـ/١٥٦٤م) **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، ط٢،مكتبة وهبة،القاهرة، ١٩٩٣، ص٩٢، ٩٣.

علامات الاسم

لمّا كان تقسيم الكلمة في العربية ضرورة يستدعيها بناء النظام اللغوي، وكانت المعالجة اللغوية تستند إلى هذا التقسيم وترتكز عليه؛ كانت الحاجة لوضع حدود فاصلة لهذا التقسيم الثلاثي، وبما أنّ العلامة اللغوية وسيلة التمييز الأكثر أهميّة في اللغة العربية فقد حرص النحاة على استنتاج مجموعة من العلامات اللغوية التي تخصّ كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة، وكانت هذه العلامات وسيلة تحديد وتمييز لكل قسم، وقد حرص النحاة على تعيينها بتفاوت في تعدادها وشرحها وترتيبها.

لا يخفى أنّ النحاة صدّروا كتبهم بالحديث عن أقسام الكلمة وعلامات كلٍّ قسم مبتدئين بعلامات الاسم باعتباره القسم الأكبر، وطبيعة التحديد العقلية تفترض أن تبدأ بتمييز القسم الأكبر حتى إذا تميّز أصبح تمييز الأقسام الأخرى أقل جهدا وبعدد أقل من العلامات، فتمييز شيء واحد من ثلاثة أصعب من تمييز واحد من اثنين، وهذا ما يفسّر أن علامات الاسم أكثر من علامات الفعل حتى تصل إلى الحرف فتكون أهم علامته انعدام علامة القسمين الآخرين.

إنّ الاسم في اللغة العربية يشكل القسم الأكبر من بين الأقسام الأخرى، وكذلك يقوم بالوظائف النحوية الأكثر؛ لذلك نال تحديده وتمييزه الاهتمام الأكبر عند النحاة، وحظي بمجموعة كبيرة من العلامات التي تميّزه حتى ذكر أنها تجاوزت السبعين علامة[١٢٥]، ولا ندري ما مدى صحة هذا الرقم فكلّ المصادر النحوية التي سبقته وتلته لا تذكر فعليّا نصف هذا الرقم، ولعلَّ السيوطي أكثرَ من حرص على إحصاء هذه العلامات إذ ذكر أنه تتبعها ووصلت عنده إلى ثلاثين علامة[١٢٦].

والتقسيم والتجريد هما أساس النظام اللغوي، ولابدّ من تقسيم علامات الاسم والفعل إلى ثلاثة أقسام تستند أصلا إلى تقسيم العلامات اللغوية، فكان تقسيم العلامات إلى: علامات إلصاقية وعلامات تصريفية، وعلامات موقعية، وهذا التقسيم يتدرّج في تسلسل من المعاني الصرفيّة والمعاني النحوية التي تظهر لاحقا في التركيب لتكتمل صورة الاسمية والفعلية شكلا ومعنىً.

([١٢٥]) انظر: النيلي، **الصفوة الصفية**،ج١،ص٥٢.
([١٢٦]) انظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر**،ج٣،ص٨، ٩.

أولا: العلامات الإلصاقية

العلامات الإلصـاقية: هي العلامات التي تدخل على الكلمة من سـوابق متصـدّرة للكلمة أو لواحق تُختم بها الكلمة، أو حشو في وسطها، وهذه العلامات علامات لفظية؛ لأنها تتعلق باللفظ، وهي الأكثر أهمية؛ لأنها سهلة الملاحظة، ولا تحتاج لكثير من الجهد العقلي، و تصلح كثيرا في التعليم، لكن هذه العلامات تحتاج إلى ترتيب، وسأتخذ الترتيب المنطقي للأشياء، فالأصل أن نبدأ من الأول إلى الآخر؛ لذلك سأبدأ بالسوابق فالحشو فاللواحق.

أ- العلامات السوابق

١- (أل) التعريف

(أل التعريف) هي لام سـاكنة زائدة على بنية الكلمة أضـيف لها همزة الوصـل لئلا تبدأ بسـاكن، تدخل على الاسـم لتنقله من حالة التنكير إلى حالة التعريف، ولهذه الوظيفة اقترنت بالأسـماء؛ لأن الأسـماء هي التي تتطلب التعريف والتنكير، وقد اختلف النحويون في حرف التعريف هذا، فقال الخليل المعرِّف هو (أل)، وقال سيبويه: هو اللام وحدها[١٢٧]، والأرجح رأي رأي سيبويه لأن هذه اللام جاءت ساكنة لئلا تلتبس باللامات الأخرى والهمزة هنا همزة وصل لاجتناب البدء بساكن، أما من ناحية تعليمية فنحن نفضّل القول إنّ أداة التعريف هي (أل) منعا للبس؛ لأنّ هذا شكلها الظاهر لنا وهي بهذا الشكل تكون علامة مميزة للاسم.

ويفضّـل كثير من النحويين أن يقرن ذكر (أل) مع التعريف لتمييزها من (أل) الزائدة وهي"التي تدخل على النكرة والمعرفة فلا تغيّر التنكير أو التعريف"[١٢٨]، لكن بوجودها تبقى الكلمة اسـما، ومن دخولها على المعرفة نحو: المأمون، والوليد، فهذه الأعلام معرفة، ومثال دخولها على النكرة في قولهم:"ادخلوا الأولَ فالأولَ"، فكلمة الأول نكرة لأنّ الحال واجبة التنكير.

تعدّ (أل التعريف) علامة مميّزة للاسم؛ لأنها تدخل على الاسم وحده، فإذا وجدنا كلمة قبلت دخول أل التعريف عليها نعلم أنّها من صـنف الأسـماء، وقد أوردها النحويون في كتبهم حين تكلموا عن علامات الاسم[١٢٩].

---

(١٢٧) انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص١٧٧.وقد فصّل المحقق في هذه المسألة وذكر حجج الطرفين.

(١٢٨) عباس حسن، **النحو الوافي**، ج١، ص٤٢٩.

(١٢٩) انظر: ابن السرّاج، **الأصول**، ج١،ص٣٧، والفارسي،**الإيضاح**، ص٧١، وأبا البركات الأنباري، **أسرار العربيـة**، ص٢٧، وابن يعيش، **شـرح المفصّـل**، ج١،ص٢٤، وابن مالك، محمّد بن عبد الله(ت٦٧٢هـ/١٢٧٣م) **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيّد، ومحمد بدوي المختون، ط١،هجر للطباعة والنشـر، القاهرة، ١٩٩٠م، ج١، ص١١، **وشـرح الكافية الشـافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد

ويمكن القول إنّ هذه العلامة من أهم العلامات الشكلية للاسم وهي باتفاق النحويين، ولم نجد خلافا فيها، إلا ما كان من اللبس بين (أل) التعريف و(أل) الموصولية بمعنى (الذي) التي تدخل على الوصف الصريح كاسم الفاعل واسم المفعول نحو: الكاتب، والمكتوب، وقد تدخل على الفعل أيضا ضرورة[١٣٠]، وقال الجرجاني :"إنّ استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع"[١٣١].

ب- العلامات اللواحق

١- التنوين

التنوين :"نون ساكنة زائدة، تلحق آخر الأسماء لفظا لا خطا، ولا وقفا"[١٣٢]، زائدة أي: ليست من بنية الكلمة، ولفظا لا خطا أي تلفظ نونا ساكنة لكنها لا تكتب، ويُشار إليها عن طريق مضاعفة حركة آخر الاسم لينتج من ذلك ثلاثة أشكال للتنوين هي: تنوين الضم، وتنوين الفتح، وتنوين الكسر، فالتنوين في شكله مضاعفة لحركات الإعراب الخاصة بالأسماء(الضمة، والفتحة، والكسرة)، لكن لا يجوز أن نطلق عليه علامة للرفع أو النصب أو الجر، لأنّ التنوين ليس وظيفته إبانة الحالة الإعرابية، بل له فوائد متعددة حسب نوع التنوين و منها: التمكين، والتنكير، والتعويض، والمقابلة.

وبشكل عام، يعدّ التنوين من العلامات الرئيسة في تمييز الاسم، فالكلمة التي يدخلها التنوين هي اسم، وهو من علامات الأسماء المشتركة عند أغلبية النحاة[١٣٣]، وعن علة دخول التنوين على الاسم، قال الزجاجي :"للفرق بين المتمكن الخفيف من الأسماء وبين الثقيل الذي ليس

هريري، ط١، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٩٨٢م، ج١، ص١٦٣، وابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص٨٨، والرضي الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج١،ص٢٨.وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٣٦، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**،ج١،ص٢١،و السيوطي، **الأشباه والنظائر**،ج٣، ص٨.

(١٣٠) الشاهد الأكثر ورودا في هذه المسألة بيت الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

واعترض فيه على دخول أل التعريف على الفعل، وقال ابن هشام فيه إنه من ضرورات الشعر القبيحة، وقال الجرجاني إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع، انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٣٩.وانظر حاشية المحقق، ص٣٨

(١٣١) ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٣٦.

(١٣٢) عباس حسن، **النحو الوافي**، ج١، ص٢٧.

(١٣٣) انظر: الفارسي،**الإيضاح**، ص١٧، وأبا البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص١٧،و ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص١٠، وابن يعيش، **شرح المفصّل**،ج١،ص٨٥، وابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص٩٧، والرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج١،ص٢٨،وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**،ج١،ص١٤،والسيوطي، **الأشباه والنظائر**،ج٣،ص٨

بمتمكن"[١٣٤]، و نسب هذا الرأي لسيبويه، وهناك رأي آخر نسبه للفراء وهو"التفريق بين الأسماء والأفعال"[١٣٥] والرأيان مأخوذان من فهم كلام سيبويه حين قال:"واعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكنًا، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنمّا هي من الأسماء"[١٣٦].

ويتّضح من كلامه أنّ علة التنوين للتفريق بين الاسم والفعل، وكلّ العلل الأخرى تؤدي إلى هذه العلة التي تعود للاسمية، وهو بالضبط ما فهمه ابن مالك حين علل دخول التنوين بأقسامه الأربعة على الاسم ليس غيره بأنّ تنوين التمكين أو الصرف يدل على بقاء الأصالة، والأصالة للأسماء، وتنوين التنكير الذي يدخل على ما هو صالح للتعريف وهذا يخص الاسم، وأمّا تنوين العوض عن المضاف إليه فلا يدخل سوى اسم؛ لأنّ الإضافة من خصائص الأسماء،وكذلك تنوين المقابلة لأنّ الجمع من خصائص الاسم،واستثنى تنوين الترنم وقال إنه يدخل على غير اسم[١٣٧].

٢- تاء التأنيث المربوطة[١٣٨]

لمّا كانت الأسماء في العربّية تنقسم من حيث الدلالة على الجنس إلى قسمين:المذكر، والمؤنث، "ولمّا كان التذكير أصلا استغنى عن علامة بخلاف التأنيث فإنه فرع فافتقر إلى علامة"[١٣٩]، فقد دعت الحاجة لإيجاد علامة للمؤنث تفرّق بينه وبين المذكر، فوجودها دليل التأنيث غالبا وانعدامها دليل التذكير، وهذه ميزة العلامات الإلصاقية، فهي علامات متحققة سلبا وإيجابا، وعلامات التأنيث ثلاثة: تاء التأنيث المربوطة، و ألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة، وهذه العلامات كلها تخصّ المؤنث وتميّزه عن المذكر.

وعلى اعتبار أنّ التأنيث خاص بالأسماء، ومن المعاني المقوليّة الخاصة بالاسميّة[١٤٠]، فإن هذه العلامات بدلالتها على المؤنث الذي هو دلالة الاسم تتخذ وظيفة أخرى بالدلالة على

([١٣٤])الزجاجي،**الإيضاح في علل النحو**، ص٩٧.
([١٣٥]) انظر: المصدر السابق، ص٩٧،
([١٣٦]) سيبويه، **الكتاب**، ص٢٠، ٢١.
([١٣٧]) انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص١١.
([١٣٨]) بهذا الاسم تتميز تاء التأنيث الخاصة بالأسماء عن تاء التأنيث الساكنة مع الفعل الماضي، والتاء الدالة على المؤنث في أول المضارع.
([١٣٩]) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج٤، ص١٧٣٣م.
([١٤٠]) نترك الكلام والخوض في حيثيات هذه المسألة للمبحث المتعلق بالعلامات التصريفيّة.

صـــنف الكلمة، وقد امتازت(التاء المربوطة)عن ســـائر علامات التأنيث باقترانها بالدلالة على الاسم عند الحديث عن علامات الأسماء اللفظيّة؛ لأنها الأوضح والأكثر استخداما، قال ابن مالك فيها : "والتاء أظهر، وأكثر لأنّها لا تلتبس بغيرها"[١٤١]، فإذا دخلت على الكلمة فإنّ هذه الكلمة اسم لاشتمالها على تاء التأنيث، ولعلّ السبب في منح التاء أهميّة أكثر من غيرها اقتصار تلك العلامات بالدلالة على المؤنث على السماع، ولا تدخل الاسم في غير الوارد عن العرب، أمّا التاء فدخولها على الصفات قيّاسيّ ويُفرَّق بها بين المذكر، والمؤنث، وهذا الغالب في مجيئها.

و تاء التأنيث المربو طة هي: تاء متحرّ كة، تكون في نـهاية العلم المؤ نث الحقيقي أو المجازي مثل (فاطمة، حمزة) أو في نهاية صـفة لمؤنث، وتنطق(هاء) عند الوقف أو الإضـافة، و قد تأتي لأغراضٍ عدّة منها التأنيث، والدلالة على الوَحدة، والمبالغة، والتعويض عن حرف محذوف[١٤٢].

٣- ياء النسب

ياء النسب أو ياء النسبة "ياء مشدّدة تلحق آخر الاسم المنسوب إليه يصير بعدها الاسم المركب منها ومن المنسـوب إليه شـيئا واحدا منسـوبا إلى المجرّد عنها"[١٤٣]، ويسـمّى الاسـم المتصـل بياء النسـب منسـوبا" ويسـمى قبل اتصـاله بها منسـوبا إليه، وتسـمى الياء المشـددة ياء النسب، وعند لحاقها بالاسم المنسوب إليه يجب أن يُكسرما قبلها، نحو :عرب: عربيّ.

إذن أينما وجدنا ياء النسبة نعلم أنّ الكلمة من صنف الأسماء، لكن علينا أن نفرق بين ياءات شبيهة لهذه الياء قد تتحد معها نجدها مع الأسماء لكنها ليست علامة للاسم؛ لأنّ العلامة تكتسب أهميتها من القيمة الخلافيّة التي تتضـــمنها واقترانها بالدلالة المعنوية، فياء النســـبة تدّل على النسـب، وكلّ ما لا يقبلها لا يصـلح أن يكون منسـوبا، كما في تاء التأنيث التي تدخل لتميّز بين المذكر والمؤنث، والياءات الشـــبيهة لياء النســـبة ثلاثة أنواع بالنظر إلى"نســـبته إلى المجرّد عنها"[١٤٤]

---

(١٤١) ابن مالك، **شرح الكافية الشافيّة**، ج٤، ص١٧٣٣.
(١٤٢) اخترنا أهم أغراض تاء التأنيث للزيادة والتفصيل انظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**،ج٤، ص٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧.
(١٤٣) الرضـي الأسـتراباذي، **شـرح شـافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمّد نور الحسـن، ومحمّد الزفراف،ومحمّد محيّ الدين عبد الحميد، د.ط، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢م، ج٢، ص١٣.
(١٤٤) الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج٢، ص٤.

١- ياء الوَحدة، وهي ياء مشدّدة تلحق آخر الاسم للفرق بين الواحد وجنسه نحو زنج: زنجيّ

٢- ياء المبالغة، وهي ياء مشدّدة تلحق الاسم للدلالة على المبالغة مثل: أصفريّ، أحمَريّ

٣- الياء اللازمة في بنية الكلمة مثل: كرسيّ.

في هذه الأنواع الثلاثة لا تخرج الياء فيها عن الاسمية، وقد تضاف باستثناء النوع الأخير إلى النسبة غير الحقيقية، لكن يحسن من خلالها تمييز ياء النسبة التي تضيف للاسم الذي تقترن به أثرا معنويّا فتنقله من دلالة الاسم المحض إلى دلالة الموصوف المخصوص"لأنها الرمز الدّال في اختصار بالغ على أنّ شيئا منسوبا لآخر"[١٤٥]، فيُجري بدخولها على الاسم، وبهذا الأثر المعنوي تغييرا لفظيّا وحكميّا مختلفا عن حال الاسم قبل دخولها عليه، وبذلك تكون النسبة وعلامة النسبة إحدى علامات الاسم التي يُعرف بها[١٤٦].

٤- حرفا التثنيّة

"التثنية صيغة مبنيّة للدلالة على الاثنين"[١٤٧]، ينتقل بها الاسم من حالة الإفراد والدلالة على الواحد إلى الدلالة على اثنين، والوسيلة إلى ذلك زيادة ألف في الرفع، وياء في النصب والجر على آخر الكلمة[١٤٨]، تتبعها (نون مكسورة)، للفرق بينها وبين نون الجمع،التي تُحذف عند الإضافة. والتثنيّة خصيصة الأسماء، فالأفعال والحروف لا تثنى ولا تُجمع، فكل كلمة تقبل دخول هذه اللاحقة الدالة على اثنين هي كلمة من صنف الأسماء.

وألف التثنيّة: الألف التي تلحق الاسم في حالة الرفع لتّدل بزيادتها أن الاسم تحّول من المفرد إلى المثنى، وعلينا أن نميّز هذه الألف من الألف التّي تدخل على الأفعال و تدّل على ضمير الاثنين نحو: يسافران، لم يسافرا، و سَافرا، هذه الأفعال يجتمع في طرفها الأخير تشابهٌ مع الاسم المثنى بوجود النون أو حذفها نحو: طالبان، طالبا العلم، وقد يبدو بدهيّا التفريق يبنهما

---

(١٤٥) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٤، ص٧١٣.

(١٤٦) انظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر**،ج٣،ص١١، والحيدرة اليمني، أبو الحسن علي بن سلمان(ت٥٩٩هـ/١١٦٣م)، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق يحيى مراد، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٤م، ص١٢، وابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص٩٧.

(١٤٧) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٤٦.

(١٤٨) اختلف النحاة في حروف التثنيّة ماهي في الكلمة؟، ففال سيبويه في ألف التثنية أنها حروف الإعراب وليس فيها نيّة الإعراب، وكذلك الياء في النصب، ووافقه أبو البركات الأنباري، وقال أبو الحسن الأخفش، والمبرّد إنّ حروف التثنية ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها دليل الإعراب، وهذا ما ذهب إليه الزجاج، وقال أبو عمر الجرمي أنها ليس إعراب لكنّ انقلابها في النصب إعراب، أمّا الفراء وأبو إسحاق الزيادي، وقطرب فقالوا أنّ الألف في التثنية إعراب، وكذلك الياء في النصب، لمزيد من التفاصيل راجع في هذه المسألة: أبا البركات الأنباري، **أسرار العربية**، ص ٤٨-٥٣.

فالمجموعة الأولى أفعال، والثانيّة أسماء، لكنّ التشابه في اللاحقة يضفي على الطرفين تشابها في الصورة الإملائيّة قد يوقع الخلط خاصة عند متعلميّ اللغة، ونحن نعلم أنّ التمييز بالشكل، وإن كان أول العلامات وأسهلها، إلا أن الشكل قد يخدع أحيانا؛ ولذلك عمد النظام اللغوي إلى التفريق بين الاسم والفعل عند حذف النون منهما في الاسم للإضافة والفعل في الأسماء الخمسة إلى إضافة الألف الفارقة للتفريق بين الاسم والفعل، وهذا لا ينطبق على ألف الأفعال الدالة على ضمير التثنية لأن فيها ألفا.

أمّا العلامة الثانيّة من علامات التثنيّة فهي (الياء) وهي أيضا، لاحقة تزاد على الاسم المفرد ليدّل بعد هذه الزيادة على الاثنين نحو: طالبَين، ومدرّسَين، وعند الإضافة تصبح: طالبي الجامعة، ومدرّسي اللغة، وهذه الياء لا تلتبس مع الأفعال لأن دلالة ضمير الاثنين في الأفعال بالألف، لكنها تلتبس مع ياء أخرى تشبهّها إلى حدّ المطابقة في الشكل وهي ياء جمع المذكر الصحيح نحو"مدرّسين، نلاحظ أن هذه الكلمة في صورتها الإملائية مطابقة تماما لكلمة مدرّسين للدلالة على المثنى، ولا وسيلة لتفريق المعنى إذا خلا التركيب من قرائن لفظيّة أخرى كعناصر المطابقة في التركيب إلا التمييز من الجانب الصوتي، وقد عبّر النحاة عن هذا بأنّ نون المثنى مكسورة، ونون الجمع مفتوحة، وهذا الاختلاف للفرق بينهما، كما أنّ ياء المثنى ما قبلها مفتوح، وياء الجمع ما قبلها مكسور[١٤٩]، وهذا التمييز في شقه الأول صحيح إلا أنه في شقه الثاني حيث تشتّد الحاجة إليه عند حذف النون وإن صلح من الناحية التعليميّة إلا أنه ليس دقيقا، "والتفسير الصحيح أنّ الياء في المثنى المنصوب والمجرور ياء لين والحركة قبلها حركة للحرف السابق، أما الياء في الجمع فهي ياء مد كسرة طويلة ليست مسبوقة بحركة"[١٥٠]، وحرف المد عبارة عن حركتين قصيرتين فياء المد هنا(كسرة+ كسرة) ولا يجوز القول إنها مسبوقة بكسرة لأنّ المد هنا كسر أصلا فلا تجتمع الحركات، ويمكن تمثيل ذلك بالمقاطع الصوتيّة في كلمة(مدرسين) عند التسكين:

مدرّسَين في التثنية: ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص ص/

مدرّسين في الجمع: ص ح/ص ح ص/ص ح/ ص ح ح ص/

---

(١٤٩) انظر: أبا البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٥٠.

(١٥٠) زيد خليل القرالة، **حول التعليل الصوتي للظواهر النحويّة**، مجلة مجمع اللغة العربيّة، ليبيا، مجلد٩، عدد٩، ج٢، ٢٠١٢م، ص٣٢.

نلاحظ أن الاختلاف في المقطع الأخير الذي يضـــم الياء علامة التثنيّة والجمع، فالأولى ياء لين صـامت سُبقت بحركة، أمّا الثانية فهي حركة طويلة قبلها حرف صـامت وليس حركة لأنّها هي الحركة الطويلة، وقد التفت الباحثون المحدثون إلى هذا الفرق بين المدّ واللين في صـــوتي الواو والياء ومنهم زيد القرالة الذي حدّد بعض الملامح المميزة للتمييز بين الصـــوتين وقننها، فمن ملامح اللين:

١- "أن يكونا بداية مقطع في مثل: وقف، وجد، استحوذ، طويتهُ، حِمية، فئية، سِيَر، يعدهم، فالواو والياء في الكلمات السابقة جاءت في بداية مقطع، ومتحركة"

٢- "أن يكونا (الواو والياء) متبوعين بالمد في مثل: سـواعد، أقوال، قيامة، يافع، وهنا جاء كل من الواو والياء(صوتا اللين) متبوعين بصوت المد".

٣- "أن يأتي كل من الواو والياء مسبوقا بالمد مثل: مُعاون، مُطاوع، مصايف، متهاون، أي أن الواو والياء إذا سُـبق أي منهما بالألف أو أتبع بهما فهو صـــوت لين، ولا يمكن أن يكون صـــوت مد؛ لأنّ أصـــوات المدّ لا تجتمع لكونها حركات طويلة، وليس لكونها سواكن على رأي القدماء".

٤- "أن يأتي كل من الواو والياء مدغما في مثل: سوّاق، سوّق، سيّد، عيّن، فإذا جاء كل من الواو والياء مدغما فهو صوت لين".

٥- "أن يأتي كلّ من الواو والياء مسـبوقا بحركة ليسـت من جنسـه، أو بحركة من جنسـه ولكنها حركة منطوقة مثل: سِيَر، قِيَم، سُوَر، مُويلح".

٦- "المدّ لا يتتابع، ولا يُسـبق بحركة، ولا يُتبع بحركة؛ لأنه حركة طويلة، والحركة لا تُحرّك، والحركات لا تتوالى"[١٥١]

٥- حرفا جمع المذكّر السالم

"الجمع صـــيغة مبنيّة للدلالة على العدد الزائد على الاثنين"[١٥٢]، فكلّ ما دلَّ على أكثر من اثنين جمع، وقسّـــم النحاة الجمع إلى نوعين اتخذوا فيه ســـلامة المفرد من التغيير معيارا للتقســـيم، فالمفرد الذي ينتقل من الدلالة على الواحد إلى الدلالة على الجمع من غير أن يطرأ على مفرده أي تغيير سميّ جمعا سالما، والجمع الذي يكتسب دلالة الجمع بتغيّر على مفرده في

---

(١٥١) زيد خليل القرالة، **الفعل المضارع بين الإعراب والبناء رؤية جديدة في ضوء علم الأصوات**، مجلة مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ٢٠١٣م، ص٥.

(١٥٢) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٤٦.

عدد حروفه و سكناته وحركاته سميّ جمع التكسير؛ لأنّ مفرده لم يسلم من التغيير وكأنّه تكسر، ومن هنا كانت عنايتنا هنا بالجمع السالم لأن حديثنا هنا عن اللواصق بوصفها علامات تدخل على الكلمة من أوّلها أو آخرها دون تغيير في بنيتها الأصليّة لتضيف إليها دلالة جديدة تخُص الأسماء فتكون هذه اللاحقة، أيضا، دليل الاسم.

واتخذ النظام الصرفي للدّلالة على الجمع المذكر السالم لاحقة تلحق المفرد المذكر وهي (واو) في الرفع، و (ياء) في النصب والجر تلحق بها نون مفتوحة للفرق بينها وبين النون في التثنيّة، مثل: مسلمونَ أو مسلمينَ، وصالحونَ أو صالحينَ، فإن كانت الكلمة تتضمن هذه الزيادة بحيث إن حذفتها دلت على مفرد لم يتغير في بنيته فاعلم أنّ هذه الكلمة اسم يدّل على الجمع.
وعلامة الجمع في الرفع وهي الواو قد تتشابه شكليّا مع الواو الدّالة على ضمير الجمع في الأفعال نحو: يشربون، لم يشربوا، شربوا، اشربوا، فهذه مجموعة من الأفعال كلها تتضمن ضمير الجمع ويدّل عليه الواو، فكان التفريق عند حذف النون بعلامة شكليّة هي الألف للتمييز بين الفعل والاسم عند حذف النون، أمّا بوجود النون فقد يُلجأ إلى القرائن الأخرى للتمييز.

٦- حرفا جمع المؤنث السالم

أما في جمع المؤنث السالم فالدلالة على الجمع، تُبني في الصيغة بزيادة أو لاحقة هي(الألف والتاء) تدخل على المفرد المؤنث لتنقله من دلالة الواحد إلى دلالة الجمع نحو: طالبات، عاملات، جميلات، فأينما وجدت كلمة تنتهي بألف وتاء زائدة فاعلم أنّ هذه الكلمة من صنف الأسماء وتدّل على جمع وعلى مؤنث أيضا.

ثانيّا: العلامات التصريفيّة

العلامات التصريفيه، هي العلامات التي تتعلق بضروب الصرف، للكلمات المستقلة في المعنى التي تخضع لصيغ معجميّة محدّدة، كما تضمّ كلّ ما يدخل على هذه الكلمات من تغيير أصل البناء فيها بغرض الحصول على معانٍ جديدة قد لا تبتعد كثيرا بمعناها المعجميّ، لكنها تؤدي وظيفة صرفيّة ونحوية جديدة عن طريق اللواصق والزيادات التي تدخل عليها، والتصريف يقوم على مبدأ العلامة الفارقة لتشابه القوالب اللغوية، وهذه العلامات قد تكون عبارة

عن صيغ مجرَّدة أو علامات إلصاقية، وهي تختلف عن العلامات الإلصاقية التي تناولناها سابقا من جانبين:

الأول: أنّ هذه اللواصـــق تدخل في بنية الكلمة من أجل الحصـــول على مبانٍ مختلفة تدلّ على اختلاف المعاني، أمّا العلامات الإلصاقية التي تناولناها أولاً فهي وإن بدا بعضها ملاصقاً للاسم، لكن حذفها لا يغيّر مبنى الكلمة ويحولها إلى بناء جديد.

الثاني: أنّ العلامات الإلصاقية هنا لا تعدّ علامات مستقلة، بل هي علامات فرعية أولية للعلامة الأكبر وهي العلامات التصـريفية بشـكل عام، فالمباني هنا "أبواب تندرج تحتها علامات تتحقق المباني بواسطتها لتدل على المعاني"[١٥٣]، فوظيفتها هنا في تمييز المبنى الصرفي، أمّا العلامات الإلصاقية السابقة فهي علامات مستقلة بذاتها.

١. الصيغة

إن التمييز بـالمبنى الصـــرفي "هيئـة حـاصـــلـة للكلمـات ذات المعنى المعجمي المفرد المســـتقل"[١٥٤]، فالكلمات المســتقلة في المعنى كالاســم والفعل تنطوي تحت مرجعية معجميّة أســاســها الجذر اللغوي، وعلى أســاس المبنى الصــرفيّ يتم فرز الكلمات، وهي الأفعال جميعا، ومعظم الأسماء لا كلها؛ لأنّ فضاء الاسم في العربية واسع جدّا وأبنيته كثيرة، ويضم كلمات لا تخضــع لصــيغ معجميّة محدّدة بل يتحقق معناها من خلال المعنى الدلالي الذي تمّ التواطؤ عليه بالاستعمال كما في أسماء الإشارة، والضمائر، والكلمات الأعجميّة[١٥٥].

والصـــيغة الصـــرفيّة "ملخص شـــكلي لطائفة من الكلمات، تقف منها موقف العنوان من التفصـــيل الذي تحته"[١٥٦]، والصـــيغة، والبناء، والوزن كلها ألفاظ لمدلول واحد وتعني"الهيئة والكيفية التي عليها الكلمة من حيث عدد حروفها مرتّبة أو غير مرتّبة، وحركاتها المعيّنة، وســكونها مع الاعتداد بالأصــل والزائد كلٍّ في موضــعه"[١٥٧]، وهي بذلك تتخذ شــكل مبنى صرفي، وباعتبارها علامة صرفية فهي تؤدي معنًى وظيفيّا محدّدا يختلف عن المعنى المعجمي للكلمة، وهذا المعنى معنى صرفيّ نحويّ، وكما يرى تمّام حسّان: "إنّ الخلاف بين الكلمات من

---

(١٥٣) تمّام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٨٢.
(١٥٤) حسن الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي**،ص١١١.
(١٥٥) انظر: المرجع السابق، ص١١٠
(١٥٦) تمّام حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، ص١٧٣.
(١٥٧) أحمد حسن كحيل، **التبيان في تصريف الأسماء**، ط٦، المؤلف، د.ت، ص٦، ٧.

الناحية التركيبية هو في الواقع اختلاف بين هذه الصـــيغ[١٥٨]، فإذا كانت الصـــيغة قادرة على التفريق بين المعاني في التركيب فلا يجب إغفال وظيفتها الأولى في وضـــع حدود بين الكلمات قبل التركيب من خلال الهيئة الصرفية التي تتخذها، فهي بذلك علامة للتفريق بين أقسام الكلمة، ومن ثمّ علامة للتفريق بين أصناف القسم الواحد.

ويحسن بنا هنا أن نفرّق بين نوعين من الصيغ، النوع الأول الصيّغ الخاصة بتمييز الأسماء عن الأفعال، فلكلّ منهما صيغ صرفيّة مختلفة عن الآخر من خلال "ظاهرة التجرّد والزيادة التي مكّنت النحاة من التحكّم في الأبنيّة الاسميّة والفعليّة ووسمها لفظيّا ومعنويّا حسب ثنائيّة الأصل والفرع"[١٥٩]، وهذه الصيغ أو الأبنية تكون علامة للاسم تميّزه عن الفعل لأنّها تدّل على الصيغ والأبنية المستخدمة للأسماء، ووظيفتها الصرفيّة في تمييز الاسم عن غيره، ولا تمنح الاسم معنى آخر، كما في أبنية الاسم المجرّد والمزيد.

أمّا النوع الثاني من الصيّغ، فهو صيغ تنشأ عن الاشتقاق، وتفرز صيغا محدّدة للأسماء وتكون علامة لتمييز الاسم عن غيره من أقسام الكلمة، لأنّ هذه الصيغ لا يأتي عليها إلا أسماء، كما أنّها تمنح الاسم الذي تختص به معنًى صرفيا ونحويّا لتميّزه أيضاً عن غيره من الأسماء، ومنح الاسم خصوصية تظهر في التركيب.

---

(١٥٨) تمّام حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، ص١٧٨.
(١٥٩) انظر:المنصف عاشور، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، ص٩٧.

أ- أبنية الاسم المجرّد والمزيد

لقد اهتمّ النحاة بتمييز أبنية الأسماء من أبنية الأفعال، والأبنية هي "صيغ مختلفة لضروب من المعاني"[١٦٠]، وكان التمييز حسب الحروف الأصول، والحروف المزيدة، حيث إنّ "عدد الحروف الأصول في الكلمات العربيّة قيمة خلافيّة تعزز التفريق بين الأقسام"[١٦١]، فأبنية الاسم المجرّد أقلها ثلاثة أحرف، وأكثرها خمسة أحرف، "فما قصُر عن الثلاثي فمحذوف، وما جاوز الخمسة فمزيد فيه"[١٦٢] فكان الاسم الثلاثي والرباعي، والخماسي.

أمّا الاسم المزيد فمنتهى عدد حروفه بعد الزيادة يصل إلى سبعة أحرف، "فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف"[١٦٣]، فيكون المزيد بحرف، وحرفين، وثلاثة، وأربعة، وحروف الزيادة هي أحرف (سألتمونيها) وتنشأ عن هذه الزيادات أبنية كثيرة خصّها الصرفيون بالدراسة والتفصيل، وبهذه الأبنية الخاصة للأسماء مجردّة، أو مزيدة يمتاز الاسم عما عداه من أقسام الكلمة.

ب- أبنية المصادر

استُعملت كلمة المصدر في الاصطلاح النحوي مع مصطلحات أخرى مثل الحدث، والحدثان، واسم الحدث، واسم الفعل[١٦٤]، والمعنى واحد، قال: سيبويه: "وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء"[١٦٥] وهذا الكلام مردّه قول سيبويه والبصريين: "الفعل مأخوذ من المصدر، والمصدر سابق له"[١٦٦].

---

(١٦٠) ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،١٩٩٦م ص٣٣.
(١٦١) الساقي، **أقسام الكلام العربي**، ص٦٠
(١٦٢) سيبويه، **الكتاب**،ج٤، ص٢٣٠.
(١٦٣) المصدر السابق،ص٢٣٠.

(١٦٤) انظر: تعريف المبرّد، **المقتضب**، ج٣، ص٦٨، بقوله :"المصدر:اسم الفعل وذلك قولك: عسيت أن أقوم، أي: دنوت من ذلك وقاربته بالنية، و(أن أقوم) في معنى القيام"، ويريد من الفعل الحدث الذي تضمنه الفعل، وتعريف الرضي الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢، ص٧٠٣،"المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل".

(١٦٥) سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٢، والزجّاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٥٦.
(١٦٦) الزجّاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٥٦.

وعلى تعدّد المفاهيم الدّالة على المصدر عند النحاة الأوائل إلا أنّ مصطلح المصدر ثبت بهذه التسميّة وارتبطت تسميته بأصل الاشتقاق، فالمصدر بالرأي الشائع أصل اشتقاق الأفعال والصفات وغير الصفات، وأبسط ما يقال في تعريف المصدر: أنّه بنية اسميّة تدّلّ على الحدث مجرّدا من الزمان.

والمصادر الصريحة أنواع منها: المصدر الأصلي، والمصدر الصناعي، والمصدر الميمي، ومصدر المرة والهيئة، وكلُّها تدّل على الاسميّة من حيث البنية، وتأخذ أحكام الاسميّة في العلامات الإعرابيّة.

١- المصدر الأصلي

المصدر الأصلي:هو ما "يدّل على معنى مجرّد، وليس مبدوءا بميم زائدة، ولا مختوما بياء مشدّدة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة"[١٦٧]، ويشتمل على حروف فعله الماضي الزائدة والأصليّة، فخرج باستثناء ما بُدئ بميم زائدة وخُتم بياء مشدّدة زائدة وبعدها تاء مربوطة المصدر الميمي والمصدر الصناعي، وخرج بشرط اشتماله على حروف الفعل الماضي اسم المصدر[١٦٨].

وصيغ المصدر الأصلي من الفعل الثلاثي كثيرة ولا تلتزم قيّاسا محدّدا، ويغلب عليها السماع، غير أن العلماء حاولوا أن يضعوا لها ضابطا عن طريق المعنى مرة، وعن طريق مبنى الفعل الثلاثي مرة أخرى، أمّا مصادر غير الثلاثي فيغلب عليها القياس، وبهذه الصيغ نستطيع أن نميّز المصدر خاصة أنّ المصدر يتشابه مع الفعل بالدلالة على الحدث ويفترقان بدلالة الفعل على الزمن المحدّد، ومن هنا كانت صيغة المصدر علامة مهمّة لتمييز المبنى الصرفي الخاص بالمصادر كخطوة أولى قبل تمييزها بالمعنى، وبهذا يمتاز الاسم.

---

(١٦٧) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٣، ص١٨١.

(١٦٨) اسم المصدر"ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من حروف عامله-الفعل أو غيره دون تعويض"مثل: توضأ: وضوء، فهي تدّل على ما يدّل عليه المصدر لكن تخالفه في اشتمالها على حروف فعله، فالشرط في المصدر أن يشتمل على حروف فعله لفظا أو تقديرا، والتقدير يكون بالتعويض عن المحذوف، انظر في الفرق بين المصدر الأصلي، واسم المصدر: عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٣،ص٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩.

٢- المصدر الميمي

وهو "مصـــدر مبتدئ بميم زائدة، وقد ســـميّ بالميميّ نســـبة إلى الميم الزائدة التي تتصـدّره"[١٦٩]، ويدّل على ما يدّل عليه المصـدر الأصـلي بزيادة ميم في أوله، والمصـدر الميمي بدلالته على الحدث المجرّد من الزمان يفوق المصـــدر الأصـــلي في قوة الدلالة وتأكيدها، وهو قيّاســـي ويلازم الإفراد، ويُصـــاغ من الفعل الثلاثي على وزن **(مَفعَل)**، أو**(مَفْعِل)**، مثل: مَوصِـل بمعنى الوَصـل، أمّا من الفعل غير الثلاثي فالمصـدر الميمي يأتي على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، مثل: استنبط: مُستنبَط، وعرَّف: مُعرَّف.

والمصدر الميمي صنف من المصادر الصريحة، وهو وثيق الصلة به من حيث الدلالة على الحدث غير أنّ التغيير الصـياغي الذي طرأ عليه المقرون بالميم أضـاف على الحدث الأصلي أو الأساسي دلالة جديدة تفيده تأكيدا في الحدث، وبصيغته المحدّدة يتميّز الاسم به.

٣-المصدر الصناعيّ

المصـدر الصـناعي: اللفظ المصـوغ من الأسـماء(المشـتقة أو الجامدة) بطريقة قيّاسـية بزيادة ياء مشـــدّدة وتاء التأنيث المربوطة في آخره، ليدّل بعد الزيادة على الخصـــائص الموجودة في هذه الأسـماء، فمن المشـتق نحو: صـناعيّة، ومحسـوبيّة، ومن الجامد نحو: إنسانيّة، ورجوليّة، ومن المبنيّات، نحو: كيفيّة، وحيثيّة، ومن الاسم المركب نحو: رأسماليّة، وهذه النقلة الصياغيّة من المصدر الأصليّ إلى المصدر الصناعي تُضيف على هذا المصدر تخصيصا يبعده عن الإبهام والشيوع الأول ويلفت الانتباه إلى الخصائص الموجودة في هذا المصدر بعيدا عن شيوع الزمان والدلالة، وبصيغته المحدّدة يمتاز هذا المصدر الذي هو في صنف الأسماء، ويتميّز الاسم بهذه الصيغة.

٤- مصدر المرّة

مصدر المرة ويسمى أيضا اسم المرّة، وهوالمصدر الذي يدّل على أنّ الفعل حدث لمرة واحدة فقط، وهو مصدر قيّاسي يُصاغ من الفعل الثلاثي على وزن **(فَعْلَة)** نحو: جلس: جَلسَة،

([١٦٩]) محمّد سمير نجيب اللبّدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمّان،١٩٨٥، ص١٢٤.

فإذا كان المصدر الأصلي على نفس هذه الصيغة فإن مصدر المرة يكون بوصفه بكلمة (واحدة)، مثل: دعا دعوة، ومصدر المرّة دعوة واحدة، أمّا من الفعل غير الثلاثي فيصاغ اسم المرّة على صيغة مصدره الأصلي بإضافة تاء مربوطة في آخره، نحو: سبّح: تسبيح، ومصدر المرّة تسبيحة، أمّا إذا كان المصدر الأصلي من غير الثلاثي مختوما بتاء مربوطة فإن مصدر المرّة يكون بوصفه بكلمة (واحدة)، مثل:أقام: إقامة، ومصدر المرّة:إقامة واحدة.

نلاحظ أن هذا النوع من المصادر لا يختلف بدلالته عن المصدر الأصلي، فهو يشترك معه في الدلالة على الحدث المجرد ويزيد عليه بتخصيص هذا الحدث ببيان حدوثه لمرّة واحدة، وباتخاذه صيغة محدّدة يتميّز بها وتكون هذه الصيغة علامة للاسم.

١- مصدر الهيئة

ويسمّى اسم الهيئة، وهو المصدر الذي يدّل على هيئة حدوث الفعل، فهذا النوع من المصادر يشبه المصدر الأصلي في الدلالة على الحدث غير أنه يزيد عليه في بيان الهيئة والكيفيّة التي يكون عليها الحدث، وهو مصدر قياسي يُصاغ من الفعل الثلاثي على وزن(فِعْلة)، مثل: وقف وقفة، فالمصدر(وقفة) يدل على هيئة الوقوف، وبهذا الانتقال الصيغي ينتقل المصدر الأصلي إلى شيء من التخصيص بهذا الوصف لهيئة الحدث.

لاحظنا أن المصدر بصيّغه القيّاسية والسماعيّة يقع في صنف الأسماء، ولعلّ الاسميّة بفضائها الواسع ومعانيها المتعدّدة تحتاج إلى هذا الشيوع في بعض حالاتها وعند الحاجة إلى الاختصاص يهيء لها النظام الصرفي كلّ ما تحتاجه من وصف وتخصيص ودلالات جديدة في قوالب صياغيّة جديدة تنبني عليها العلاقات النحوية، فتتم الفائدة بإيصال المعاني المتنوعة، وبهذا يكون المصدر قسماً مهماً يضيف إلى الاسمية - باعتباره الأصل - تنوعا في الصيغ والدلالات، وبالتالي تنوّعا في المعاني، ومتى عرفته جيّدا فأنت تتعرف على كثير من سمات الاسميّة.

ج- صيّغ المشتقات

تمتاز اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقيّة، تعتمد على الاشتقاق في إنتاج كلمات جديدة من جذر واحد، وأداة الاشتقاق هي اللواصق الصرفية التي تدخل على الجذر لتغيّر بناءه إلى صيغة صرفيّة جديدة لا تبتعد كثيرا عن معنى الصيغة الأولى من الناحيّة المعجميّة، لكنها تمنحها معنىً

صرفيًا ونحويًا جديدا، و صيّغ المشتقات صيّغ اسميّة في التصوّر النحوي عند جمهور النحاة، وبهذا التصور يمتازالاسم بهذه الصيغ عما عداه.

١- اسم الفاعل

اسم الفاعل:"اسم مشتق يدّل على معنى مجرّد، حادث، وعلى فاعله"[١٧٠]،والمقصود بالمعنى المجرّد الذي يدّل على معنى الفعل أو المصدر مجرّد من الزمان، وهذا المعنى طارئ، كما يدّل على وصف الذات التي قامت بالفعل، فمثلاً: كلمة (كاتب) تدّل على معنى الكتابة لكن هذا المعنى غير دائم، وعلى الذات التي قامت بالكتابة.

ويُصاغ اسم الفاعل من حروف الفعل المبني للمعلوم، على وزن **(فاعل)** من الفعل الثلاثي، مثل: درس دارس، ويُصاغ من الفعل غير الثلاثي على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، مثل أدرك: يُدرك، مُدرك.

وصيغة اسم الفاعل من صيغ المشتقات القياسية، فهي بالعموم تلتزم بصيغتين محددتين، واحدة للثلاثي، والأخرى لغير الثلاثي، وهذا يجعل صيغة اسم الفاعل من الصيّغ المهمّة في تمييز الاسم عن غيره من أقسام الكلمة. أمّا من حيث الدلالة فصيغة اسم الفاعل كسائر الصفات "تحمل المعنى العام للصفة بدلالتها على موصوف بالحدث، والاتصّاف بالحدث هو وظيفة الصفة الرئيسية"[١٧١]، فالصفات تجتمع فيها الدلالة على الصفة والموصوف غير المعيّن الذي يبحث عن تعيينه في التركيب، والوصف فيها يختص بالحدث وصاحب الحدث، ويتجاوزه إلى ما يقع عليه الحدث في اسم المفعول، وبتنوع دلالة الوصف تتنوّع الصيّغ لتعبر كل صيغة من هذه الصفات عن دلالة خاصة في هذا الوصف، فاسم الفاعل يصف الحدث وصاحب الحدث على سبيل التجدّد والتحوّل، وتتخذ الصفات الأخرى دلالات مختلفة في الوصف.

---

(١٧٠) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٣، ص٢٣٨، وهذا التعريف من أنسب التعريفات، فقد وردت تعريفات تنسب اشتقاق اسم الفاعل مرّة للفعل، انظر: عبده الراجحي، **التطبيق الصرفي**، د.ط، دار النهضة العربيّة، بيروت، د.ت، ص٧٥، ومرة للمصدر، انظر: فخر الدين قباوة، **تصريف الأسماء والأفعال**، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٨٨، ص١٤٩.

(١٧١) انظر: الساقي، **أقسام الكلام العربي**، ص٢٢١

٢- صيّغ المبالغة

وهي"أسماء تُشتق من الأفعال للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه"[١٧٢]، فالمعنى إذن يتجاوز وصف الفاعل ليدّل على الكثرة والمبالغة في الحدث الذي يقوم به الفاعل، فمثلا كلمة (كذاب) تدّل على الشخص كثير الكذب، ومن هنا كان اسمها صيغ مبالغة من الكثرة والزيادة في الكثرة، وهناك من يسميّها "مبالغة اسم الفاعل"[١٧٣] وصيغ المبالغة لا تُشتق إلا من الفعل الثلاثي المتصرّف[١٧٤] وأوزانها المشهورة خمسة[١٧٥]

وبذلك تكون صيغة المبالغة رسماً واضحا لهذا الشكل من الأسماء يميّزه عن غيره من الأسماء، وبكونها اسما فهذا يميّزها عن غيرها من أقسام الكلمة، ومن حيث الدلالة الاسمية المختزنة فيها فدلالة الوصف، والمبالغة في وصف الحدث الذي يقوم به الفاعل هي دلالة الوصف الخاصة بها من خلال صيغة واحدة تشترك في الدلالة على الحدث ووصف هذا الحدث بالكثرة والزيادة.

٣- الصفة المشبّهة

الصفة المشبّهة: "الاسم المشتق للدّلالة على اتصاف الذات بالحدث مع الثبوت والدوام في معناهً"[١٧٦]، فهي تدّل على معنى صفة أو وصف ملازم لصاحب الصفة لا ينفك عنه، ومن هنا كان الشبّه بين الصفة المشبّهة واسم الفاعل فكلاهما يدّل على وصف الفاعل أو صاحب الفعل، لكنّ الصّفة المشبّهة تفترق عن اسم الفاعل بأنها تدّل على صفة ثابتة ثباتا يلازم صاحبها بتغيّر الأزمنة الثلاث، وتُصاغ الصفة المشبّهة غالبا من الفعل اللازم ولها صيغها الخاصة.

وتكاد الصفة المشبّهة تكون من أكثر المشتقات تعدّدا في الصيغ غير أنّ هذه الصيّغ بتنوعها وتعدادها لا تخرج عن دائرة الاسمية ولا تلتبس مع صيغ الأفعال، وهي بذلك علامة مميّزة للاسم دون غيرة من ضروب الكلمة، وبدلالتها على الوصف الملازم لصاحب الحدث يتعمّق معنى الوصف فيها، لتنتقل بهذه الصيغة والدلالة إلى وصفٍ من نوع آخر فتحتل مكانا في التركيب يعبّر عن صفة وموصوف متعين.

---

(١٧٢)عبده الراجحي، **التطبيق الصرفي**، ص٧٧

(١٧٣) انظر: فخر الدين قباوة، **تصريف الأسماء والأفعال**، ص١٥٣

(١٧٤) وردت صيغ مبالغة من أفعال غير ثلاثية على خلاف القاعدة مثل، أدرك: درّاك، وأزهق: زهوق

(١٧٥) هناك من يرى أنّ الأوزان المشهورة لصيغ المبالغة ثلاثة فقط والوزنين الأخيرين يستويان مع الأوزان غير المشهورة الأخرى، انظر: فخر الدين قباوة، **تصريف الأسماء والأفعال**، ص١٥٣

(١٧٦) عبد الهادي الفضلي، **مختصر الصرف**، د.ط، دار القلم، بيروت، ١٩٩٨م، ص٦٠.

٤- اسم المفعول

اسـم المفعول "اسـم مشـتّق يدّل على معنًى مجرّد، غير دائم، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى"[١٧٧]، فهو يدّل على المعنى المجرّد في الحدث، كما يصّـــف من يقع عليه الفعل، فمثلا كلمة (مكتوب) تدلّ على الكتابة، وتصّف أيضا ما وقع عليه الفعل نتيجة للحدث الذي حصل.

ويُصـاغ اسـم المفعول من فعلٍ متعدٍّ بغرض وصـف من وقع عليه الفعل (المفعول به)، وفي الفعل اللازم لا نصل إلى المفعول به[١٧٨]، وهو من الفعل الثلاثي على وزن **(مفعول)** مثل: حفِظ: محفوظ، أمّا من الفعل غير الثلاثي فإن اسم المفعول يُصاغ على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضـــارعة ميماً مضـــمومة وفتح الحرف ما قبل الآخر، كما في: اســـتعمل: يستعمل:مُستعمَل.

والتزام اسـم المفعول بصـيغتين يجعل تمييزه من غيره أسـهل، فكلما اتّخذ القسـم صـيّغا أقل أصـبح فرزه من غيره أسـهل، وامتاز عن غيره من الأقسـام، وصـيغة اسـم المفعول هي من المشتقات البارزة في الأسماء، ومن هنا كان تمييزها عن غيرها من أقسام الكلمة لا يحتاج إلى جهد عقلي، فكلمة مثل:(مسؤول) مباشرة نحيلها إلى اسم المفعول وبالتالي هي في دائرة الاسمية ولا تغادرها، ومن حيث الدلالة فصيغة اسم المفعول لا تغادر سائر الصفات في دلالة الوصف المتضمَّنه فيها ودورها هنا في وصف من وقع عليه الحدث، وبالدلالة،أيضا، على معنى الحدث، فهي تصف الحدث وما وقع عليه الحدث في صيغة صرفيّة واحدة ذات دلالة مزدوجة.

٥-اسم الزمان والمكان

اســم الزمان، واســم المكان: اســمان مشــتقان يدلان على زمان وقوع الفعل أو مكانه، ويشتركان في صيغتيهما، فكلمة (مَجلِس) مثلا تدّل على مكان الجلوس، و(موعد): تدّل على زمان الوعد.

ويلتزم اســم الزمان والمكان بصــيغتين في الفعل الثلاثي على وزن **(مَفعِل)**، و**(مَفعَل)** بفتح الأول، أمّا من الفعل غير الثلاثي فيُصاغ اسم الزمان والمكان على صيغة اسم المفعول

---

(١٧٧) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٣، ص٢٧١.

(١٧٨) إذا أردنا صـياغة اسـم مفعول من الفعل اللازم فإنّ ذلك يصـح بشـرط إتباع الفعل شـبه جملة؛ لأنّ الفعل اللازم يتعدى بها إلى المفعول به نحو: جاء به، فاسم المفعول مجيء به.

من غير الثلاثي، بالإتيان بمضارعه وإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر، مثل: التقى: مُلتقى، وارتفع: مُرتفع، وهذه الصيغة صالحة لأن تكون اسم مكان، واسم زمان، واسم مفعول، ومصدر ميمي، ويتّم التمييز بينها بالعلامات والقرائن.

وبصيغ اسم الزمان والمكان يمتاز الاسم، كما يتجاوز اسم المكان والزمان التمييز بالصيغة إلى العلاقات النحوية والتي تنشأ عنها المواقع الإعرابيّة، فهذه الصيغ بدلالتها على الزمان والمكان تقوم بوظيفة المفعول فيه في التعبير عن الزمان والمكان داخل التركيب، وبذلك تتّحد العلامة الصرفيّة مع العلامة النحويّة للتعبير عن الاسميّة.

٧- اسم التفضيل

اسم التفضيل اسم مشتق على صيغة**(أفعَل)** يدل على أنّ شيئين اشتركا في الصفة وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة، مثل: محمّدٌ أطولُ من عليّ، فمحمّد وعلى يشتركان في صفة الطول لكنّ محمّد يزيد في صفة الطول.

واسم التفضيل اسم مشتق من حروف الفعل يلتزم صيغة محدّدة هي صيغة (أفعل) وهو بهذا الشكل ينماز عن غيره من المشتقات الأخرى، وهو لا يبتعد عن سائر الصفات في دلالة الوصف، غير أنّه يعبّر عن زيادة الصفة في طرفٍ عن الآخر، فتختزل هذه الصيغة معنى المقارنة، وتفوّق أحد المتقارنين على الآخر، والتزامه صيغة خاصة يجعل منه علامة لتمييز الاسم.

٨- اسم الآلة

اسم الآلة: اسم مشتق يدّل على ما وقع الفعل بواسطته، فهو يدّل على الأداة التي يُنجَز بها الفعل مثل: (مِنشار) يدل على الآلة التي تقوم بفعل النشر.
يُصاغ اسم الآلة من الفعل الثلاثي المجرّد المتعدّي، وله ثلاثة أوزان رئيسية أوردها النحاة الأوائل، هي: **مِفْعال** مثل: مِفتاح، و**مِفْعِل** مثل: مِبرَد، و**مِفعَلة** مثل:مِكنسة، وأضاف إليها المحدثون أربعة أخرى أقرّها مجمع اللغة العربيّة، ويتميّز الاسم بهذه الصيغ أيضا.

٢-المقولات التصريفيّة[١٧٩]

ما يميّز الاسم عن الفعل أنه يقبل التصرّف حسب المقولات التصريفيّة الأساسيّة، وهي أربع: (الجنس، والعدد، والتصغير، والنسبة) وهذه المعاني التصريفيّة خاصة بالأسماء، فالفعل لا يذكر ولا يؤنث، ولا إفراد فيه ولا تثنيّة ولا جمع، ولا يُصـــغّر ولا يُنســـب، وبهذا كان اتصـــال هذه المقولات التصريفيّة بالاسم علامة له "واحتمال اجتماع بعضها في الكلمة الواحدة وارد"[١٨٠].

أ- التذكير والتأنيث

ينقســـم الاســـم من حيث النوع إلى مذكر ومؤنث، المذكر ما دلّ على ذكر حقيقة أو مجازا،[١٨١] والمؤنث ما دلّ على مؤنث حقيقة أو مجازا، "ولمّا كان التذكير أصـلا اسـتغنى عن علامة بخلاف التأذيث، فإنه فرع فافتقر إلى علامة"[١٨٢]، وعلامات التأنيث التاء المربوطة، وألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة.

وهذه العلامات تختص بالأسماء المعربّة دون غيرها، ولا تجتمع في الاسم الواحد أكثر من علامة، أمّا المبنيّات فإنها تؤنث بطرق أخرى كدخول الكسر على الضمير المخاطب المفرد للتمييز بين المذكر والمؤنث.

وتأتي أهميّة علامات التأنيث للأســـماء إضـــافة إلى وظيفتها الأســـاس في الدلالة على المؤنث في أنّ هذه العلامات تختص بالأســـماء فقط، فالتاء المربوطة، والألف المقصـــورة أو الممدودة رسما واضحا يتّضح من خلال الشكل الظاهر للدلالة على الاسم دون غيره من أقسام الكلمة؛ لذلك فالتأنيث علامة من علامات الأسماء التي لا يمكن إغفالها[١٨٣].

أمّا عن علة اختصاص التأنيث بالأسماء دون الفعل والحرف، فللرضيّ الأستراباذي في هذا كلام مقنع، إذ يجعل العلة في اختصاص الاسم بالإسناد، إذ قال:"وإنما اختص كون الشيء مسندا إليه بالاسم، لأن المسند إليه مخبر عنه، إما في الحال أو في الأصل، كما ذكرنا، ولا يخبر

---

(١٧٩) درج هذا المصطلح في الدراسات اللغوية الحديثة ويعني المعاني التصريفية الأساسيّة التي لا يخلو منها صنف من الأسماء، انظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص١٨٣، و كمال الزيتوني، **ظاهرة الالتباس في اللسان العربيّ**، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٣م، ص٢٢٧، ٢٢٨.

(١٨٠) كمال الزيتوني، ظاهرة الالتباس في اللسان العربي، ص٢٢٨.

(١٨١) المؤنث الحقيقي هو المؤنث الذي يلد ويتناســـل ولابد لتأنيثه من علامة، امّا المؤنث المجازي فهو المؤنث الذي لا يلد ولا يتناسل سواء كان مختوما بعلامة تأنيث مثل: حمزة، أو خاليا من علامة التأنيث مثل: شمس

(١٨٢) ابن مالك، **شرح الكافيّة الشافية**،ج٤، ص١٧٣٣

(١٨٣) انظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٣،ص٩، عدّ السيوطي التذكير والتأنيث من علامات الأسماء التي أحصاها

إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه، ولهذه العلة: اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم"[١٨٤]، إن علاقة الإسناد هي أساس التركيب، والتركيب يعبّر عن الكلام السليم الذي يحمل معنى، فلو قلنا إن اختصاص الاسم بالإسناد إليه يجعله فاعلا فالفاعل قد يكون مذكرا أو مؤنثا، وإذا كان المخبر عنه في موقع الابتداء فهذا الشيء المراد الإخبار عنه قد يكون مذكرا أو مؤنثا حسب ما تقتضيه القسمة العقليّة للأشياء، أمّا الفعل فلا يلزم فيه التأنيث"لأنّ مدلول الفعل جنس والجنس مذكر"[١٨٥] فلا يتطلب في الفعل أن يكون مذكرا أو مؤنثا، وما يدخله من زيادات لفظيّة تشير إلى التأنيث مثل: التاء الساكنة في الفعل الماضي، وتاء المضارعة في أول الفعل المضارع، فهذه مطابقة بين أركان الجملة تدّل أن الفاعل أو نائب الفاعل مؤنث وهي ليست إلا "روابط لفظيّة تدّل على تماسك الجملة رعاية للمعنى المراد منها ومن صورها"[١٨٦].

ب- التثنيّة

التثنيّة "جعل الاسم القابل دليل اثنين، متفقيّن لفظاً ومعنى، بزيادة ألف في آخره تليها نون مكسورة"،[١٨٧]، والمثنى ما دلّ على اثنين، أو اثنتين بزيادة ألف في الرفع، وياء في النصب والجر على آخر الكلمة تتبعها (نون مكسورة)، للفرق بينها وبين نون الجمع، وعليه كانت (الألف والنون أو الياء والنون) علامة للمثنى يُعرَف بها ويعرَّف بها أيضاً[١٨٨]، والتثنيّة علامة للاسم.

أمّا عن علة اختصاص الاسم بالتثنية دون الفعل والحرف، فالكلام فيه يشابه ما ذكره الرضي الأستراباذي حين جعل اختصاص التأنيث، والجمع، والتصغير، والنسبة، والنداء بالأسماء مرتبطا بعلاقة الإسناد، وعليه فالتثنية مختصّة بالاسم؛ "لأنّ مدلول الفعل جنس يقع على الكثير، والقليل فلا يُثنى"[١٨٩].

---

(١٨٤) الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**،ج١، ص٣٥.
(١٨٥) النيلي، **الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية**،ج١، ص٥٢.
(١٨٦) حسن خميس الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ط١، دار الشروق، عمان،٢٠٠٠م، ص١٤١.
(١٨٧) الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص١٠٤.
(١٨٨) انظر: الرضي الأستراباذي، **شرح الكافيّة**، ج٢، ص٦٣١، يعرّف المثنى بقوله:"ما لحق آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة ليدّل على أنّ معه مثله من جنسه"
(١٨٩) النيلي،**الصفوة الصفيّة**، ج١، ص٥٠.

فلأنّ المفرد من الاسم لا يدل إلا على واحد، ويحق للاسم أن يكون اثنين أو أكثر، حسب الموقع الإعرابي الذي تقتضـــيه علاقة الإســـناد، فقد يكون الفاعل اثنين، وقد يكون الإخبار عن أكثر من ذات واحدة، فلذلك كانت التثنية حق الاســم، أمّا الفعل فبدلالته على حدث وزمن محدّد، فلو قبل التثنيّة سيدلّ على أكثر من حدث، وأكثر من زمن، وهذا لا يصح في الكلام، أمّا الحرف فلا يثنى لأنّ التثنية ضــرب من الصــرف، والحروف جامدة لا تتصــرّف، وعليه كانت التثنية علامة للاسم دون غيره من أقسام الكلمة، أقرّها النحاة وجعلوها ضمن علامات الاسم [١٩٠].

وهناك من يدَّعي بأنّ الفعل يُثنى أو يجمع، كما يثنى الاســـم ويُجمع، وهم في الحقيقة ينخدعون بالشكل الظاهر للفعل كما في قولنا: ذهبا، وحضروا..، وفي الحقيقة التثنية والجمع فيها هنا للمطابقة بين أركان الجملة والحفاظ على ترابطها وتماســكها كما ســبق القول، والمعنى في التثنية والجمع راجع للاسم، والدليل على ذلك أنها تعرب في محل رفع فاعل، والفاعل خصيصة الأسماء.

ج- الجمع

الجمع في اللغة بمعنى الضـــمّ،"جمع الشـــيء عن تفرّقه يجمعه جمعا، والمجموع الذي جُمع من ههنا، وههنا"[١٩١]، وفي اصطلاح النحويين لا يبتعد كثيرا عن هذا المعنى، فهو عندهم "الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة، دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف"[١٩٢]، ومعنى ذلك أن الجمع ما دلّ على أكثر من اثنين، و هذا يُغني عن تكرار الواحد مرّاتٍ عدّة، كما في قولنا : مسلمون أيّ مسلم ومسلم ومسلم، وفي مسلمات: مسلمّة ومسلمّة ومسلمة،"والغرض بالجمع الإيجاز والاختصار كما في التثنيّة"[١٩٣]، والجمع خصيصة الأسماء وعلامة لها فكل كلمّة تُجمع هي اســم، أما علة اختصـــاص الجمع بالأســماء فالكلام فيه مشـــابه لعلة التأنيث، والتثنية التي ذكرناها من قبل، فهي مقولات اسميّة تنتشر في فضاء الاسم لتؤدي وظائفها في تحقيق مقاصد الكلام، وتتم الدلالة على الجمع بالتغيير الذي يحصـــل على صـــيغة المفرد المذكر أو المؤنث

---

(١٩٠) انظر: أبا البركات الأنباري، **أسرار العربية**، ص٢٧، وابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص٩٧، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**،ج٣،ص٩.
(١٩١) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (جَمَعَ)
(١٩٢) الفاكهي، **شرح الحدود في النحو**، ص١١٠.
(١٩٣) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٣، ص٢١٣.

بانتظام أو غير انتظام، وعلى هذا كان الجمع في العربيّة ثلاثة أنواع: جمع المذكر السالم، والمؤنث السالم، وجمع التكسير.

د.التصغير

المصغّر هو: الاسم المصوغ لتحقير، أو تقليل، أو تقريب، أو تعطف،أو تعظيم بضم أوله وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة"[١٩٤]، فتنشأ عنه ثلاثة صيغ: **(فُعَيل،و فُعَيعل، وفُعَيعيل)**[١٩٥]، قال سيبويه : (اعلم أن التصغير في الكلام على ثلاثة: فعَيل، وفعَيعِل، وفعَيعِيل)[١٩٦]

والتصغير خاص بالأسماء، ولا يكون في الأفعال والحروف، وتعليل ذلك أن التصغير بدلالاته المعيّنة هو وصف و نعت، فأنت إذا صغرت الشيء وصفته، فإذا قلت(طُفَيْل) فقد وصفته بالطفولة لأي غرض تريد، والتصغير "صيغة مشبعة مشغولة تجمع الموصوف والصفة"[١٩٧] والوصف خاص بالأسماء فقط؛ لذلك فالتصغير علامة من علامات الأسماء يُعرف بها، وقد جمع النيلي في حديثه عن العلامات بين التصغير والنعت"لأنهما يختصان بالاسم فتحصل الفائدة بالإخبار عنه"[١٩٨]، فهي صيغة مشبعة بالوصف الذي توسم به الأسماء، كما في دلالات الجنس، والعدد، والتعريف التي لا توسم بها الأفعال، ولعلّ ما يفسر تشبُّع التصغير بالاسمية من جهة اللفظ والمعنى ما يجري عليه من حكم إعرابي من إلغاء المنع من الصرف فيه الذي كان حاصلا قبل التصغير، فبالتغيير الصياغي والدلالي الذي طرأ عليه المتمثل في إعادة الصيغة إلى أصلها حتى يحدث الاشتقاق عاد الاسم إلى أصله الاسمي، وتشبّع بدلالة الوصف فعاد إلى مرتبة تمام الاسميّة وتمام الإعراب[١٩٩].

هـ - النسب

---

(١٩٤) فخر الدين قباوة، **تصريف الأسماء والأفعال**، ص٢٢٥.
(١٩٥) هذه الأبنية خاصة بالاسم المصغّر ولا يشترط توافقها مع الميزان الصرفي العام، انظر: عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٤، ص٦٨٣.
(١٩٦) سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٤١٥.
(١٩٧) المنصف عاشور، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، ص١٧٨.
(١٩٨) النيلي،**الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفيّة**، ج١، ص٥١.
(١٩٩) انظر في مسألة إلغاء المنع من الصرف بسبب تأثير التصغير والتعريف والإضافة عند المنصف عاشور، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، ص٢٧٩.

"المنسـوب: الملحق بآخره ياء مشـدّدة ليدّل على نسـبته إلى المجرّد منها"[٢٠٠]، نحو: وطنيّ نسبة إلى وطن، وشاميّ نسبة إلى شام، وقد أطلق سيبويه مصطلح الإضافة للتعبير عن مفهوم النسبة وعقد له بابا مستقلا عنوانه (هذا باب الإضافة وهو باب النسبة)[٢٠١]، وسمّى ياء النسبة ياء الإضافة وقال:"اعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل وجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت يائي الإضافة[٢٠٢].

لا خلاف في أنّ النسبة هي علامة للاسم، وسمة له تخصّه، وعلّة اختصاص الاسم بالنسبة تتعلق بالصفة والوصف الذي توسم به الأسماء وما تحدثه النسبة على الاسم، فهي تنقله من دلالة الاسم المحض إلى دلالة الموصوف، فهي ضرب من الصفة المضافة فيكون الاسم المنسوب" صيغة مزدوجة تتكوّن من عنصرين هما: المضاف، والمضاف إليه، أي المنسوب، والنسبة إليه"[٢٠٣]، فهذه النقلة الدلالية تجمع بين الاختصار والوصف،" فيكون كسائر الصفات: من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، فإن كلا منها ذات غير معيّنة موصوفة بصفة معيّنة"[٢٠٤]، فالصفات بدلالتها على الصفة وبانعدام تعيين الموصوف تبحث عن التعيين لتتعلق به ومن هنا كانت صلاحية عملها النحوي، وهذا ينطبق على الاسم المنسوب.

ثالثا: العلامات الموقعيّة

إنّ النظام اللغوي نظام متكامل يتكون من أجزاء مترابطة لا يمكن فصـل بعضـها عن بعض وإن بدت كذلك، وفي هذا النظام يتّحد المبنى مع المعنى لتكتمل وظيفة النظام في الفهم وتحقيق الفائدة من الكلام، فإذا كانت وظيفة المبنى تهيئة الكلمات بما تحملها من وظائف صرفية ونحوية لتكون جاهزة للدخول في تركيب سليم، فإن التركيب هو الذي يحدّد هذه المعاني ويميّزها من بعضـها البعض، ويعّد التمييز في التركيب هو الأهم؛ لأنّ المبنى الصـرّفي قد يكون صـالحا لأكثر من معنى وظيفي، فهنا تكون الحاجة للبحث عن علامات تمييز أخرى تنبثق من التركيب نفسه من خلال الموقع الذي تتخذه هذه المباني ليمنحها المعنى الوظيفي المعيّن الذي نبحث عنه،

---

(٢٠٠) الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**،ج٢، ص٤.
(٢٠١) سيبويه، **الكتاب**،ج٣،ص٣٣٥
(٢٠٢) المصدر السابق، ج٣، ص٣٣٥ ، والمقصود بياء الإضافة الياء المشدّدة؛ لأنّ الأولى فيها ساكنة والثانية مشدّدة فاستحقت الإدغام.
(٢٠٣) المنصف عاشور، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، ص١٦٠
(٢٠٤) الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج٢، ص١٣

و هذه العلامات تتحّد مع العلامات الصـــرفية، فلا يمكن أن نعزل المعنى عن المبنى، فالمعاني الوظيفية تطلب من العلامات الصرفيّة وتحتاج لها ما يؤهلها لتحقيق الفائدة.

وقد أولى علماء العربية الأوائل أهميّة كبيرة لهذا الصـــنف من العلامات متمثلا بعلامة الإســـناد التي تكاد تكون أكثر العلامات اشـــتراكا بين النحاة، وهي تدّل على فهم النحاة أهميّة الموقع الإعرابي في تمييز الأقسام بعضها من بعض.

ولمّا كان فضاء الاسم واسعا، ومتنوعا، ويحمل كثيرا من المعاني، فقد حجز لنفسه كثيرا من المواقع الإعرابية في التراكيب، وقد لاحظ العلماء هذه الخصوصيّة للاسم في انفراده بمواقع إعرابية لا تصـــلح إلا له فجعلوا منها علامات للاســـم تميّزه عن غيره، فأســـاس العلامة باختصـــاصـــها وتعلقها بالشـــيء دون غيره، فأضـــافوا إلى الإســـناد مواقع أخرى يشـــغلها الاســـم وانضافت إلى علاماته.

أولا: الإسناد[٢٠٥]

قلنا إنّ الإسناد مركز التركيب، والتركيب السليم ينبني على هذه المركزية، وميزة الاسم في صـــلاحيته لأن يحلّ في طرفي الإســـناد: مسـندا، ومسـندا إليه،"فالإســناد وصـف دالّ على أنّ المســند إليه اســم، إذ كان ذلك مختصـــا به، لأنّ الفعل والحرف لا يكون منهما إســناد لأنّ الفعل خبر،وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئا،إذ الفائدة تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف"[٢٠٦]، وهذا لا يكون إلا في الاســم، ومن هنا نال الاســم مكانة كبيرة بامتيازه عن غيره من هذه الناحيّة، ولا نبالغ إذا قلنا إنّ كثيرا من المقولات النحوية انبثقت من هذه النقطة بالتحديد كمقولة أصل تسميّة الاسم ـــ إذا كان من السموّ ـــ وأسبقية الاسم على الفعل، وأصل الاشتقاق، وما ينبثق عنها من مقولات الأصل والفرع فيما يخص الاسم.

والاسناد دوران معنى حول اسم، فالمعنى مسند، والاسم مسند إليه، ولمّا كان المعنى في الفعل والخبر كان الاسم في الفاعل ونائبه والمبتدأ؛ وبهذا انبثق عن علاقة الإسناد مواقع متعدّدة في التركيب لأنّ "علاقة الإســـناد هي علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله، والفعل بنائب

---

(٢٠٥) اخترت أن أضع عناوين رئيسة تكون مدخلا لترتيب المواقع الإعرابية التي يشغلها الاسم منبثقة من علاقة التركيب الإسنادي ووظائفه النحوية العمدة ثمّ العلاقات الأخرى، وأنبّه هنا أنها مدخل فقط لعرض ما يندرج تحتها ولا يعنيني الخوض في تفاصيلها.

(٢٠٦) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١، ص٢٤.

فاعله"[٢٠٧] ، وعليه يتّخذ الاســـم بواســـطة هذه العلاقة أربعة مواقع تركيبية في الجملة، وهي الحسبة المنطقيّة له إذا كان مرة مسندا ومسندا إليه، ومرة أخرى مسندا إليه في جملة فعلية مبنية للمعلوم، ومسندا إليه في جملة فعلية مبنية للمجهول، وسنتناول هذه المواقع الاسمية بالتفصيل.

١-المبتدأ

ذكر ســـيبويه في باب الابتداء أن المبتدأ: "كلّ اســـم أبتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبنى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبنى ما بعده عليه، فهو مسند، ومسند إليه"[٢٠٨]، والمبتدأ هو الاسم المجرّد من أي عامل لفظي، المخبر عنه، أو الوصف المعتمد المخبر عنه في المعنى، فالمبتدأ يقع في بداية الجملة ولا يسـبقه أي عامل لفظي، ويخبر عنه، نحو: الكتابُ مفيدٌ، فالكتاب مبتدأ أخبر عنه بالإفادة، وفي الوصـــف نحو: أقائمٌ الزيدان، فالصفة هنا مبتدأ، والزيدان مخبرا عنه في المعنى فقط لحصول الفائدة عن الخبر متمثلة بالفاعل أو نائبه، لأنّ الوصف بمعنى الفعل والفعل لا يخبر عنه.

نلاحظ أن المبتدأ أحد ركني الإســـناد، والركن الذي ينفرد فيه عن باقي أقســـام الكلمة فالمبتدأ اسـم تبتدئ به الجملة الاسـمية ولا يكون المبتدأ إلا اسـما أو ما في تأويله، وهو من أهم العلا مات، و قد حرص النحاة على تمييز هذه العلا مة و عدّ ها من العلا مات المميّزة للاســـم باختلاف المسـميّات عندهم، وبضـمّ هذا الموقع لموقع آخر وهو الفاعلية فحديثهم كان عن علاقة الإسناد بشكل عام.

ولأهميّة هذه العلامة الموقعيّة نجدها حاضـــرة بقوة في كتب النحاة ومصـــنّفاتهم قديما وحديثا[٢٠٩]، وقد عدّها ابن هشام من أهم العلامات إذ قال فيها:"وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسـم"[٢١٠]، وقال: بهذه العلامة تُعرف اسـمية(ما) في قوله تعالى"قُلْ ما عندَ اللهِ خيرٌ مِنَ اللهو

([٢٠٧]) تمّام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص١٩٤.
([٢٠٨]) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص١٢٦.
([٢٠٩]) انظر: الفارسي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٧١، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١، ص٢٤، وابن مالك، **شرح التسهيل**،ج١، ص١١، وابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص٩٧، والرضي الاستراباذي، **شـرح الرضـي لكافية ابن الحاجب**،ج١،ص٢٨. وابن هشـام، **شـرح شـذور الذهب**، ص٣٦، وابن عقيل، **شـــرح ابن عقيل**، ج١،ص٢١، وابن مالك، **شـــرح الكافية الشـــافية**، ص١٦٣، والســـيوطي، **الأشـــباه والنظائر**،ج٣، ص٨.
([٢١٠]) ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤٢، وكذلك قال السيوطي، انظر: كتابه **همع الهوامع**،ج١، ص٢٦.

ومنَ التجارة"[٢١١]، وقوله تعالى"ما عندَكم ينفذ وما عندَ اللهِ باقٍ"[٢١٢]، "ألا ترى أنها قد أسند إليه الأخيرّية في الآية الأولى، والنفاد في الآية الثانية، والبقاء في الآية الثالثة، فلهذا حكم بأنّ فيهن اسم موصول بمعنى الذي"[٢١٣].

نلاحظ أنّ حاجة هذه العلامة وأهميّتها تبرُز عند غياب العلامات الأخرى، وبذلك تُعرف اسمية الضمائر المنفصلة، والمتصلة، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وكثير من الظروف، فهي تفتقد إلى صيغة معجمية محدّدة، ولا تقبل غالبية علامات الاسم الإلصاقية، والتصريفية، فكانت وسيلة فرز هذه الأسماء عن طريق المعنى، والموقع الإعرابي، وقد عبّر ابن مالك عن هذا فقال:"ومن علامات الاسم المحتاج إليها كثيرا قبوله لأن يُجعل سندا، أي: لأن يُسند إليه اسم آخر أو فعل، فبذلك عُرف اسميّة (أنا)، والتاء في نحو: أنا فعلت، ف(فعل) مسند إلى التاء لأنها عبارة عن الفاعل، و(فعل) والتاء جملة مسندة إلى (أنا) فثبت كونه اسما"[٢١٤]، ولا شك أنّ النحاة فهموا هذه الفائدة من جعل الإسناد أحد أهم علامات الاسمية، وأرى أنّ الإسناد إليه علامة فرز نهائية يُلجأ إليها عند غياب العلامات الأخرى.

([٢١١])سورة الجمعة، آية(١١)
([٢١٢]) سورة النحل، آية(٩٦)
([٢١٣]) ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤٢
([٢١٤]) ابن مالك، **شرح الكافيّة الشافيّة**، ج١، ص١٦٥.

٣- الفاعل

الفاعل:"اسم مرفوع، قبله فعل تام أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به"[٢١٥]، فالفاعل الاسم الذي يلي فعلا مبنيّا للمعلوم لأنه لو كان غير ذلك لاحتاج نائبا عن فاعله، نحو: يرفعُ العلماءُ قدرَ الأمةِ، فالعلماء فاعل، أسند إليه الرفع، ومثال ما أشبه الفعل في العمل كالمصدر، واسم الفاعل، وغيره من المشتقات العاملة عمل الفعل نحو: ما خائبٌ طالبُ الله، طالبُ فاعل لاسم الفاعل خائبٌ.

والفاعل هو أحد شقيّ الإسناد الذي يختص بالاسم دون الفعل، فالفاعل مسندٌ إليه يُسند إليه الفعل أو شبهه، والفعل هو خبر في المعنى فبه تتم الفائدة، وباختصاص الاسم بهذه الوظيفة النحوية الناتجة من علاقة الإسناد يحجز الفاعل لنفسه أحد أهم المواقع الاسمية التي يشغلها الاسم في التركيب، ويكون علامة للاسم دون غيره من الكلم.

إن عناية النحاة بهذه العلامة التي يشغلها الاسم في التركيب فتكون وسما له لم تفارق كلامهم عن علاقة الإسناد، واختصاص الاسم بكونه المخبّر عنه لتشمل كما أسلفنا الحديث: المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، فقد قصدوا بها كلّ المواقع التي يشغلها هذا الطرف من علاقة الإسناد، غير أننا نجد أنّ بعض النحاة خصّ الكلام عند الحديث عن علامات الاسم بذكر الفاعل وحده بمعزل عن الإسناد أو الإخبار، قال الزجاجي في حدّه للاسم:"الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا، أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول"[٢١٦]، وقد فهم النحاة أهمية هذا الموقع كعلامة من علامات الأسماء وأوردوها في مصنفاتهم بذكر الفاعل بالتحديد[٢١٧] أو ما يتضمنه بعلاقة الإسناد[٢١٨].

٣- نائب الفاعل

([٢١٥]) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ص٦٣، للفاعل تعريفات متعدّدة في كتب النحاة اخترنا منها الأبسط، وهناك تعريف دقيق للفاكهي قال فيه:"ما قدّم الفعل التام، أو شبهه عليه بالأصالة، وأسند إليه على جهة قيامه به، أو وقوعه منه"، انظر: الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص١٩٣.

([٢١٦]) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٤٨.

([٢١٧]) انظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٤٨.،وأبا البركات الأنباري، **أسرار العربية**، ص٢٧، وابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٣، والبطليوسي، **الحلل في إصلاح الخلل**، ص٥٩، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٣، ص٨.

([٢١٨]) انظر: الفارسي، **الإيضاح**، ص٧١، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١،ص٨٥، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص١١، و **شرح الكافية الشافية**، ص١٦٣، والرضي الاستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج١، ص٢٨، وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٣٦، و ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١،ص٢١، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**،ج٣، ص٨.

نائب الفاعل: اسم مرفوع يقع بعد فعل مجهولٌ فاعله[٢١٩]، أو يقع بعد شبه الفعل[٢٢٠]، ومثال ذلك: نُشرت الفضيلة، الفضيلة نائب عن الفاعل المحذوف، ومثال شبه الفعل: الإيمان بالخير محمودةٌ عواقبُه، عواقبُ نائب فاعل لاسم المفعول محمودٌ، وسميّ نائب للفاعل لأنّه ينوب عن الفاعل ويسد مسدّ الفاعل في موقعه، وفي العمل، وتجرى عليه كثير من أحكامه[٢٢١]، وهو أحد المواقع الإعرابية الناتجة عن علاقة الإسناد، فهو يحلّ محل الفاعل، ويسد مكانه، وهذا المكان لا يشغله إلا الاسم، وبهذا استحق هذا الموقع أن يكون أحد علامات الاسم.

٤- اسم كان وأخواتها

تعدّ هذه الأفعال من نواسخ الابتداء التي ترفع حكم المبتدأ والخبر وتزيله، وهي من النوع الذي يرفع المبتدأ وينصب الخبر، ويسمّى الأول اسمها والثاني خبرها.

ويسمّى باب"كان وأخواتها "بالأفعال الناقصة، وللنحاة في سبب التسميّة رأيان، فقد ذهب البعض إلى أنّ التسميّة سببها أنّ هذه الأفعال ليست كسائر الأفعال في دلالتها على الحدث والزمان في آن، وجاءت هذه الأفعال ناقصة من دلالة الحدث، وجاء كلام أبو البركات الأنباري مناصرا لهذا الرأي حين أطلق على هذه الأفعال اسم (أفعال العبارة) وقال فيها:"وأمّا قولهم أنّها لا تدلّ على المصدر، قلنا هذا إنما يكون في الأفعال الحقيقيّة، وهذه الأفعال غير حقيقيّة؛ ولهذا المعنى تسمّى أفعال العبارة"[٢٢٢]، وذهب آخرون إلى أن تسميتها بالناقصة يعود لعدم اكتفائها بالمرفوع واحتياجها للمنصوب ليتمّ المعنى الأساسي المراد من التركيب بخلاف الأفعال التامة التي يتمّ معناها الأساسي بمرفوعها، ومن أنصار هذا الرأي الزمخشري إذ قال في هذا الشأن:"ونقصانهن من حيث أن نحو: ضرب، وقتل كلام متى أخذ مرفوعه، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاما"[٢٢٣]، والرأي الثاني أرجح.

---

(٢١٩) من الدواعي اللفظية لحذف الفاعل: القصد للإيجاز، والمحافظة على انسجام الفواصل في السجع، والمحافظة على الوزن في الشعر، ومن الأسباب المعنوية: الجهل به، ولذا لا يمكن تعيينه، والخوف عليه من ذكره، والخوف منه، ومنه عدم تعلق غرض بذكره، ومنها العلم به وشيوعه وعندئذٍ لا تكون هنالك قيمة من وراء ذكره كما في قوله تعالى:"وخُلق الإنسان ضعيفا"سورة النساء آية(٢٨)

(٢٢٠) شبه الفعل في هذا المقام هو اسم المفعول، والاسم المنسوب.

(٢٢١) مثل: وجوب تأخره، واستحقاقه للاتصال بالفعل، ومنع حذفه، وتأنيث عامله لتأنيثه، وغيرها، انظر: عباس حسن، **النحو الوافي**، أحكام الفاعل، ص٦٨.

(٢٢٢) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٨٥.

(٢٢٣) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٨٩، ومن المؤيدين لهذا الرأي الرضي الأستراباذي، انظر: الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج٢، ص١٠٢٣.

وأشهر هذه الأفعال ثلاثة عشر فعلا هي:(كان، ظلّ، بات، أصبح، أضحى، أمسى، صار، ليس، زال، برح، فتئ، انفك، دام)، وتختلف هذه الأفعال من حيث التصرّف فهناك ما يتصرّف تصرّفا كاملا وهي سبعة:(كان، ظلّ، بات، أصبح، أضحى، أمسى،صار)، وهذه الأفعال تعمل بدون شروط، وهناك ما يتصرّف تصرّفا ناقصا فيأتي منه الماضي والمضارع فقط وهي:(ما زال، ما برح، ما فتئ، ما انفك) وهذه الأفعال يجب أن تكون مسبوقة بنفي أو شبه نفي، ومنها لا يتصرّف مطلقا فلا يأتي منه إلا الماضي وهي:(ليس، مادام)، ويشترط في (دام) أن تسبقها (ما) المصدريّة الظرفية، وتنفرد (كان)- أم الباب- بأحكام خاصة، كما تختلف هذه الأفعال في بعض الأحكام التي تتعلق بتقديم خبرها أو معمول الخبر، وقد أوردها النحاة تفصيلا في كتبهم.

اسم كان وأخواتها مسند إليه حقه الرفع وحقه الاسميّة لأنه في الأصل مبتدأ، والمبتدأ أحد طرفي الإسناد في الجملة الاسمية، ولا يشغله إلا اسم، وبهذا فكلّ ما يحل بموقع اسم كان وأخواتها اسم، وهذا الحيّز علامة للاسميّة، أمّا الإخبار عنها فيجوز مفردا، ويجوز جملة فعليّة أو اسميّة أو شبه جملة، والإخبار يكون باسم ويكون بغيره.

٥- اسم أفعال المقاربة والرجاء والشروع

يُلحق النحاة هذه الأفعال في باب "كان وأخواتها" لأنها شبيهتها في العمل فهي من نواسخ الابتداء ممّا يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وتسمّى"كاد وأخواتها"حملا على كان وأخواتها، أو "أفعال المقاربة"، وجاءت هذه التسميّة من باب التغليب، "وسبب تغليب أفعال المقاربة على الرجاء والشروع، هو أنّ معنى المقاربة يدخل في أفعال الرجاء، وأفعال الشروع"(٢٢٤).

وأفعال المقاربة هي:(كاد، كرب، أوشك، هلهل، أولى، ألمّ، قارب) وسميّت أفعال المقاربة لأنها تدلّ على قرب وقوع الفعل، وأفعال الرجاء هي:(حرى، اخلولق،عسى) وتسميتها بأفعال الرجاء لأنها تحمل معنى الرجاء في وقوع الفعل، أمّا أفعال الشروع فتشمل كل فعل يدلّ على بدء الحدث، وأشهر هذه الأفعال:(أخذ، علق، أنشأ،قام، هبّ، طفق، جعل، بدأ، شرع، أقبل).

ومن حيث العمل لا تختلف هذه الأفعال عن "كان وأخواتها"فهي تدخل على جملة اسميّة فترفع المبتدأ ويسمّى اسمها، وتنصب الخبر ويسمّى خبرها، غير أنّ "كاد وأخواتها"يشترط في خبرها أن

(٢٢٤) ثامر سليمان عبد الله العواودة، **أفعال المقاربة: دراسة لغويّة**، رسالة جامعيّة، جامعة مؤتة،٢٠١١م،ص١.

يكون جملة فعليّة فعلها مضارع أو مصدرا مؤولا، واسم أفعال المقاربة والرجاء والشروع حيّز للاسم لأنه المسند إليه في التركيب، وبهذا الموقع الذي يحلّ فيه يكون علامة موقعيّة للاسم.

٦- اسم إنّ وأخواتها

وهذا القسم من نواسخ الابتداء التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب الأوّل ويسمّى اسمها وترفع الثاني ويسمّى خبرها، ويضمّ هذا الباب ستّة أحرف هي: (إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ،لعلَّ، ليت)، وتسمّى الحروف المشبّهة بالفعل؛ نظرا لأنّ هذه الحروف اشبهت الفعل شبها لفظيّا ومعنويّا، وذكر أبو البركات الأنباري وجوها عدة لشبهها بالفعل حين علل سبب عملها، منها: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح، وأنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل الماضي على ثلاثة أحرف، وأنها تلزم الأسماء كما أنّ الفعل يلزم الأسماء، وأنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل، وأن فيها معاني الأفعال؛ فمعنى إنَّ و أنَّ حققت، ومعنى كأن شبهت، ومعنى لكنّ استدركت، ومعنى ليت تمنيت، ومعنى لعلَّ ترجيت[٢٢٥].

ولا اختلاف بين اسم إنّ وأخواتها وبين اسم سائر نواسخ الابتداء فهو ركن المسند إليه الذي لا يكون إلا اسما، وبهذا الاعتبار فإنّ اسم إنّ وأخواتها علامة للاسم لأنّ موقعه الاسمية، وهذا الاسم حقه النصب للفرق بينها وبين الفعل الذي يتقدّم مرفوعه على منصوبه.

ثانيّا: التخصيص[٢٢٦]

عرفنا أنّ العلاقة المركزيّة في بناء الجملة علاقة الإســـناد، وما ينشـــأ عنها من معانٍ وظيفيّة يتم بها المعنى العام والإفادة، ولا يمكن أن تتكون جملة أو يتم معناها دون وجود هذه العناصـــر فأطلقوا عليها اســـم "العمدة"، فالأولوية في تحقيق المعاني العامة، وبناء التركيب، والعلاقات الأخرى تتولد عن وظائف العمدة، تفيد تفصيلا وتخصيصا، وتسمى "الفضلة"، وهذه المعاني التي تنشـــأ بعلاقات متعدّدة لا يمكن أن توجد إلا بوجود العلاقة الأولى والأصـــل وهي

---

(٢٢٥) انظر: أبا البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٩٢، ٩٣.

(٢٢٦) اعتمدت في اختيار هذا العنوان على ما ذكره الدكتور تمّام حسـان في كتابه اللغة العربيّة معناها ومبناها، ليكون لي مدخلا لكلّ المواقع الإعرابية التي يشـغلها الاسم تحت هذا المعنى وهو تخصـيص التركيب لأني بدأت بالتركيب بشـكل عام لكني لا أنهج نهجه باتخاذه قرينة لتمييز المعنى ولكن ما يهمّني الموقع الإعرابي الذي يشغله الاسم فيها كعلامة للتفريق بين أقسام الكلمة.

علاقة الإسناد التركيبي أو ما يسمّى "الذسبة الأساسيّة"، ويطلق على العلاقات الأخرى الذسبة الفرعيّة[٢٢٧].

ومن العلاقات الفرعية التي تأتي لتكملة الجملة وتضيف للتركيب الأساسي معاني أخرى: "التخصيص"، والتخصيص كما فهمه تمّام حسّان وأتبناه هنا هو: تخصيص علاقة الإسناد بمعانيها العامة من خلال القيود التي تفرضها العلاقات الجديدة المنبثقة عن العلاقة الأولى، "ويعبّر كلّ منها عن جهة خاصّة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة"[٢٢٨]، فهي قد تفيد تعدية، أو تمييزا، أو استثناء، أو ظرفية، أو معيّة أو غائية، أو توكيدا[٢٢٩]، ومن هنا كان التخصيص للتركيب بكامله وليس لطرف محدّد فيه، كما أنّ هذا التخصيص للفعل وما أشبهه بالعمل لأنّه العامل في كل المواقع الإعرابيّة التي يشغلها الاسمّ و يعبُّر عن وظائفها النحوية، و يجمع بين هذه المواقع الإعرابية التي يشغلها الاسم المحل الإعرابي فكلها منصوبة لأنّها واقعة في حيّز المفعوليّة، كما أن الرفع لحيّز الفاعليّة، وأبرز مواقع التخصيص النحوي:

١- المفعول به

يُعرَّف المفعول به بأنه "ما وقع عليه فعل الفاعل إيجابا، أوسلبا"[٢٣٠]، وحيّز المفعول به هو الاسم، ورتبته بعد الفاعل لكنّه قد يتقدّم على الفاعل، والفعل أيضا في بعض المواضع، والمفعول به وأن كان في الكلام فضلة لكنّه قد تشتد الحاجة إليه في بعض المواضع فلا يمكن حذفه، وحكم المفعول به النصب كما في سائر المفعولات وما اصطلح النحاة على تسميتها بالمحمولات على المفعول أو"المشبه بالمفعول"[٢٣١] وهي التمييز، والحال والاستثناء.

إنّ الموقع الذي يشغله المفعول به حيّز الاسميّة ولو بالتأويل، ولا يكون إلا له، ومن هنا فإن هذا الموقع علامة للاسمية يعرف بها، وأوضح ما عبّر عن هذه العلامة الزجاجي حين حدّ الاسم فقال: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا، أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول"[٢٣٢]،

---

(٢٢٧) تطلق النسبة الأساسية على"ذلك المعنى أو الربط المعنوي الذي لا يمكن أن تخلو منه جملة مستقلة بمعناها"، ويقابلها النسبة الفرعيّة، أو الجزئية، أو"القيد"وهي:"النسبة التي جاءت لإفادة القيد، أي لإفادة نوع من الحصر والتحديد"وهي تتمثل في تكملات الجملة من المجرورات والمنصوبات، انظر: عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٣،ص٣.

(٢٢٨) تمّام حسان، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ص١٩٥

(٢٢٩) انظر: المصدر السابق، ص١٩٤.

(٢٣٠) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٢، ١٥٠.

(٢٣١) ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، ج١، ص١٥٩

(٢٣٢) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٤٨.

والكلام عن المفعول به كعلامة للاسم يراد به كل المفاعيل، ذكر ابن فلاح اليمني في علة كون المفعول من خواص الاسم "فإنما كان من الخواصّ، لأنّ تعلق الفعل به إمّا على أنّه الذي فعل، أو فعِل به، أو فعِلَ به، أو فعِل فيه، أوفعِل لأجله، أو فعِل معه، ولا يصح تعلق الفعل بالفعل بهذه المعاني، ولا بالحروف"[٢٣٣]، وبذلك يكون المفعول به وباقي المفاعيل أحد علامات الاسميّة[٢٣٤].

٢- النداء[٢٣٥]

النداء علامة للاسم بقصد أن تكون الكلمة مناداة، والمنادى هو الاسم الذي يلي أداة النداء، والمقصود بالنداء :"توجيه الدعوة للمخاطب، وتنبيهه للإصغاء، وسماع ما يريده المتكلم"[٢٣٦] ، وهذا لا يكون إلا للاسم ؛ لذلك عدّ النحاة النداء علامة للاسم تميزه من غيره من الأقسام، وأوردوها في مصنفاتهم[٢٣٧].

والنداء من العلامات الرئيسيّة لتمييز الاسم، ويكاد ابن مالك يكون أكثر من أحاط بها اهتماما إذ ذكرها في أبيات ألفيته، كما أنه وضعها في أولوية علامات الاسم في كتابه التسهيل وقال فيها: "يستدل بالنداء على اسمية ما له علامة غيره..وعلى اسمية ما لا علامة له غيره"[٢٣٨]، وعلل اختصاص النداء بالأسماء"لأن المنادى مفعول في المعنى، والمفعولية لا تليق بغير اسم"[٢٣٩]، وكذلك قال السيوطي، وأضاف "ومن الأسماء ما لا دليل على اسميته إلا النداء نحو: يا مكرمان، ويا فل، لأنهما يختصان بالنداء"[٢٤٠].

---

(٢٣٣) ابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص١١٢.
(٢٣٤) انظر: أبا البركات الأنباري، **أسرار العربية**، ص٢٧، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٣، ص٩.
(٢٣٥) يشغل النداء حيّز المفعول به المنصوب من حيث الموقع وبذلك كان تصنيفه هنا هو الأنسب.
(٢٣٦) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٤، ص١
(٢٣٧) انظر: ابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٤، وأبا البركات الأنباري، **أسرار العربية**، ص٢٧، والبطليوسي، **الحلل في إصلاح الخلل**، ص٦٤، وابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص٩٧، وابن هشام، **شرح شذورالذهب**، ص٣٦، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**،ج٣، ص٨.
(٢٣٨) ابن مالك، **شرح التسهيل**،ج١، ص١٠
(٢٣٩) المصدر السابق، ج١، ص١١
(٢٤٠) السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٢٤.

أمّا الاعتراض الذي لحق هذه العلامة فهو دخولها على الفعل والحرف، نحو دخوله على الفعل في قراءة الكسائي للآية الكريمة "ألا يا اسجدوا لله"[٢٤١]، ودخولها على الحرف كما في قوله تعالى "يا ليتنا نُرَّد"[٢٤٢].

وفي هذا تعليلات كثيرة، منها ما ذكره ابن هشام "أنّ المنادى محذوف، أي يا هؤلاء اسجدوا، ويا قوم ليتنا نُرَّد"[٢٤٣]، وهو الصواب، فلا نداء لغير اسم، قال عباس حسن:"إذا رأينا حرف النداء داخلا في الظاهر على ما ليس باسم كالفعل أو الحرف...فإنه في الحقيقة يكون داخلاً على اسم محذوف لسبب بلاغي أو تكون يا حرف تنبيه وليست نداء"[٢٤٤].

وعدم صلاحية بعض الأسماء مثل: كيف، وأين، وإذا لأن تكون منادى لا يخرجها من دائرة الاسمية، ولا ينفي صلاحية العلامة أو الحد كما قال ابن فارس:"الاسم ما صلح أن ينادى خطأ أيضاً لأنَّ كيف اسم، وأين، وإذا، ولا يصلح أن يقع عليها نداء"[٢٤٥] والاعتراض على أي علامة لا يفارق الأسباب التي ذكرناها سابقاً، من عدم قبول الاسم للعلامة أو قبول القسم الآخر لعلامة غيره، والسبب الأول لا وجه للاعتراض عليه لأن عدم قبول العلامة ليس دليلا على انتفاء حقيقة الشيء، أما دخول العلامة على أقسام أخرى فهذا ما يسبب اللبس ويحتاج إلى إعمال الذهن، والالتزام بخط سير محدّد، فحين تكلم النحاة عن حروف الجر قرنوها بوظيفة الجر، وكذلك في (أل) التعريف قرنو ها بالدلالة على المعرفة، وهنا يحسن الالتزام بما قرنه جمهورهم بإلحاق النداء بموقع المفعوليّة وهذا حيّز الأسماء.

٣- المفعول المطلق

عدّ النحاة المفعول المطلق[٢٤٦] المفعول الحقيقي، قال ابن يعيش: "اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأنّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود"[٢٤٧]، وهو لا يأتي إلا مصدرا لأن المصدر هو الذي يعبّر عن الحدث بانتفاء الدلالة على الزمان المحدّد[٢٤٨]، فالمصدر

---

(٢٤١)سورة النمل، آية (٢٥)
(٢٤٢) سورة الأنعام، آية (٢٧)
(٢٤٣)ابن هشام، **شرح شذور الذهب**،ص٤١.
(٢٤٤) عباس حسن، **النحو الوافي**، ج١، ص٢٨.
(٢٤٥) ابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٥.
(٢٤٦) يعبّرسيبويه عن المفعول المطلق بمفاهيم عدّة منها الحدث، والحدثان، والمصدر، والتوكيد، انظر: سيبويه، **الكتاب**، ص٣٤، ٣٥، ٢٣١، ٢٣٢.
(٢٤٧) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١، ص١١٠.
(٢٤٨) كنا قد بيّنا خصائص المصدر في العلامات التصريفية في المبحث الثالث من هذا الفصل.

الصـــريح هو الذي يحجز لنفســـه هذا المكان من بين الصـــيغ الصـــرفيّة الأخرى ليؤدي وظيفة وغرضا معنويّا هو تأكيد الفعل، نحو: ضربتُ ضرباً، ضربا هنا تأكيد للضرب، وقد يتعداها إلى أغراضٍ أخرى كبيان النوع.

والدليل على اسميته أنّه مصدر والمصدر من أبنيّة الاسم في التفكير النحوي، فهو بهذا موســـوم بمعالم الاســـميّة قبل التركيب، ثمّ يأتي ليأخذ مكانه في التركيب في حيّز لا يصـــلح إلا للاســـم وهو حيّز المفعوليّة، ويضـــفي على التركيب معنىً جديدا وهو تأكيد الحدث دون تأكيد الزمن، وهذا لا يؤديه إلا المصـــدر، وتأخذ حالات نائب المفعول المطلق أحكام المفعول المطلق في اشتراط الصيغة الاسميّة له حقيقة أو مصدرا[٢٤٩].

٤-المفعول له

المفعول له أو المفعول لأجله وهو: المصـــدر الذي يأتي لبيان ســـبب الحدث العامل فيه ويشارك عامله في وقته وفاعله، نحو: سافرتُ طلباً للعلم، فالمفعول فيه جواب لسؤال يبدأ بـــ: لِمَ أو لماذا، كقولك: في المثال السابق: لمَ سافرت؟ فكانت (طلبا) هي السبب والغاية من السفر، وقد عبّر سيبويه عن هذا المصدر تحت باب"ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر"[٢٥٠]

إن التزام المفعول لأجله بهذه الشـــروط وأهمّها أنه مصـــدر يجعل هذا الموقع محكوما عليه بالاسميّة وبالنصب، لأن المصدر من أبنيّة الاسم، وحلول الاسم في الموقع الإعرابي يجعل من هذا الموقع علامة له ودليلا عليه.

٥-المفعول فيه

ويسمّيه البصـريون الظرف، والظرف وعاء الشـيء[٢٥١]،"وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف؛ لأنّ الأفعال توجد فيها، فصـارت كالأوعية لها"[٢٥٢]، والمفعول فيه أو الظرف:"اسـم منصـوب يدّل على زمان أو مكان ويتضـــمّن معنى (في) باطراد"[٢٥٣]، ويعبّر عن المفعول فيه من خلال

---

(٢٤٩) قد يحذف المصـــدر الدالّ على المفعول المطلق ويقترن بالفعل ما في معناه مصـــدرا أو غير مصـــدر مما يصـلح للإنابة كمرادفه، وملاقيه في الاشـتقاق كالمصـدر، وصـفته، وعودة الضـمير إليه، والإشـارة إليه، والعدد الدالّ عليه وغيرها مما يصلح للإنابة، انظر: عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ص٢١٤، إلى٢١٨.

(٢٥٠) سيبويه، **الكتاب**،ج١، ص٢٦٧.

(٢٥١) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ظرَف) "الظريف مشتق من الظرف وهو الوعاء"

(٢٥٢) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢، ص٤١.

(٢٥٣) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٢، ص٢٤٣، ٢٤٤.

ظروف بحته لا تخرج عن الظرفيّة، بالإضـــافة إلى بعض الكلمات التي تُســـتعمل اســـتعمال الظروف وتؤدي وظيفته النحوية وتأخذ حكمه، وتكون بهذا الحيز الذي تشغله دليلا على اسميتها لأن الظروف وحيّز الظروف في صنف الأسماء.

إن دلالة المفعول فيه على معنى (في) لا يجعل التعبير بها بالجار مع المجرور في كفة المســـاواة مع المفعول فيه، فهي وإن أرادت معنى المفعول فيه لكنّها خرجت عن الحيّز الذي يشغله بعلاقة النسبة التي احتوت فيها الجار والمجرور[٢٥٤]، ويكون حكمه الجر هنا، في حين أنّ المفعول فيه محله النصب وناصبه هو المتعلق الذي تعلق به ويكون نصبه لدلالته على زمان، ومكان الحدث، فإذا لم تدّل الكلمة على هذا فإنّها تخرج عن حيّز المفعول فيه حتى لو كانت ممّا يستعمل للظرف، وتتخذ لنفسها الموقع الذي يناسبها كالذي يجري مع الظروف المتصرّفة، وبهذا الموقع استدل على اسميّة إذ، وإذا لوقوعها موقع المفعول فيه[٢٥٥].

٦- المفعول معه

عرَّف النحّاة المفعول فيه بأنه "الاسم الفضلة التالي واو أريد بها التنصيص على المعيّة مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه، ومعناه"[٢٥٦]، نلاحظ أن للمفعول فيه شروطا عدّة منها أن يكون اســـما ويشـــترط فيه الإفراد فلا يأتي جمله أو شـــبه جمله، وأن يكون مســـبوقا بواو المعيّة أي بمعنى(مع)، وهذه الواو تدّل نصّـــا على اقتران الاســـم بعدها بما قبله في زمن حدوث الفعل مع المشاركة في الحدث أوعدم المشاركة، فالمصاحبة غايته الأولى وليست المشاركة[٢٥٧]، وعليه يشترط فيه أن يكون مسبوقا بجملة فيها فعل أو ما يشبهه، وبهذه الشروط يتحقق لهذا الاسم هذه الوظيفة النحوية ويكون حقه النصب كما هو في باقي المفاعيل، وقد عبّر سيبويه عن هذا المعنى والموقع الإعرابي بالمفعول فيه أو المفعول به"[٢٥٨].

---

(٢٥٤) يرى الدكتور تمّام حسّـان أنّ هناك فرقا معنويا بين ظرفية المفعول فيه ومعنى الظرفية المتحقق في الجار والمجرور بقوله: "أنّ الظرفيّة هنا للتخصـــيص أي لتقييد زمن الإســـناد أو مكانه، والظرفيّة هناك لنســـبة الحدث إلى ظرف يحتويه"فالأولى تفيد تخصـيصـا والثانية تفيد الاحتواء"، انظر تمّام حسـان، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ص١٧٩

(٢٥٥) انظر: ابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص١٢٠.

(٢٥٦) الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص٢٢١.

(٢٥٧) من الدلالة الثنائيّة على المصاحبة والمشاركة يحتمل هذا الاسم أكثر من إعراب، فقد يكون منصوبا على اعتباره مفعولا معه، أو يكون معطوفا، أمّا إذا دلّ على مصـــاحبة وحدها فهو منصـــوب لا غير، وإذا دلّ على مشاركة وحدها فهو معطوف على ماقبله تابع بإعرابه.

(٢٥٨) سيبويه، **الكتاب**،ج١، ص٢.

إنّ تحديد هذا التركيب بجملة من الشـــروط ليعبّر عن المعيّة يجعل هذا الموقع محصـــورا للمفعول فيه، وهو بهذا الشكل يكون علامة للاسم ينماز بها عن غيره.

٧- الحال

توسع النحاة في درس الحال، وضمَّ كثيرا من التفصيلات والتقسيمات المتعلقة بالمعنى الذي يؤديه الحال، وما يصلح للحال، وصاحب الحال وغيرها، ونقتصر هنا على تعريف الحال الذي نلتمس منه مجموعة من الخصائص والشروط فيما يخص هذا الموقع الذي يتحقق فيه هذا المعنى النحوي.

وضـــع عبّاس حســـن تعريفا للحال أرى أنّه جمع فيه تعريفات النحويين وعالج النقص فيها فقال في تعريفه:"وصف منصوب فضلة يبيّن هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول به، أو منهما معا، أو من غيرهما وقت وقوع الفعل"[٢٥٩]، وهي جواب للسؤال عن الفعل بـ (كيف) نحو قولنا كيف جاء؟ فيكون الجواب جاء ماشيا، أو راكبا، والحال وصف مشتق في الغالب، والوصف المشتق من أبنية الاسم، وهذا دليل على اسميته، وهذا الموقع للاسمية وكلّ ما يحلّ فيه كالفعل والجملة بالتأويل هو اسم في الموقع.

وإذا كان الحال جملة فيشـترط فيها أن يوجد فيها ضـمير يعود على المرجع الاسـمي وهذا ينطبق على ما يشبهها من جمل كما في جملة الخبر، والنعت، والصلة، لكنّ هذه جميعا لا يمكن أن تتصـدر جملتها بالواو المسـماة(واو الحال) فهذه مختصّـة فقط في هذه الوظيفة النحوية وهذا المحّل الإعرابي، وبذلك تكون واو الحال علامة لفظيّة دالة على الحال، فالحال بحيّزه الذي يشـغله في الجملة الدالّ على اسـميته صـراحة أو تأويلا، وبعلاماته اللفظية المتمثلة بالصـيغة الصرفيّة، وواو الحال، وبدلالته على الوصف حيث إنّ الوصف والموصوف دلالة الأسماء، كلّ هذا يجعل الحال يتشبّع بالاسميّة فيوسم بها، وتوسم به.

٨- التمييز

التمييز"اسـم نكرة بمعنى (من) مبيّن لإبهام اسـم أو نسـبة"[٢٦٠]، فالتمييز اسـم نكرة فضـلة الأصـل فيه أن يكون جامدا، يؤتى به لبيان ورفع الإبهام عن الاسـم المبهم الذي قبله أو الجملة الذي يسمّى المميَّز، والذي تصدق عليه احتمالات عدّة، ويكون التمييز بمعنى(من)لإخراج الحال

---

(٢٥٩) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٢، ص٣٦٣، ٣٦٤.
(٢٦٠) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، ج٢، ص١٦٠.

لأنه بمعنى (في حال كذا) وليس بمعنى(من)، نحو قولنا: شربتُ كأسا حليبا، فحليبًا تمييز للمبهم كأس، وجواب للسؤال: كأسا من ماذا؟ ويُطلق على التمييز اسم "التفسير أو التبيين، وكلها واحد[٢٦١].

إنّ في دلالة التمييز معنى الاختصاص، فهو ينقل سابقه من الإبهام والعموم إلى تخصيص هدفه رفع اللبس عن الذوات، والتمييز بالنظر إلى هذا كله يختزل في شكله ومضمونه مفهوم الاسميّة، والتي أضفت عليه بدلالاتها ومضامينها جملة من سماتها التي تنثرها بنظام في فضائها الواسع كلٌّ حسب حاجته إليها منها.

٩- الاستثناء

الاستثناء هو القسم الأخير في هذه المجموعة التي تتآلف مع بعضها بمجموعة من السمات المشتركة والتي أدرك النحاة قرابتها من بعضها فأطلقوا عليها"المفاعيل"، و"أشباه المفاعيل"، فهي أسماء فضلة حقها النصب تفيد معنى التخصيص بمعناه العام المتمّثل في تخصيص التركيب بشكل عام من خلال المعاني المختلفة التي تؤديها كلٌّ منها حسب حاجة التركيب، وحاجة المعنى العام، والاستثناء تخصيص من نوع آخر يتمثل في صرف اللفظ العام وتحديده بإخراج هذا الجزء من الكل، ومن هذا المعنى عرّف النحاة الاستناء بأنه: "إخراج بعض من كل"[٢٦٢]، وبهذا الإخراج أو الاستثناء يتحقق معنى التخصيص "فكلّ استثناء تخصيص، وليس كلّ تخصيص استثناء"[٢٦٣].

والاستثناء لمجزئ، والتجزئ من صفات الأسماء؛ لأنّ الأفعال أحداث والأحداث لا تتجزأ، وبهذا يكون هذا الموقع حق للاسميّة.

ثالثا: الجر[٢٦٤]

---

(٢٦١) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢، ص٧٠.
(٢٦٢) المصدر السابق، ج٢، ص٧٦.
(٢٦٣) المصدر السابق، ج٢، ص٧٦.
(٢٦٤) قد يبدو للقارئ أني خرجت عن منهج التصنيف الذي ارتضيته للعناوين العامة حيث كان يختص بمعاني التركيب العامة، و هذا المعنى فيما يبدو حالة إعرابيّة كالرفع والنصب، ولعلّ المعنى العام هنا يناسبه الإضافة، كما اصطلح عليها النحويون المتقدّمون، وهذا يختلط بفرع من المجرورات وهو الجر بالإضافة، ومصطلح"النسبة" الذي تبنّاه تمّام حسّان، وهذا يختلط مع مفاهيم أخرى منها"النسبة الأساسيّة"و"النسبة الفرعية"التي تضم المنصوبات والمجرورات و"النسب"، فرأيت أن ألتزم بهذا العنوان وإن دلّ على حالة إعرابية هي خصيصة الأسماء وحدها، أيضا أرى أن الجر يحمل معنىً مزدوجا غير الدلالة على الحالة الإعرابيّة وهوا يوازي معنى الإضافة بمعناها الواسع، والنسبة أيضا.

عبّر النحاة المتقدّمون عن المجرورات بمعنى الإضافة، قال سيبويه:"والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أنّ المضاف إليه يُنجز بثلاثة أشياء، بشيء ليس باسم أو ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا"[٢٦٥]، والجر مصطلح البصريين، أمّا الكوفيون فقد استعملوا مصطلح الخفض، وسمّوا حروف الجر حروف الإضافة "لأنها تضيف معاني الأفعال أي توصلها للأسماء"[٢٦٦] وهما بمعنى واحد.

والجر حالة من حالات الإعراب التي تخص الأسماء، وهي الحالة الإعرابيّة الثالثة بعد الرفع والنصب ليقع الاختلاف بين إعراب الفاعل والمفعول"إذ الإعراب إنما وُضِع للفرق بين المعاني"[٢٦٧] وهي بذلك تكون علامة للاسمية لأن المجرور هو"الاسم المضاف إليه، أو التالي لحرف من حروف الجر، أو الواقع تابعا لما قبله"[٢٦٨]، لا يكون إلا اسما، والجر بالعموم خاص بالأسماء فقط.

وقد تحدّث النحاة الأوائل عن هذه العلامة وأولوها اهتماما كبيرا واتفقوا على اختصاصها بالاسم لكنهم اختلفوا بالمقصود بها فمنهم خصّصها بحروف الجر، ومنهم من تحدّث عن الإضافة، وقسم آخر أراد بها حالة الجر عامة التي تشمل الجر بحروف الجر، وبالإضافة، وبالتبعيّة، والصحيح أنّ الجر بعمومه خاصيّة الأسماء وعلامة له لأنّ الأفعال لا تُجر، والحروف تَجر ولا تُجر، وقد صدّر ابن مالك كلامه عن علامات الاسم بهذه العلامة فقال:

بالجرِّ، والتّنوين، والنّدا، وألْ ومُسْنَدٍ للاسْم تمييزٌ حَصَلْ [٢٦٩]

وذكر الجر بالعموم "وهو أشمل من قول غيره "بحرف الجر" لأنّ هذا لا يتناول الجر بالإضافة، ولا الجر بالتبعيّة"[٢٧٠]

١- المجرور بحرف الجر

المجرور بحرف جر هو كلّ اسم يلي حروف الجر فيكون حرف الجر علامة على اسميته، وقد عبّر المبرّد عن هذا قال: "وتعتبر الأسماء بواحدة: كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر

---

(٢٦٥)سيبويه،**الكتاب**،ج١، ص٢٠٩.
(٢٦٦) الصبان، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، ج٢، ص٣٠٢.
(٢٦٧) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢، ص١٢٣.
(٢٦٨) محمد سمير نجيب اللبدي، **معجم المصطلحات الصرفيّة والنحوية**، ص٤٥.
(٢٦٩) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**،ج١،ص١٦
(٢٧٠)ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص١٧.

فهو اســم، وإن امتنع من ذلك فليس باســم"[٢٧١]، وحروف الجر علامة مميّزة للاســم لأنّ الجر خاص بالأسـماء، والكلمات التي تتلو حروف الجر أسـماء بالعموم حقيقة أو تأويلا، وقد أوردها النحاة في بداية العلامات وهذا دليل على أهميّتها[٢٧٢]، ويبين لي أن حروف الجر من العلامات المهمّة لتحديد الاسم من ثلاثة وجوه:

٢- هي علامة لفظية ظاهرة للعيان ســهلة الملاحظة يغلب عليها عدم الاقتران بالكلمة وهذا يجعلها أكثر وضوحاً.

٣- حروف الجرعلامة لفظيّة تتحد مع العلامة المعنوية التي تنشــأ عنها وهي جر الأســماء بالكسر، والجر والكسر خاص بالأسماء سواء أكان الجر حقيقة أم تقديراً أم تأويلاً.

٤- حروف الجر متنوعة ولها معانٍ متعددة فهي بذلك تدخل على كثير من الكلام وتلازم مساحة واسعة من الأسماء، وكذلك الجر بالعموم فهو من أكثر الأبواب شيوعا في الكلام وأسيرها على الألسن[٢٧٣]، ومن هنا شاعت هذه العلامة واكتسبت الأهميّة.

٢- الجر بالإضافة

"الإضافة في اللغة مطلق الإسناد"[٢٧٤]، وتعني إضافة الشيء إلى الشيء وضمه إليه، وهي في اصطلاح النحاة :"إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه، وإن شئت قلت: هي"نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر"[٢٧٥]، والمراد بالنسبة: الإسناد والحكم، وبالتقييد نفرّق بين هذه النسبة، والنسبة الأساسية[٢٧٦]، والمقصود بها التركيب الإســنادي الأســاســي في الجملة، ومعنى كونها تقييدية أنها نســبة جزئية؛ الغرض منها تقييد المضاف بالمضاف إليه وإيجاد نوع من القصر والتحديد له بعد أن كان عاما مطلقا.

---

(٢٧١) المبرّد، **المقتضب**، ج١، ص١٤١.

(٢٧٢) انظر:المبرّد، **المقتضــب**،ج١، ص١٤١، والزجاجي،**الجمل**، تحقيق ابن أبي الشــنب، د.ط، خزانة الكتب العربية، الجزائر، ١٩٢٦م، ص١٧، وأبا البركات الأنبا ري، **أســرار العربية**، ص٢٧، وابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص٩٧، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١،ص٨٧، والرضي الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج١، ص٢٨، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**،ج١، ص١٦١، و ابن هشام، **أوضــح المســالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٣، ١٤، وابن عقيل، **شــرح ابن عقيل**،ج١،ص١٧، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**،ج٣، ص٨.

(٢٧٣) انظر إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، د.ط، دار الآفاق، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٧٥.

(٢٧٤) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٣، ص٨١.، ويرى السيوطي في كتابه **همع الهوامع** أنّ معنى الإضافة لغة: الإمالة"انظر: السيوطي، **همع الهوامع**،ج٢، ص٤١١.

(٢٧٥) السيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص٤١١

(٢٧٦) كنا قد فرقنا بين النسبة الأساسيّة والنسبة الفرعيّة في صفحات سابقة.

وركنا الإضـافة في خانة الاسـم فالمضـاف اسـم، والمضـاف إليه اسـم أو ما في تأويله، إذ الإضـــافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين، وقد علمت أنَّ التنوين لا يدخل إلا في الأســماء، والثاني أنّ الغرض من الإضـــافة تعريف المضـــاف. والفعل لا يتعرف، فلا يكون مضـافا"[٢٧٧]، فيتحتّم في الطرف الأول الاسـمية، ويُعرب حسـب موقعه من الجملة، فقد يكون مبتدأ،أو خبرا، أو فاعلا، أو مفعولا به، أو غيره من المواقع الإعرابية لكن اشتغاله بهذه المواقع الإعرابية لا يمنعه أن يكون مضافا، فالإضافة معنى، وليست وظيفة نحوية، كما أنّه يجب حذف نون المثنى ونون جمع المذكر السالم في الاسم الذي يقع مضافا.

"والأصل في المضاف إليه أن يكون اسما بسبب كونه محكوما عليه في المعنى ولا يُحكم إلا على الأسماء"[٢٧٨]، و حالته الإعرابيّة الجر دائما، والجر علامة الأسماء، وعليه يكون المضاف إليه بهذا الموقع الذي يشغله علامة للاسم، ومن هنا تكون الإضافة بركنيها المضاف، والمضاف إليه علامة للاسم يوسم بها، وتميّزه عن غيره.

٣- الجر بالتبعيّة

التابع في اصطلاح النحويين :"الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وهي خمســة أضــرب:تأكيد، وصــفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف"[٢٧٩]، وهكذا يتقيد اللاحق بالسابق في حالته الإعرابية فيكونان مرفوعين أو منصوبين أو مجرورين، أو مجزومين في الأفعال، ويقتصر البعض في القول بأنّ التوابع أربعة بضم أنواع العطف إلى بعضها فتكون التوابع نعت، وتأكيد، وبدل، وعطف، قال ابن مالك:

يتبعُ في الإعرابِ الأسماء الأوَل نعتٌ، وتوكيد، وعطفٌ، وبدل [٢٨٠]

وما يهمّنا في دراستنا هذه حالة إعرابية واحدة تتحقق للاسم بهذا الإتباع فتكون علامة للاســم دون غيره من الأقســام وهي حالة الجر لأنّ الرفع والنصــب يجري على الاســم والفعل المضــارع، والجزم يخُص الأفعال كما أنّ الجر خصـيصــة الأسـماء، وكل اسـم يكون مجرورا بحرف جر أو بالإضافة ثمّ يلحق به إحدى التوابع الأربعة فإن الكلمة الثانية هي اسما لا غير لأنّ المتبوع يتبع تابعه في إعرابه فإذا كان الأول مجرورا فإنّ الثاني مجرورا بداعي التبعيّة، والجر للأسماء فقط، وفيما يلي بعض الأمثلة:

---

(٢٧٧) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، ج٣، ص٨١.
(٢٧٨) المصدر السابق، ج٣،ص٨١.
(٢٧٩) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٣، ص٢٨.
(٢٨٠) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**،ج٣،ص١٩٠.

أ- النعت أو الصفة: اسم تابع مشتق أو مؤول يتبع الاسم الذي قبله ليفيد توضيحه، أو تخصيصه، أو المدح، أو الذم، أو الترحّم[٢٨١]، كما يتبعه في التعريف والتنكير، والجنس، والعدد، والإعراب، نلاحظ أنّ هذا القسم من التوابع يختص الاسم فقط لأنّ الوصف خاص بالأسماء وليس بالأفعال، كما أنّ إحدى الحالات الإعرابية التي قد يشغلها وهي الجر خاصة بالأسماء، هذا بالإضافة إلى أنّ الصيغ التي تصلح للوصف صيغ صرفيّة محدّدة تخصّ الأسماء، ومن هنا تتحدّ في هذا القسم من التوابع أكثر من علامة يوسم بها الاسم، ومن أمثلة التابع النعت المجرور: التقيتُ برجلٍ كريم، كريم اسم مجرور على التبعية لأنه نعت.

ب-التوكيد، وهو قسمان: معنوي وهو "التابع الذي يزيل إبهاما عن متبوعه مالا يراد إلى احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته مباشرة أو إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلوله"[٢٨٢]، فغرضه إما تحديد ذات محدودة وإبعاد الشك عنها ويكون بلفظ عين، ونفس، أو للتعميم والشمول بلفظ جميع، أو كلّ، أو كلا، أو كلتا، والقسم الآخر التوكيد اللفظي ويكون بتكرير اللفظ مفردا' أو جملة، ويقع في الأسماء والأفعال، والحروف،لكن ما يهمّنا التوكيد المجرور، والجر لا يكون إلا للأسماء فكل توكيد جاء مجرورا هو اسم أو في موقع الاسميّة.

ج- العطف، وهو نوعان: عطف بيان، وعطف نسق، الأول عطف البيان: تابع جامد يلحق متبوعه بغرض توضيح متبوعة إذا كان معرفة، وتخصيصه إذا كان نكرة، ولابدّ أن يكون اسما ظاهرا، نحو: أحبُّ القويَّ الشجاعَ كحمزةَ عمَّ الرسول، ويختص بالاسم لأن غرضه التوضيح والتخصيص، وهذه صفات يكتسبها الاسم، فالوصف خاص بالأسماء، وبذلك يكون عطف البيان خاص بالأسماء وحدها وعلامة له، أمّا القسم الثاني في العطف عطف النسق وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعة أحد حروف العطف وهي:(الواو، الفاء، ثم، حتى، أم، أو، لا، بل، ولكن)، وهذا النوع من العطف يصلح كذلك للأفعال والجمل ولا يختص فقط بالأسماء لكن ما يخص الأسماء منه ما كان عطفا مجرورا فهذا الموقع لا يكون إلا للأسماء.

د-البدل، تابع يُذكر بعد اسم قبله يوضحه ويبيّن مقصوده، ويكون هو المقصود بالحكم على خلاف التوابع الأخرى فإنها غير مقصودة بالحكم بل مكمّلة له بشكل من الأشكال، وهو أنواع: بدل مطابق، وبدل جزء من كلّ، وبدل اشتمال، والبدل شأنه شأن التوابع الأخرى يتبع ما قبله في الحكم الإعرابي فيكون مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا، وما يخص الأسماء دون غيرها البدل المجرور فيكون البدل المجرور اسما، لأن هذا المحلّ الإعرابي هو حيز الاسم.

---

(٢٨١) راجع في أغراض النعت بالتفصيل، عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٣، ص٢٣٧- ٢٤٠.
(٢٨٢) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٣، ص٥٠٢، ٥٠٣.

٦- الاستبدال

الاســتبدال علامة معنوية ينطوي تحتها ركنان بحيث يكون الطرف الثاني صــالحا لأن يحّل مكان الطرف الأول، وهذه العلامة صالحة للتطبيق في معظم أقسام النظام اللغوي فيحصل الإبدال في النظام الصـوتي، والصـرفي، والنحوي، والدلالي أيضـا بحيث تسـتبدل صـوتا مكان صـوت، ولفظا مكان لفظ، وموقع مكانا موقع، ومعنى مكان معنى، وقد تتداخل كلها مع بعضـها لأنّ النظام اللغوي نظام متكامل ينبني كلّ قسم فيه على الآخر.

وتتكون علاقة الاستبدال من ثلاثة عناصر المبدل، وهو العنصر الجديد الذي سيدخل، المبدل منه، وهو العنصـر الموجود أصـلا وسـيتم إخراجه ليحلّ مكانه المبدل، والعنصـر الثالث عنصر معنوي يقوم على علاقة المشابهة، وقد تكون المشابهة علامة مستقلة وهي ليست بعيدة عن الاســتبدال غير أن الأولى تقوم على الإجراء العملي بالمواقع التركيبية وهذا مقصــدنا فيها هنا، في حين أنّ الثانية تكتفي بالملاحظة النظرية، ولا يجرى عليها الحلول في التركيب.

وعلامة الاستبدال وثيقة الصلة بالموقع الإعرابي، فالموقع الإعرابي هو المجال الرحب لتنفيذ هذا الاسـتبدال فكلّ عنصـر من العناصـر التي تصـلح أن تحل في أحد المواقع الإعرابيّة تصلح أن تنضم إلى صنف العنصر الأول، وعبّر(بلومفيد) عن هذا الصنف ب "صنف الصيغة"، ويعني به كلّ الأشكال التي يمكن أن تشغل موقعا نحويّا معيّنا"[٢٨٣]، وأكد أنها قبل هذا الصنف تندرج تحت صنف أكبر هو صنف الاسمية أو الفعليّة، والمعيار الذي وضعه لعضوية صنف الصــيغة هو الاســتبداليّة"فالأشــكال التي يمكن أن يحلّ أحدها مكان الآخر نقول عنها إنّها من صنف الصيغة الواحد، والمواقع التي يمكن للشكل أن يظهر فيها هي وظائفه"[٢٨٤]، وبهذا يكون صنف الصيغة المتحقق بصلاحيته للحلول في هذا الموقع يُعنى بالأسماء والمواقع الاسمية، وهذا المعنى لا يفارق المعنى الذي اعتمدناه في اعتبارنا أن الموقع الإعرابي من علامات الاســم المهمّة، ودور هذه العلامة هنا في توظيف هذا الموقع بمعيار الاستبداليّة ليكون علامة أخرى في التصنيف وتمييز الاسم من خلال المواقع الاسميّة، فكل ما يستبدل بالاسم هو اسم.

([٢٨٣]) فوزي الشايب، **محاضرات في اللسانيّات**، د.ط، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٩م، ص٣٤٧.

([٢٨٤]) فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص٣٤٨.

الفصـــــل الثانـــــي
علامات الفعل والحرف

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأوّل: في تعريف الفعل وأقسامه.

المبحث الثاني: في علامات الفعل المضارع.

المبحث الثالث: في علامات الفعل الماضي.

المبحث الرابع: في علامات فعل الأمر.

المبحث الخامس: في الحرف وعلاماته.

تعريف الفعل

يعدّ الفعل أحد أركان القسمة الثلاثيّة للكلمة بلا خلاف، وهو قسمة مشتركة في كلّ التقسيمات الحديثة والقديمة وكذلك في اللغات الأخرى لأنه وسيلة التعبير عن الحدث، وقد نال اهتمام النحاة كما الاسم، لأنه ركنّ مهمّ في بناء الجملة وحاجة يستدعيها الكلام لتحقيق أغراضٍ عدّة يسعى إليها المتكلم أو الكاتب لا تتحقق إلا بوجود هذه الكلمات بدلالتها على الحدث والزمان المحدّد.

الفعل لغة : كناية عن كل عمل متعدٍّ أو غير متعدٍّ، فَعَلَ يفعَلُ فَعْلاً أو فِعْلاً، فالاسم مكسور، والمصدر مفتوح[٢٨٥]، "فالفعل – بالفتح – مصدر فعَلَ يَفعَل، والفِعْل بالكسر الاسم[٢٨٦]، والفِعل هنا بالكسر لأنه يراد به الاسم الذي يُطلق على هذا النوع من الكلمات، ويُراد به كلّ "كلمة دلت على حدث وزمنه"[٢٨٧]، و سميّ الفعل بهذا الاسم "لأنه يدّل على الفعل الحقيقي ألا ترى أنك إذا قلت ضرب دلّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فلمّا دلّ عليه سمّي به لأنهم يسمّون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب"[٢٨٨]، فالفعل إذن"هو الحدث الذي يحدثه الفاعل"[٢٨٩] على العموم.

الفعل في الاصطلاح

أمّا في اصطلاح النحاة فقد شرع النحاة جاهدين في تعريف الفعل واختلفوا فيه كما اختلفوا في تحديد الاسم، وكانت النتيجة أن ظهرت تعريفات عديدة للفعل بتعدد اتجاهاتهم في عقد الحدّ، فكل من يعرِّفه ينطلق من فهمه الخاص، ومن وسيلته الخاصة في رسم التعريف، فكانت التعريفات مرة تتخذ المثال وسيلة لرسم الحد، وأخرى تنطلق من دلالة الفعل الصرفيّة، وثالثة من وظائفه النحوية، ورابعة بالاستعانة بعلاماته المميزة لتكون حدّ الفصل في تمييز الفعل عن غيره، ومن هنا يمكن أن نجمل تعريفات النحاة في الفعل بالشكل الآتي مراعين التسلسل الزمني فيها:

---

(٢٨٥) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (فَعَلَ)، والمعجم الوسيط مادة(فَعَلَ)
(٢٨٦) الجوهري، **الصحاح**، مادة (ف.ع.ل)
(٢٨٧) **معجم الوسيط**، مادة (فَعَلَ)
(٢٨٨) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٢٧.
(٢٨٩) انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٣٥.

١-التعريف بالمثال

كان التعريف بالمثال و سيلة منا سبة لر سم حدود المعرّف عند النحويين الأوائل في تلك المرحلة التي لم يصـل فيها المصـطلح بعد إلى النضـج، ولم تكن الغاية في البدايات تهتم برسـم الحدّ أكثر مما تعتني بإيصـــال معلو مة ذات فائدة للمعرّف يســـتطيع بها الدارس أن يميّز هذا الصنف عن غيره من الأصناف، ولعلّ أقدم ما وصل إلينا من تعريفات ما جاء من كلام سيبويه في الفعل في (باب علم ما الكلمُ من العربية) إذ قال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وماهو كائن لم ينقطع"، وأضاف موضّحا "فأما بناء ما مضـــى فذهب وســـمع ومُكث وحُمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضـرب، ومخبرا: يَقتل ويَذهب ويَضـرب ويُقتل ويُضـرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"(٢٩٠).

فعناية سـيبويه بالمثال هنا في عقد المشـابهة الدلالية في التعبير عن معنى الحدث الذي يتضـــمنه الفعل وعن البناء الاشـــتقاقي للفعل فقد أراد بالأمثلة أبنية الأفعال المختلفة(٢٩١)، والذي أرجعه إلى المصدر وعبّر عنها بـــ"أحداث الأسماء"وقال فيها موضحّا بالمثال: "والأحداث نحو الضرب، والحمد، والقتل"(٢٩٢)، وبالاشتقاق أضيف إلى هذه الأحداث ما مضى من الزمان وهو الفعل الماضـــي، ولما يكون ولم يقع، وهو فعل الأمر، وما هو كائن لم ينقطع، وهو المضـــارع، فكلّ من هذه الأمثلة مختص بزمن محدّد، وأوضح ذلك بالأمثلة التي أوردها، ويمكن أن نقول إن تعريف سـيبويه لم ينحصـــر باســـتخدام المثال، بل تجاوزه إلى بيان كثير من خصـــائص الفعل وأقسامه فبدا أكثر نضجا من التعريفات التي تقتصر على المثال وحده.

وممّن اتخذ المثال وسيلة للتعريف الزبيدي في كتابه الواضح إذ بدا متأثرا بكتاب سيبويه فقال: "اعلم أن جميع الكلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. فالاسم.. والفعل قولك: ضربَ وخرجَ وانطلقَ، ويَضربُ ويَخرجُ، واضرِبْ و اسمَعْ، وما أشبه هذا"(٢٩٣)، فكان تعريفه للفعل بأمثلة للماضي، والمضارع، والأمر.

---

(٢٩٠) سيبويه، **الكتاب**، ج١،ص١٢

(٢٩١) انظر: السيرافي، الحسن بن عبد الله(ت٣٦٨هـــ/٩٧٨) **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: رمضان عبد التوّاب وآخرين، د.ط، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦،ج١، ص٥٤.

(٢٩٢) انظر: المصدر السابق، ج١، ص٥٤..

(٢٩٣) الزبيدي، أبو بكرمحمّد بن الحسن (ت٣٧٩هـ/٩٨٩م) **الواضح في علم العربيّة**، تحقيق: أمين علي السيّد، د.ط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥م، ص٣.

٢-التعريف بالعلامة

إنّ التماس العلامة أو الخصيصة وسيلة لعقد الحدّ لم تفارق النحويين في رسم حدّ الفعل فالعلامة دليل للمُعلَم، وبذكر علامات القسم الواحد تتعرّف خصائصه فيمتاز عن غيره من الأقسام، والعلامة تتنوّع بين الشكل الظاهر، وهي هنا أقرب للملاحظة، وقد تتجاوز ذلك إلى الوظائف النحوية، وبما أنّ عناية النحويين كانت منصبّة على الجملة المفيدة وأساس بنائها فإن وظيفة الأقسام الثلاثة في هذه الجملة كانت شغلهم الأهم حين قسّموا الكلمة وحين وضعوا حدود كل قسم فكانت الوظيفة النحويّة التي يتّخذها الفعل في تركيب الإسناد وسيلة لتعريف الفعل وتمييزه كما فعل الفارسي حين قال في تعريف الفعل:"وأمّا الفعل فما كان مسندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء"(٢٩٤)، وبالعبارة نفسها قال أبو البركات الأنباري(٢٩٥)، فإذا كان الاسم صالحا لأن يكون مسندا ومسندا إليه فإنّ الفعل لا يكون إلا مسندا، وقد جاء في شرح التسهيل لابن مالك قوله: "الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي الحرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل"(٢٩٦).

وقيل في تعريفه:"ما امتنع من التثنية والجمع"(٢٩٧)، ونُسب هذا القول للأخفش، وهو حدّ يعتمد على انتفاء العلامة، فالعلامة وسيلة للتمييز بوجودها وانتفائها، وانتفاء الفعل من علامات الاسم كالتثنيّة والجمع دليل على الفعل، وعلى صحة هذا الكلام إلا أنّ هذه العلامة لا تصلح أن تكون وحدها الفيصل بين الاسم والفعل لوجود علامات أخرى لفظية ومعنوية أكثر وضوحا منها.

٣-التعريف بالماهيّة

التعريف بالماهيّة من أصعب التعريفات لكنّه أكثرها دقة فهو يجمل الدلالات الذاتيّة للمعرَّف، التي لا تغيب عنها الوظائف الصرفيّة، وفي دلالة الفعل على الحدث في زمان محدود بيان للوظيفة الصرفيّة التي يتخذها الفعل، والتي يمتاز بها عن الأقسام الأخرى، ومن هذه الوظيفة انطلق النحاة في تمييز الفعل بدلالته على الزمان المحدّد وحده، لأنَّ الزمن المحدّد هو الفيصل بين الفعل والاسم الذي يدّل على حدث بانتفاء الزمان المحدّد.

---

(٢٩٤) الفارسي، **الإيضاح للفارسي**، ص٧١.
(٢٩٥) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٢٨.
(٢٩٦) ابن مالك، **شرح التسهيل**،ج١، ص٥.
(٢٩٧) البطليوسي، **الحلل في إصلاح الخلل**، ص٦٩.

ولعلّ أقدم تعريف بهذه الدلالة يُنسب إلى الكسائي نقله الفارسي وارتضى مذهبه إذ قال الكسائي في تعريف الفعل: "الفعل ما دل على زمان"[٢٩٨]، و هذا تعريف ناقص لأنّ الفعل يشترط فيه اتحاد الدلالتين الحدث والزمان المحدّد، ولو كان الاعتبار للزمان وحده لكان بالإمكان إدراج الأسماء التي تدّل على الزمان المحدّد كما في ظروف الزمان إلى صنف الأفعال، أمّا انفراد الأفعال الناقصة بدلالتها على الزمان فهذا لا يُخرجها عن صنف الفعل لأنّ هذه الأفعال "اشتقوها من المصادر، ثمّ خلعوا عنها دلالتها على الحدث لتدلّ على زمن خبر المبتدأ"[٢٩٩]؛ لذلك هي محتاجة للخبر لإتمام معناها وبدون الخبر لا يتمّ المعنى، كما أنّ الأفعال الناقصة وإن تجردت منها الدلالة على الحدث فإنّها تدّل على قسم من أقسام الزمان الماضي، أو الحاضر، أو الآتي بخلاف ظروف الزمان وهذا لا يكون إلا في الفعل[٣٠٠]، والدليل على فعليتها قبولها لعلامات الفعل كالتصرّف واتصال الضمائر وتاء التأنيث بها، فكان رأي الجمهور فيها أنّها من صنف الأفعال.

إنّ الحاجة إلى إحكام الحد لئلا يلتبس مع غيره جعلت النحاة يعبّرون عن الفعل بدلالتيه مجتمعة وهما (الحدث والزمان المحدّد)، قال ابن السرّاج في تعريفه:"الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وهذا الزمان إمّا ماضيا، وإمّا حاضرا، وإمّا مستقبلا"[٣٠١]، وهذا التعريف أحكم قيدا من التعريفات السابقة التي اقتصرت على الزمان وحده، وحذا حذوه الزجاجي و قال في تعريفه: "الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو قام يقوم"[٣٠٢]، وقد أردف الزجاجي موضّحا اقتران دلالة الحدث مع الزمان لتمييز الفعل،"فإن دلَّ على حدث وحده فهو مصدر نحو الضرب، والحمد، وإن دلّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان"[٣٠٣].

وتتابعت التعريفات بعد ذلك بهذا الشكل متخذة من اتحاد دلالة الحدث والزمان قيدا في تمييز الفعل عن غيره من الأقسام[٣٠٤]، إلى أنّ استقر تعريف الفعل بهاتين الدلالتين تقريبا، فكانت تعريفاتهم لاحقا تتضمن الدلالة على الخصائص الذاتيّة للمعَّرف وهي دلالة الفعل على

---

(٢٩٨) أنظر: ابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٦.
(٢٩٩)أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، د.ط، دار الفكر المعاصر، بيروت،١٩٩٥م، ج١، ص١٦٤.
(٣٠٠) انظر: أبا علي الفارسي، **المسائل الحلبيّات**، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم ودار المنارة، بيروت،١٩٨٤م، ص٢٢٢.
(٣٠١) ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٣٨
(٣٠٢) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٥٢.
(٣٠٣) المصدر السابق، ص٥٣.
(٣٠٤) انظر: تعريف أبي البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٢٨.

معنى بذاته كما هو الاسم ثمّ يضاف إليه الوظيفة الصرفيّة ليكتمل الحدّ، ولاحظنا هذا في تعريف ابن الحاجب إذ بدا أكثر نضجا، قال فيه: "الفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[٣٠٥]، وأوضح الرضي هذا في شرحه لتعريف ابن الحاجب فقال:"إن هذا اللفظ الدال على معنى مفرد أعني الكلمة، إما أن يدل على معنى في نفسه أو على معنى لا في نفسه، الثاني الحرف... والأول أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم... والأول الفعل أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[٣٠٦]، وكلّ ما ذكر النحاة من تعريفات بعد ذلك لا تبتعد عن هذا التعريف، واستقر تعريف الفعل في عرف النحاة بأنه: كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معيّن"[٣٠٧].

أقسام الفعل

ذكر سيبويه عندما حدّ الفعل أن الأفعال "بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[٣٠٨]، وقد شرح قوله هذا فقال: "فأما بناء ما مضى فذهَبَ، وسَمِعَ..."وأردف: "وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهَبْ واقتلْ، واضرِبْ ومخبراً: يقتل ويذهب.."وتابع قوله: "وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[٣٠٩]، وفي هذا ثلاث دلالات للزمن الذي يجيء عليه الحدث، الأول الماضي، والثاني المستقبل، والثالث الحال.

وقد جرى النحاة البصريون على هذا، فالفعل عندهم ماضٍ، ومضارع للحال أو الاستقبال، وأمر مخصوص بالاستقبال، قال ابن يعيش:"لمّا كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر. فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، أي قبل زمان إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث، لا وقت الحديث عنه، ولولا ذلك لكان الحد

---

(٣٠٥) انظر: الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٤.
(٣٠٦) المصدر السابق، ج١، ص١٤.
(٣٠٧) انظر في مجوعة من التعريفات المتقاربة مثل: تعريف ابن عصفور، **المقرّب**، ج١، ص٤٥، وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٣٥، والفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص٩٥، والجرجاني، **معجم التعريفات**، ص١٤١.
(٣٠٨) سيبويه، **الكتاب**، ج١،ص١٢.
(٣٠٩) المصدر السابق، ج١، ص١٢.

فاسداً... والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده. وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي، فيكون الإخبار عنه هو زمان وجوده"، فأراد ابن يعيش بهذا الكلام أن يربط بين أقسام الزمان، وأقسام الفعل لأنّ الفعل يرتبط مع الزمن وعليه كانت أقسام الفعل بانقسام الزمان ثلاثة: الماضي، والأمر، والمضارع وهو الدالّ على الحال والاستقبال[٣١٠].

لكنّ الكوفيين كان لهم رأيٌ آخر، فقد تحدثوا عن أزمنة ثلاثة للفعل :الماضي، والحاضر، والمستقبل، لكنّ النتيجة الحاصلة هي فعل ماضٍ، وفعل مضارع، ولم يجعلوا (الأمر) قسماً ثالثاً، بل جعلوه فرعاً على المضارع، وتصوروا أنه مقتطع منه[٣١١]،"إذ أصل (افعل) لِيَفْعَل)، كأمر الغائب"[٣١٢]، ففعل الأمر حاصل في القسمة عند الطرفين لكنه ليس أصلا مستقلا عند الكوفيين وبنوا على هذا قواعدهم اللاحقة في أنّ فعل الأمر معرب، وإعرابه الجزم، فقالوا قد دخلت على المضارع لام الأمر ومن ثمّ حذفت مع كثرة الاستعمال تخففا[٣١٣].

وإذا كان الكوفيون قد أغفلوا الحديث عن فعل الأمر فقد تكلموا عن فعلٍ آخر أسموه "الفعل الدائم"، وجعلوه قسما ثالثا للفعل[٣١٤]، وأرادوا به اسم الفاعل وسائر المشتقات العاملة، وهذا لا خلاف عليه بأنه شبه الفعل في العمل، أمّا ما يثير الجدل في كلام الكوفيين هذه التسميّة بالفعل، ولماذا سمّوه بالفعل الدائم؟

أراد الكوفيون بالفعل الدائم اسم الفاعل وسائر الصفات بصلاحيتها للعمل، وهي بذلك لا تختلف عن الفعل بدلالاتها الصرفيّة والنحوية، وبهذه الدلالة واستحقاقية العمل سميّت عندهم فعلا، وبانتفاء صلاحية العمل يعود هذا الفعل إلى أصله الاسمي، هذا ما يُفهم من كلام الفرّاء حين سمّى اسم الفاعل العامل"فعلا دائما"، واسم الفاعل غير العامل"اسما"[٣١٥].

لم يُعنَ البصريون كثيرا بهذه التسميّة ولم تكن من المسائل الخلافية بينهم، غير أنّ هذه التسميّة أثارت بعض النحويين المحدثين فمنهم لم ينكرها أمثال إبراهيم السامرائي، ومنهم من تبناها

---

(٣١٠) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٤.
(٣١١)انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٣٠
(٣١٢) المصدر السابق، ج١، ص٣٩.
(٣١٣) انظرأبا البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص١٦٥، ١٦٦، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٣٩.
(٣١٤) انظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط٣، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م، ص٢٣٧.
(٣١٥) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ/٨٢٢م) **معاني القرآن**، ط٣، عالم الكتب، بيروت،١٩٨٣م، ج١، ص٤٥، ١٦٥، وإبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣، ص٢٠.

ودافع عنها أمثال مهدي المخزومي، إذ أخذ برأي الكوفيين وجعل صيغة اسم الفاعل قسيما للأفعال تحت اسم"الفعل الدائم"[٣١٦].

إنّ إطلاق الكوفيين لهذه التسمّية وهي"الفعل الدائم"من باب القرابة الفعلّية بين دلالة وعمل هذه الصيغة مع الفعل لا تخرج هذه الصيغة عن الاسميّة للزومها علامات الأسماء، فالمعيار للعلامات الشكليّة التي لا يمكن تجاهلها كالتنوين مثلا، وحديثهم عن فعل الأمر بأنه ليس قسما مستقلا لا يخرجه أيضا عن هذه القسمة والنتيجة أنّ أقسام الفعل بحسب التلازم بين المبنى الصرفي والاقتران بالزمن الذي يختص فيه الحدث[٣١٧] : الماضي، والمضارع، والأمر.

الفعل الماضي

تعريفه: "كلمة دلت وضعا على حدث وزمان انقضى"[٣١٨]، فالفعل الماضي قسيم الأفعال الأخرى بالدلالة على الحدث والزمان، لكنّ اختصاصه هنا في الدلالة على أنّ زمن الحدث مضى قبل النطق أو التلفظ بالكلام، نحو: كتبَ، وأكلَ، وجُرحَ...، فهذه الكلمات ببنائها تدّل على أنّ زمن هذه الأفعال انقضى، وهذه دلالة صرفيّة للزمن بمعنى أنّ صيغة الفعل تدّل على الزمن الماضي مفردة، من غير أن تدخل هذه الكلمات في تركيب فصيغة (فعَلَ) تدّل على وقوع الحدث في الماضي، وصيغة (يفعَل) تدّل على وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال، فالزمن الصرفي إذن كما عبّر عنه تمّام حسّان:"وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق"[٣١٩]، أمّا دلالة الزمن الأخرى فهي دلالة نحويّة تظهر في السياق فيكون الزمن النحوي،"وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو غيره من أقسام الكلم التي تنقل إلى معناه"[٣٢٠]، وبهذا الفهم يكون لكل من الفعل الماضي والمضارع أيضا زمانين الأول صرفي والآخر نحوي[٣٢١]، ويأتي الخلط بين دلالة هذين الزمانين على من يفهم بأن المقصود بالزمن النحوي ما يتعلق بالإعراب، فالفعل الماضي، والمضارع بتنوع دلالات الزمن فيهما يعربان فعلا ماضيا، وفعلا مضارعا، فلا يجد فرقا بين

([٣١٦]) انظر: إبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ص ٣٩-٤٦، ومهدي المخزومي، **في النحو العربي**، ص٢٣، ٢٤، و **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ص١٦.

([٣١٧]) انظر: حسن الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي**، ص١١٣.

([٣١٨]) الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص٩٨.

([٣١٩]) تمّام حسّان، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ص٢٤٠.

([٣٢٠]) المصدر السابق، ص٢٤١.

([٣٢١]) تكلم تمّام حسان عن ستة عشر زمنا نحويا متفرعا عن الزمن الأصلي بأقسامه(الماضي، والحال، والاستقبال) وطبق هذا على أنواع الجمل باعتبار السياق بقرائنه اللفظية والحاليّة هوالمحدّد للزمن، وأيده الساقي في ذلك، انظر: تمّام حسان، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ص٢٤٠-٢٥٧. الساقي، أقسام الكلام العربي، ص٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠.

الزمن الصـــرفي والنحوي، لكنّ المقصـــود بالزمن النحوي هو الزمن المعنوي الذي فهم من التركيب ولهذا يسمى"الزمن السياقي التركيبي" فلا يشترط في تعيينه الاعتماد على الصيغة،" أمّا تعيين الزمن المستفاد من السياق فلا يكون إلا بالقرائن السياقية: اللفظية والحاليّة"[٣٢٢].

وقد لاحظ البطليوسي دلالات الزمن الماضي التي تتجاوز الزمن الصرفي الضيّق فاتجه إلى المعنى عند تعرضــه للزمن الماضــي، وتكلم عن العوارض التي تدخل على الأصــل وتغيّر من دلالته كدخول بعض حروف الشــرط على الفعل الماضــي فيصــير بمنزلة المســتقبل، نحو: إنْ جاءَني زيد أكرمته، فالصــيغة البنائية للفعل جاء تدّل عل الماضــي، لكنّ المعنى يدل على زمن المستقبل، وكذلك تدخل بعض حروف الجزم على الأفعال المستقبلة فتصيِّرها بمعنى الماضية، نحو: لم يجئني زيد أمس، فنفي المضــارع نقله من دلالة الحال والاستقبال إلى الماضــي، وعلى هذا قسّم البطليوسي الفعل الماضي إلى ثلاثة أقسام :[٣٢٣]

أ- ماضٍ لفظاً و معنًى، نحو: قامَ زيدٌ أمسِ.

ب- ماضٍ لفظا لا معنى، نحو: إن جاءني زيد أكرمته.

ج- ماضٍ معنىً لا لفظاً، نحو: لم يقم زيد أمسِ[٣٢٤].

والزمن الصرفي هو المقصود في تقسيم الفعل بدلالة صيغة الفعل الماضي حتى لو تحوّل من الصورة الأصليّة (الدلالة على الزمن الماضي) إلى صور فرعية أخرى وذلك حسب السياق والقرائن"[٣٢٥] أو دلّ ما ليس ببنية الماضي على الماضي فالتعبير عن الزمن الماضي يمكن أن يتّخذ طرائق عدّة، وكذلك يمكن تحديد الزمن الماضي المطلق بقرائن عدّة، لكن ما يعنينا في هذه الدراســة هذا القســم من الأفعال التي يتّخذ بنيّة محدّدة يعبّر بها عن الزمان الصــرفي لهذه البنية، فتكتسب خصائص تميزها عن غيرها من الأفعال، وعن أقسام الكلمة الأخرى.

علامات الفعل الماضي

كما كانت العلامة وسيلة لتمييز الاسم وتجاوزت ذلك إلى تمييز الأسماء من بعضها، فإن العلامة أيضــا ســتكون حاضــرة في تمييز الفعل وأقســام الفعل، والحديث عن علامات الفعل

---

(٣٢٢) الساقي، **أقسام الكلام العربي**، ص٢٣٦.

(٣٢٣) البطليوسي، **الحلل في إصلاح الخلل**، ص٩٠.

(٣٢٤) انظر في حالات الزمن الماضي عند ابن المؤدّب، أبي القاسم بن محمّد بن سعيد (القرن الرابع الهجري) **دقائق النصريف**، تحقيق: حاتم سالم الضامن، ط١، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٤م، ص٣٦، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ٣٧، ٣٨، ٣٩، وعباس حسن، **النحو الوافي**،ج١، ص٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥.

(٣٢٥) لمزيد من تفاصــيل الزمن الماضــي وتحولاته انظر:البشــير جلول، **التحويل الزمني للفعل الماضــي في العربية**، مجلة المَخْبَر، الجزائر، العدد٦، ٢٠١١م.

يختلف بعض الشيء عن علامات الأسماء التي اتسمّت بالاشتراك نوعا ما، لكنّ الأفعال على تنوع دلالتها الزمنيّة وبنيتها الصرفيّة وخصائصها الإعرابيّة اتّخذ كل قسم منها علاماته الخاصة، يُضاف إليها علامات مشتركة بين الأفعال، على الاشتراك بينها جميعها في الدلالة على الحدث والزمان.

أولا: العلامات الإلصاقية

ذكرنا أنّ الكلمات قد تقترن بها بعض اللواصق في بدايتها أو نهايتها، وتأتي هذه اللواصق لإفادة معنىً صرفيّ يضاف إلى معنى الصيغة مجرّدة وتنبني على هذا المعنى المعاني النحوية المتشكّلة لاحقا في التركيب، وحاجة المعنى لهذه اللواصق على تعدّدها، وتعدد معانيها أصبغ عليها صفة التلازم، على اختلاف هذه اللواصق مع اختلاف نوع الكلمة فالاسم تلازمه لواصق تستدعيها الاسميّة، والفعل يلصق به ما تستدعيه الفعلية، فكان هذا التلازم لهذه اللواصق علامة يعرف بها كلّ قسم، ويمتاز بها عن الآخر.

لاحظنا في لواصق الاسم أنّها علامات جامعة للاسم ككلّ على اختلاف صيغه، وتنوع معانيه الصرفية، والنحوية، لكنّ الأمر مختلف في الفعل نتيجة لانقسام الفعل بانقسام الزمان، فكانت اللواصق فيه على ضربين:

الأول: ما يخص القسم الواحد من هذه الأفعال ماضٍ، أو مضارع، أو أمر، ولا تخرج عنه إلى قسم آخر فكانت زيادة على أنّها علامة للفعل مقابل الاسم، علامة لقسم الفعل عن الأقسام الأخرى، فإذا وجدت في الفعل عرفنا قسمه من الأفعال.

والضرب الثاني: اللواصق المشتركة بين فعل وفعل آخر، أو بين الأفعال جميعا، وهذا الاشتراك لا يُفسد من صلاحيّة العلامة فتمييز الفعل بها متأتٍ، أمّا على مستوى أقسام الفعل فيتخذ حينها العلامات الخاصة به لتمييزه.

أ- ما يخصّ الماضي

١- تاء التأنيث الساكنة

"هي حرف يلحق الفعل دلالة على تأنيث فاعله"[٣٢٦]،أو نائبه،"لزوما في مواضع، وجوازا في مواضع، ولا تلحق إلا الماضي"[٣٢٧] فوظيفة هذه العلامة في التفريق بين المذكر والمؤنث الذي يعود على الأسماء لأنّ التذكير والتأنيث خاص بالأسماء، وعندما دخلت هذه

---

(٣٢٦) المرادي، الحسن بن القاسم (ت٧٤٩هـ/١٣٤٨م) **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٢م، ص٥٧.

(٣٢٧) المصدر السابق، ص٥٧

الأســـماء في التركيب كان الحرص في النظام اللغوي على عقد مطابقة لغوية بين الأفعال والأسـماء للحفاظ على ترابط النظام، فكانت (التاء السـاكنة) علامة تختص بالدخول على الفعل الماضي فتدّل على تأنيث فاعله إمّا حقيقة أو مجازا، نحو قامتْ فاطمة، وطلعت الشمس،"والفاعل من لوازم الفعل"[٣٢٨]، لذلك فهذه العلامة لا تغادر الفعليّة.

وهذه التاء ساكنة للفرق بين تاء التأنيث التي في الأسماء، وعلّل ابن يعيش مجيئها ساكنة قال:"ذلك أن التاء إذا لحقت الفعل فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل فهي في حكم المنفصلة من الفعل ولذلك كانت ســاكنة، وبناء الفعل قبلها على ما كان، والتاء اللاحقة بالأســماء لتأنيثها في نفسها فهي كحرف من حروف الاسم لذلك امتزجت بها وصارت حرف إعراب الاسم تتحرك بحركات الإعراب"[٣٢٩]، فهذه التاء زائدة على فعل ماضٍ موزون تلحق بآخره وباقية لفظا في الوصل والوقف، وهي مفتوحة خطا لذلك قد تتشابه شكلا مع التاء في آخر الاسم الثلاثي الساكن الوسط وجمعه مثل: بنت وبنات، وتاء التأنيث في جمع المؤنث السالم وما لحق به مثل: معلمات، وأولات، وبعض الكلمات مثل: ثقات، ورفات، وتتميّز تاء الفعل الماضي عنها بالتزامها السكون وتغيّر حركة هذه التاءات بتغيّر الموقع الإعرابي.

وبامتياز هذه التاء عن التاء الداخلة على الاســـم والحرف اســـتحقت أن تكون علامة جديرة لتمييز الفعل الماضي عن غيره من أقسام الكلمة، وعوّل عليها النحاة كثيرا لتكون الفيصل في الحكم على الكلمات التي يشتبه بفعليتها فكانت علامة ظاهرة في مصنفاتهم عند الحديث عن الفعل الماضــي وعلاماته،[٣٣٠]، وجعلها ابن مالك في بداية علامات الفعل التي ذكرها في ألفيته [٣٣١]

بتا فَعَلْتِ وأتَتْ، ويا افعَلي ونون أقبَلنَّ ـ فعلٌ يَنْجَلي

---

[٣٢٨] ابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص١٢٦.
[٣٢٩] ابن يعيش، **شرح المفصّل**،ج٧، ص٣.
[٣٣٠] انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٣، وأبا البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٢٨، وابن مالك، **شـرح الكافية الشـافية**، ج١، ص١٦٧، وبن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص١٢٤، ١٢٥، وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤٢، ٤٣، و **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٢، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٣٠، **والأشباه والنظائر**، ج٣، ص١٩، والأشـموني، **شـرح الأشـموني على ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٥.
[٣٣١] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٢٢.

والأصل في هذه التاء أن تدخل على الفعل الماضي المتصرّف وغير المتصرّف فقد دخلت على (نِعْمَ، وبئسَ) وبدخول هذه التاء عليها استدل على فعليتها ردّا على من قال باسميتها كالفرّاء ومن وافقه[٣٣٢]، وكذلك استدل بها على فعلية (عسى، وليس) ردّا على من زعم حرفيتها وقالوا "بل هي أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها"[٣٣٣]، وقال فيها ابن مالك: "وقد انفردت بلحاقها نعم وبئس"[٣٣٤].

أما امتناعها الدخول على (أفعل) في التعجب، و(حبّذا) للمدح ومثل خلا، وعدا، وحاشا في الاستثناء فهذه الأفعال لا يلزم فيها التاء "بحسب استعمالاتها الحاليّة لا بحسب حالتها التي قبل هذا"[٣٣٥] ، فعند استعمالها بهذه المواضع اتخذت هيئة مسكوكة ثابتة لا تتغير، ولأنّ هذه الأفعال لا يلزم فيها تأنيث الفاعل فهي تلتزم التذكير[٣٣٦]، فلمّا لم تكن حاجة لها استغني عنها.

واعترض بعضهم على أنّ هذه التاء ليست خاصة بالفعل والدليل اتصالها ببعض الحروف مثل (لا، ثمَّ، ربّ)[٣٣٧]، وأضاف بعضهم(لعلّ)[٣٣٨]، وبسكون هذه التاء افترقت عن تاء التأنيث في الاسم والتاء المتحركة بالفتح اللاحقة بالحروف فهذه ليس كتاء التأنيث التي لحقت الفعل الماضي "وأمّا تسكينها مع ربَّ، و ثمّ فقليل نحو ربَّتْ وثمَّتْ[٣٣٩]"،و سكونها لا يعني أنّها بمنزلة التاء الساكنة مع الفعل لأنّ تاء الفعل تأتي لتأنيث الاسم الذي يسند إليها، أمّا هذه التاء مع الحرف فتأنيثها لا يخرج عن الحرف وهو تأنيث لفظي ليس غير، والدليل كما ذكر أبو البركات الأنباري أنّها تثبت مع المذكر فتقول:"ربَّت رجل أهنت"[٣٤٠]، ولو كانت بمنزلة التاء الساكنة مع الفعل لثبتت مع المؤنث، وحذفت مع المذكر، وقد يعرض لهذه التاء الساكنة التحرّك بسبب التقاء الساكنين فتحرك بالكسر منعا للالتقاء الساكنين، وتحرك بالفتح إذا كان الساكن ألف الاثنين[٣٤١].

---

(٣٣٢) قال الفراء ومن وافقه باسمية نعم وبئس ودليله على ذلك دخول حرف الجر عليها، والنداء وغيرها وهي من علامات الأسماء، انظر: أبا البركات الأنباري، **الإنصاف**، المسألة١٤، ص٩٧، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص١٧.

(٣٣٣) انظر، ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤٤، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٥.

(٣٣٤) ابن مالك، **شرح الكافية الشافيّة**، ج١، ص١٦٧، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٦.

(٣٣٥) عبّاس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٥٠.

(٣٣٦) انظر: المرادي، **الجنى الداني**، ص٥٧.

(٣٣٧) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، المسألة١٤، ص١٠٤.

(٣٣٨) انظر: المرادي، **الجنى الداني**، ص٥٨.

(٣٣٩)انظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١،ص١٦٧، و ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١،ص٢٢،

(٣٤٠) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، مسألة١٤، ص١٠٧.

(٣٤١) انظر: الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٥

٢- تاء الفاعل

تاء الفاعل:هي تاء ضـمير الرفع المتحرك تتصـل بالفعل الماضـي وهي المضـمومة للمتكلم، والمفتوحة للمخاطب، والمكسـورة للمخاطبة، نحو: كتبتُ، وكتبتَ، وكتبتِ. وتاء الفاعل ضمير متصل فهي اسم يأخذ موقع اسمي وهو الفاعليّة.

وارتباط هذه التاء مع الفاعل لتمييز ها من تاء الخطاب وهي"التاء اللاحقة للضـمير المرفوع المنفصل نحو: أنتَ، وأنتِ"[٣٤٢]، فهذه التاء حرف اتصّل باسم، وتلك اسم اتصّل بفعل. وبهذا تكون (تاء الفاعل) علامة لتمييز الفعل الماضـي عن غيره من الأفعال لاختصـاصـها به، وتمييز الفعل بالعموم عن أقسـام الكلمة، لأنّ الفاعل ملازم للفعل وبروز ضـمائر الرفع هذه لا يكون إلا مع الفعل، وبهذه العلامة ويضاف إليها العلامة السابقة استدل على فعليّة(ليس، وعسى) ردّا على من زعم حرفيتها[٣٤٣].

و هذه العلامة من أهم علامات الفعل الماضـي بإجماع النحاة ولم نجد عليها خلافا أو اعتراضـا[٣٤٤]، وميزة هذه العلامة أنها تتجاوز العلامة الإلصـاقية التي تتخذ بشـكلها الظاهر وسيلة لتمييز الفعل الماضي عن غيره من الكلمات، لتدخل في نطاق أعمق بدلالتها على الفاعل، والفاعل علامة موقعيّة توالي الفعل، ووجود الفاعل دليل وجود فعل قبله، وبذلك مجرد ارتباط هذه التاء بالفاعل دليل على فعليّة ما قبلها.

ب- ما يشترك مع الأفعال

١- نون الوقاية

نون الوقاية وتسـمّى أيضـا نون العماد، وهي"نون مكسـورة تلحق قبل ياء المتكلم إذا نصبت بفعل"[٣٤٥]، وقد أجمع النحاة على أنه إذا وقعت ياء المتكلم في موقع نصب وكان ناصبها

---

(٣٤٢) المرادي، **الجنى الداني**، ص٥٨.

(٣٤٣) انظر، ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤٤، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٥.

(٣٤٤) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٣، وأبا البركات،الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٢٨، وابن مالك، **شـرح الكافية الشـافية**، ج١، ص١٦٧. وابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص١٢٤، وابن هشـام، **شرح شذور الذهب**، ص٤٢، ٤٣، **و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٢، والسيوطي، **همع الهوامع**،ج١، ص٣٠، **والأشـباه والنظائر**، ج٣، ص١٩، والأشـموني، **شـرح الأشـموني على ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٥

(٣٤٥) المرادي، **الجنى الداني**، ص١٥٠.

فعلا و جب زيادة حرف(النون) بينها وبين الفعل لتقيه من الكســـر، قال ابن يعيش:"وإنّما زادوا النون في المنصوب إذا اتّصل بالفِعل؛ وقاية مِن أن تدخله كسرةٌ لازِمة، وذلك أنَّ ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلاّ مكســـورًا"[٣٤٦]، إذ الجر خاص بالأســـماء "والكســـرة هي أصـــل علامات الجر"[٣٤٧]، وعلى الاختلاف الحاصـــل بين حقيقة وجود هذه النون وهل هي للوقاية أم جزء من الضـــمير على مذهب ســـيبويه[٣٤٨]؟ إلا أنّ ما ليس عليه خلاف ملازمة هذه النون للفعل عند اتصـاله بضـمير المتكلّم المنصـوب ومن هنا غدت هذه النون علامة مميزة للفعل، ويتميّز الفعل الماضـــي بأنه يلزم هذه النون في جميع أمثلته فهي لا تغادر الماضـــي المتصّـل بضـمير المتكلّم المنصوب.

أمّا دخول هذه النون على الحرف في إنّ وأخواتها نحو: إنني، ولكنني، ولعلّني، وليتني؛ "لأنّها حروف أشـبهتِ الأفعال وأجريت في العمل مجراها، فلزمها من علامة الضـمير ما يلزم الفِعل"[٣٤٩]، لكنّ دخولها على هذه الحروف ليس ملازما و جاز فيها حذف النون، في حين أنها لازمت الفعل فامتاز بها.

٢- قـد

"حرف مختص بالفعل، يدخل على الماضـي، بشـرط أن يكون متصـرّفا، وعلى المضـارع، بشرط تجرّده من ناصب وجازم، وحرف تنفيس"[٣٥٠]، فهذه العلامة تشترك بين الفعل الماضي والمضارع فنقول: قد ذهب، وقد يذهب، ولا تدخل على فعل الأمر.

لكنّ معناها في الماضـــي مختلف عن المضـــارع، ذكر ابن يعيش في شـــرح المفصّـــل أنّ قد حرف يفيد التقريب مع الماضـــي، لأنّ زمن الماضـــي قد يكون قريبا من الحاضـــر، وقد يكون بعيدا، فإذا دخلت(قد) دلّ ذلك على قرب الزمن الماضـــي من الحاضـــر؛ ولذلك قال المؤذن: قد قامت الصـــلاة، يعني قد حان وقتها، وفيها معنى التوقع، فلا يقال قد إلا لمن ينتظر الفعل[٣٥١]،

---

[٣٤٦] ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٣، ص١٢٣.
[٣٤٧] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٦١.
[٣٤٨] أوضح سيبويه في باب(علامة إضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم) أن ضمير المتكلم للنصب(ني) وضمير المتكلم للجر(الياء) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٨٦، ٣٨٩.
[٣٤٩] المصدر السابق، ج٣، ١٢٣.
[٣٥٠] المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص٢٥٤.
[٣٥١] انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٨، ص١٤٧.

ويطلق عليه حرف التوقع، وقال فيه ابن الحاجب"حرف التوقع قد، وهي في الماضـــي للتقريب، وفي المضـارع للتقليل، "وقال الرضـي الأسـترابـاذي في الشـرح أنّ فيه معنى التحقيق، ففيه إذن ثلاثة معانٍ مجتمعة: التحقيق، والتوقع، والتقريب"[٣٥٢]، وقيل فيها أإنّه جواب المخبر بلمّا يفعل، لأنّ لمّا تحمل معنى التوقع بزوال النفي كما ســنبين لاحقا، أمّا مع المضـــارع فهي تفيد التقليل فقد:"لتقليل المضارع، وتقريب الماضي"[٣٥٣].

إنّ اختصـــاص هذا الحرف بالدخول على الأفعال جعل منه علامة فارقة للفعل فهو "من الحروف المختصّـة بالأفعال ولا يحسـن إيلاء الاسـم إياه"[٣٥٤]، ولا يفصـل بينه وبين الاسـم إلا القسـم نحو: قد والله فعلَ، وعلى اشـتراك هذه العلامة بين الماضـي والمضـارع، إلا أنّ المعنى الذي تفيده فيها مختلفا، ولا يمكن إنكار هذه العلامة عند الحديث عن علامات الفعل الماضـــي [٣٥٥].

([٣٥٢]) الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج٢، ١٣٨٩.
([٣٥٣]) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٨، ص١٤٧، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص١٦٧.
([٣٥٤]) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٨، ص١٤٨.
([٣٥٥]) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧،ص٣، وأبا البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٢٨، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص١٦٧، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٣، ص١٩.

العلامات التصريفيّة

١- الصيغة

ذكرنا أنّ الصيغة هيئة حاصلة للكلمات التي تنطوي تحت مرجعيّة معجميّة أساسها الجذر، وهي الأفعال جميعا، ومعظم الأسماء، وبذلك تكون كلّ الأفعال خاضعة لبناء صرفي يميّزها عن غيرها من الكلمات، وقد عبّر سيبويه عن هذا البناء عندما حدّ الفعل فقال: : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"(٣٥٦)، وقصد بالأمثلة كمّا ذكرنا سابقا الأبنية المختلفة للأفعال، فلكلّ فعل بناؤة الخاص الذي يعبّر عن دلالته الزمنيّة، وأبنية الأفعال قليلة مقارنة بأبنية الأسماء، وهي قسمان ثلاثيّة ورباعيّة، مجرّدة ومزيدة، ويأتي الفعل الثلاثي المجرّد فيها على ستّة أبواب، وهو الأكثر، ويُضاف إليها صيغ الرباعي، والمزيد، وما يتفرع عنها، ولكلّ قسم من الأفعال بناء مجرّد، ومزيدا وتفصيلها تناولته كتب الصرف وفصّلت الحديث فيه (٣٥٧).

وللفعل الماضي المجرّد ثلاثة أبنية: **فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ**، والرباعي المجّرد لا يأتي منه إلا وزن واحد هو **(فَعْلَلَ)**، وما لحق بها من صيغ المبني للمجهول، وما تفرّع عن الثلاثي والرباعي بالزيادة أبنيّة معدودة يسهل حصرها، وهي صيغ قياسيّة ومحفوظة، وبمعرفة هذه الصيغ نستطيع تمييز الفعل الماضي.

٢- التصريف

الأصل في الفعل أن يتصرّف، والفعل المتصرّف هو الفعل الذي لا يلازم صورة واحدة "فاختلفت أبنيته لاختلاف زمانه"(٣٥٨)، فمنه الماضي والمضارع والأمر، وهذا يكون تامّ التصرف، والنوع الثاني ما يأتي منه الماضي والمضارع ويسمّى ناقص التصرّف، غير أن هناك أفعالا قليلة تلزم بناءً واحدا ولا تخرج عن صورته فهي إذن غير متصرّفة (جامدة)(٣٥٩)، والتصرّف خصيصة الأفعال وعلامة لها، ومن هنا كان الاختلاف على صنف الكلمة حين تغيب هذه الخصيصة، فتُرَدّ إلى الاسميّة أو الحرفيّة، لكنّ الفيصل في هذه المسألة يكون بالاعتماد على

---

(٣٥٦) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٢.
(٣٥٧) انظر: الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج١،ص ٦٧، وابن عصفور، **الممتع في الصرف**، ص ١١٥، والحملاوي، **شذا العرف في فنّ الصرف**، ص٦٢، و فخر الدين قباوة، **تصريف الأسماء والأفعال**، ص٦١، وعبده الراجحي، **التطبيق الصرفي**، ص٢٦.
(٣٥٨) السيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص١٣.
(٣٥٩) انظر ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٩٨.

قبولها علامات الفعل الأخرى فإذا قبلتها فهي في قسم الأفعال وإذا لم تقبلها فهي خارج هذا الصنف.

وأشهر الأفعال الجامدة التي لا تتغير عن صيغة الماضي:(نعم، بئس، عسى، ليس، أفعل في التعجّب)، وكلها وقع فيها خلاف وشك في فعليتها، والسبب في ذلك أولا أنها أفعال غير متصرّفة، والسبب الثاني قبولها لبعض علامات القسم الآخر، وكل هذه الأفعال مرّت معنا خلال استعراض علامات الأسماء، وعلامات الفعل الماضي وثبت فعليتها بالشكل التالي:

- (نعم، بئس) اختلف في فعليتها أو أسميتها[٣٦٠] وثبتت فعليتها بقبولها تاء التأنيث الساكنة.
- (ليس، عسى) اختلف في فعليتها أو حرفيتها[٣٦١] وثبتت فعليتها بقبول تاء التأنيث الساكنة، وتاء وتاء الفاعل وهذا مذهب الجمهور[٣٦٢].
- (أفعل في التعجب) وهي من أكثر الصيغ التي اختلِف فيها نظرا لقبولها أكثر من علامة للأسماء، وامتناعها عن قبول علامات الفعل، لذلك كانت هذه الصيغة من الصيغ المتردّدة بين الاسميّة والفعلية، والخلاف فيها قائم بين النحويين قديما وحديثا لكنّ الرأي الغالب فيها أنها من الصيغ الفعليّة التي اتخذت هيئة ثابتة لا تتغير بحسب استعمالاتها لا بحسب حالتها التي كانت عليها من قبل.

العلامات الموقعيّة

نعلم أنّ الإعراب حقه للأسماء دون الأفعال والحروف، وأنّ السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف[٣٦٣]، "وذلك من قِبَل أن العلة التي من أجلها وجب الإعراب غير موجودة فيها"[٣٦٤]، وهي الفرق بين المعاني، "فإنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني"[٣٦٥]، غير أنّ الإعراب

---

(٣٦٠) قال الفرّاء ومن وافقه باسميتها نظرا لقبولها حرف الجر والنداء، انظر: أبا البركات الأنباري، **الإنصاف**، المسألة١٤، ص٩٧، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص١٧.

(٣٦١) ذهب ابن السرّاج إلى حرفية عسى، وليس، مستندا إلى عدم تصرّفها، ووافقه في الأولى ثعلب وفي الثانية الفارسي، وأبو بكر بن شقير، انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٤٠.

(٣٦٢) السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٤٠

(٣٦٣) ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٥٠

(٣٦٤) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٤.

(٣٦٥) السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج١، ص١٨٤، و**همع الهوامع**، ج١، ص٥٧.

دخل الفعل المضارع من هذه الأفعال لمضارعته للأسماء، وما عدا المضارع فهو مبني على السكون وهي أصل البناء[٣٦٦]، والماضي مبني على الفتح[٣٦٧]، وعلة بنائه على الفتح كما ذكر ابن يعيش أنّ الفعل الماضي جاء بمرتبة الوسط فالفعل المضارع ضارع الأسماء مضارعة تامّة فاستحق الإعراب، والأمر لم يضارع الأسماء البتّة واستحقّ البناء على السكون أصل البناء، أمّا الماضي فقد ضارع الأسماء مضارعة ناقصة ذلك أنّه يقع موقع الاسم فيكون خبرا، ويكون صفة، ويضارع المضارع في وقوعه موقع الجزاء، وبهذه المضارعة الناقصة تميّز بحركة الفتح عن باقي الأفعال لأنّها أنسب الحركات فالكسر يلتبس مع الجر الذي هو خصيصة الأسماء، والضم يلتبس مع الجمع في بعض اللغات التي تجتزئ بالضمة عن الواو[٣٦٨]، فكانت علامة الماضي البناء على الفتح إذا لم يتصل به شيء، أو اتصل به ضمير نصب متصل مثل (كاف الخطاب بجميع أنواعها، ياء المتكلم، هاء الغائب بجميع أنواعها، نا المفعولين)، أو اتصل به ألف الاثنين أو تاء التأنيث الساكنة، ويُبنى على السكون إذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة (تاء الفاعل، تاء المخاطب بجميع أنواعها، نا الفاعلين ونون النسوة)، و يبنى على الضم، إذا اتصلت به واو الجماعة.

١- الإسناد

لمّا كان الفعل الماضي مبنيّا وهو أصل الأفعال فإنّ المواقع التي يشغلها محدودة جدا تتمثل في ارتباط هذا الفعل مع اسم محكوم علية بحكم علاقة الإسناد، وبالعلاقة التي تربطهما يتحقق التركيب المفيد، وتنبني الجملة الفعليّة، وعرفنا أن الاسم يصلح لأن يكون الركنين، مسندا، ومسندا إليه، أما الفعل فلا يكون إلا مسندا ذلك أن الفعل خبر فلا فائدة من إضافته إلى نفسه فهو يحتاج مخبرا عنه لتحقيق الفائدة للمتلقي، وبكون الفعل لا يأتي مسندا إليه فإنّ هذا يميزه عن الاسم ويميّز الاسم عنه.

يتّخذ الفعل في علاقة الإسناد طرف الحكم على الطرف الآخر وهو الفاعل أو نائب الفاعل، وعليه فإن الفعل يتّخذ صورة المسند العامل في الاسم والمتطلب لفاعل،"وكلّ فعل لا يخلو من أن يكون عاملا في الاسم، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول"[٣٦٩]، سواء أكان

([٣٦٦]) السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٣، ص٤٨.
([٣٦٧]) ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٥١.
([٣٦٨]) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٤، ٥.
([٣٦٩]) ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٥٤.

الفعل متصرفا أم جامدا، وسواء أكان تاما أم ناقصا، وسواء أكان مبنيا للفاعل أم للمفعول، نحو: قام محمّدٌ، ونعمَ الولدُ، وكان الطالبَ نجيبا، وعُلِم الخبر، وحيث إنّ إسناد الفعل إلى اسم يتطلب فاعلا أو نائب فاعل فإنّ هذه المواقع الاسميّة تغدو علامات يستدّل بها على الفعل فلا فاعل أو نائب فاعل بدون فعل.

أ- الفاعل

الفاعل اسم وموقعه الاسميّة ومكانه في التركيب بعد الفعل وهو من الرتب المحفوظة التي لا يمكن أن يتغيّر مكانها تقديما أو تأخيرا بحيث لو اختلّ هذا الترتيب لاختلّ التركيب، "والفعل يلزمه الفاعل ولا يفارقه"(٣٧٠)، "لأنه لا يصحّ قيامه بنفسه من غير فاعل"(٣٧١)، ولا يأتي الفعل مجرّدا من هذه الدلالة الاسميّة إذ "لا بد من تضمّنه ضمير الاسم بنوعيه (أي: المذكر، أو المؤنث) وعدده (أي: مفردا أو مثنى أو جمعا) ولا فكاك للفعل من ذلك"(٣٧٢) وعلاقة الإلزام هذه تصبح دليلا على الفعل فإذا وجد الفاعل استلزم أن يكون ما قبله فعلا.

والفاعل اسم قد يكون ظاهرا وقد يكون مضمرا، ويمتاز الضمير المتصل باختصاصه بالفعل في موقع الفاعلية والرفع عموما(٣٧٣)، وهذا لا يكون في الاسم، وضمائر الرفع المتحركة: (تاء الفاعل بحركاتها الثلاثة، ونا الفاعلين، ونون النسوة)، ويبنى الفعل عند اتصاله بها على السكون، والساكنة : (ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة)، وتكون حركة الفعل قبلها من جنسها، واختصاص هذه الضمائر بالفعل جعل منها علامة تخص الفعل(٣٧٤).

وتتصل هذه الضمائر بالأفعال الثلاثة ويراد عند الكلام عن إسناد الفعل إلى الضمائر علاقة الإسناد التي تجمعهما فهذه أسماء أسند إليها فعل، وهذا يختص بالفعل، فإذا كان الاسم يسند إليه اسم فلا يكون ضميرا متصلا بأي شكل، ويراد بالضمائر ضمائر الرفع المتصّلة، لأنّ هذا خاص بالفعل فلا يلحق الاسم ضمير متصل مرفوع، فقد يتصل به ضمير نصب أو ضمير جر، ومن هنا كان اختصاص اتصال ضمير الرفع البارز مع الفعل "علامة قاطعة لا يشارك

---

(٣٧٠) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص١١.
(٣٧١) ابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص١٢٧.
(٣٧٢) محمّد سعيد صالح ربيع الغامدي، **خصائص الفعل في العربيّة**، مجلة العقيق، مجلد٣٧، ٢٠٠٩م.
(٣٧٣) تتصل ضمائر الرفع هذه مع كان وأخواتها وتكون في موقع اسمها.
(٣٧٤) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٣.

الفعل فيها غيره"[٣٧٥]، "وقيّد بالبارز تحرزًا من الصفات نحو ضارب، ومضروب، وحَسِن، وشديد، فإنّ هذه الأسماء تتحمّل الضمائر، إلا أنّ الضمير لا تبرز له صورة كما يكون في الأفعال،... وذلك لقوة الفعل باتصالها بالفاعلين، وكونها الأصل في تحمّل الضمير، وهذه الأسماء إنما تحملت الضمير بحكم جريانها على الأفعال، وكونها من لفظها"[٣٧٦].

والفعل الماضي يُسند إلى هذه الضمائر جميعا باستثناء ياء المخاطبة فلا يسند إليها وتختص (التاء والنا) فيه فهي لا يُسند إليها فعل الأمر أو المضارع ومن هنا برزت كإحدى علاماته الخاصة به.

ب- نائب الفاعل

إنّ إسناد الفعل المبني للمجهول إلى اسم يتطلب نائبا عن الفاعل، ونائب الفاعل ينوب عن الفاعل ويسدّ مسدّه ويأخذ موقعه وكثيرا من أحكامه، وكما أنّ الفاعل يلزم الفعل فإنّ نائب الفاعل كذلك، فيكون وجود الاسم في هذا الموقع دليل على وجود فعل مبنيّ للمجهول قبله، وبما أنّه في موقع الفاعليّة والفاعليّة حالتها الرفع فإن الضمير المستتر الذي يدلّ على الفاعل يدلّ عليه.

٢- الجزم محلا

الجزم علامة للفعل المضارع، وقبوله للجزم مما ينفرد به عن سائر الأفعال، وما يجزم الفعل المضارع ضربان، الأول حروف الجزم التي تجزم فعلا واحدا، والثاني أدوات الشرط التي تجزم فعلين الأول يسمّى فعل الشرط، والثاني جواب الشرط، والضرب الأول خاص بالفعل المضارع لفظا ومحلا، غير أن الضرب الثاني قد يأتي فيه الفعل الماضي في ثلاثة من صور الشرط وهي أربعة:

أ- (الشرط والجواب مضارعان) نحو: إنْ تدرسْ تنجحْ.

ب- (الشرط والجواب ماضيان) نحو إنْ درست نجحت.

ج- (الشرط مضارع والجواب ماضٍ) نحو: إنْ تدرسْ نجحت.

د- (الشرط ماضٍ والجواب مضارع) نحو:إن درست تنجحْ.

---

(٣٧٥) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص١٥.

(٣٧٦) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٣.

نلاحظ أنّ الفعل الماضي حاضرٌ في تركيب الشرط وذكرنا أن الزمن الماضي هنا زمن صرفيّ فحسب، والزمن النحوي الذي يُفهم من الصيغة هو الدلالة على المستقبل"إذ من المقرّر أنّ أداة الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلا خالصا ومن المقرّر كذلك أن تحقق الجواب ووقوعه متوقف على تحقق الشـــرط ووقوعه ومعلّق عليهً"[٣٧٧]، لذلك فالأفعال دلالتها الزمنية النحوية هي المستقبل بغض النظر عن زمن الصيغة الصرفي، وحضور الفعل الماضي في هذا الموقع وقيامه بوظيفة نحوية ليست من اختصاصه تحتّم عليه أن يكون وجوده في موقع الجزم محلا لا لفظا لأنّ الجزم خاص بالفعل المضـــارع.لكنّ هذا لا يمنع أن يكون وجود الفعل المضارع في محل الجزم أحد علاماته الموقعية التي يعرف بها.

الفعل المضارع

تعريفه: "كلمة دلت وضعا على حدث وزمان غير منقضٍ، حاضرا كان أو مستقبلا"[٣٧٨]،فالفعل المضـارع ببنيته الصـرفية يصـلح أن يكون للزمن الحاضـر والمسـتقبل، لكنه يخلص للمسـتقبل وحده بدخول السـين، وسـوف[٣٧٩]، قال الزجاجي:"وأمّا فعل الحال فلا فرق بينه وبين المسـتقبل في اللفظ كقولك: زيد يقوم الآن، ويقوم غدا، فإن أردت أن تخلصـه للاسـتقبال أدخل عليه السـين وسـوف، قلت: سـيقوم، وسـوف يقوم فيصـير مسـتقبلا لا غير"[٣٨٠]، وقد أطلق الزجاجي عليه اسـم(فعل الحال)، والحال، والحاضـر كلها دلالة على زمن الفعل، لكنها تحدّد الفعل المضـارع بزمن واحد وهو الحاضـــر،أمّا المضـــارع فهو أعمّ ويشـــمل الزمانين لأنّ تســـميّة هذا الفعل بالمضارع ابتعدت عن علاقته بالزمن، وأريد بها مشابهة الاسم "ومعنى المضارع المشابه يقال: ضـــارعته وشـــابهته وشـــاكلته وحاكيته إذا صـــرت مثله،...والمراد أنه ضـــارع الأســـماء أي شابهها"[٣٨١]، ويشبه المضارع الاسم بوجوه منها: أن المضارع يكون شائعا بدلالته على الحال والاســـتقبال فيختص، كما أن الاســـم يكون شـــائعا فيختص بالتعريف، وتدخل عليه لام الابتداء

([٣٧٧])عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٤، ص٤٢٣.
([٣٧٨]) الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص٩٩.
([٣٧٩]) في حقيقة زمن المضارع أقوال خمسة: الأول: أن لا يكون إلا للحال، والثاني أن لا يكون إلا للمستقبل، والثالث مشـــتركا بينهما وهو رأي الجمهور وســـيبويه، والرابع أنه حقيقة في الحال مجازا في الاســـتقبال، والخامس عكسه، انظر: السيوطي، **همع الهوامع**،ج١، ص٣١، ٣٢.
([٣٨٠]) الزجاجي، **الجمل**، ص٢٢، وورد كذلك عند الفارسي بعبارة مشابهة، انظر: الفارسي، **الإيضاح**، ص٧٢.
([٣٨١]) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٦.

المؤكدة بعد (إنّ)، كما تدخل على الاسم، والوجه الثالث أنه يجرى على اسم الفاعل في حركاته وسكناته[٣٨٢]، وبهذه المشابهة علل البصريون إعراب المضارع.

ذكرنا في كلامنا عن زمن الفعل الماضي أنّ دلالته على الماضي دلالة صرفيّة متمثلة بصيغة الماضي، وأن الزمن السياقي أو النحوي يتجاوز هذه الدلالة الزمنية، وهذا ينطبق أيضا على الفعل المضارع، فالزمن فيه يتعدد الأحوال وهي أربعة[٣٨٣]:

١- أن يترجح للحال عند تجرّده، لأنّ دلالته على الاستقبال مقرونة بدخول السين وسوف، كما علله الفارسي"بأنه إذا كان اللفظ صالحا للأقرب والأبعد، فالأقرب أحق به، والحال أقرب من المستقبل

٢- أن يتعين فيه الحال، وذلك بوجود القرائن التي تدّل على زمن الحال مثل: (الآن، الحين، الساعة، أنفا) أو نفي بليس، وما، وإنْ، لأنها موضوعة لنفي الحال، أو دخل عليه لام الابتداء.

٣- أن يتعيّن فيه الاستقبال، بدخول السين وسوف كما هو معروف، وإذا كان مقرونا بظرف للمستقبل سواء كان الظرف معمولا للمضارع أو عاملا فيه نحو: أزورك إذ تزورني، فالفعلان هنا للمستقبل، أو مسندا إلى متوقع نحو: يفوز المؤمن بالجنة، أو واقعا في شرط أو جوابه فلا تكون الدلالة المنية في الجزاء إلا للمستقبل كما ذكرنا، أو صحبه أداة توكيد لأن التوكيد يليق بما لم يحصل، أو أداة رجاء.

٤- أن يتعيّن زمنه للمضي، وذلك إذا اقترن بلم، ولمّا، وهي تنقل زمن الفعل من الحاضر إلى الماضي، أو خبرا لكان وأخواتها، أو عُطف على ما يدل على المضي، لوجوب اتحاد الفعلين المتعاطفين في الزمان.

ونؤكد هنا أن المقصود في الفعل المضارع بفروع التقسيم على مستوى أقسام الكلمة، و أقسام الفعل هو دلالته الزمنيّة التي وضع لها والمعبّرة عنها الصيغة الصرفيّة، فالزمن الصرفي هو المقصود في الفعل المضارع بالتقسيم وبالأحكام، فالفعل المضارع مضارع سواء دلّ في السياق على حاضرٍ أو ماضٍ أو مستقبل، وتجري عليه أحكام الإعراب من الرفع، والنصب،

---

(٣٨٢)انظرابن السرّاج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٣٩، ٤٠، و أبا البركات الأنباري، **الإنصاف**، مسألة٧٣، ص٥٤٩، ٥٥٠، و ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص١٦٩، ١٧٠، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٦.

(٣٨٣) عرضنا لدلالات الزمن المضارع وأشهر ما يندرج تحتها، للزيادة والتفصيل انظر: ابن المؤدّب، **دقائق التصريف**، ص٤٦، ٤٧، و السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٣٢-٣٦، وعبّاس حسن، **النحو الوافي**، ص٥٧-٦٤.

والجزم، باعتبار صيغته، ويستدّل عليه بعلامات تخصّه دون غيره من أقسام الكلمة نعرضها على النحو الآتي:

أولا: العلامات الإلصاقية

اللواصق التي تدخل المضارع على ضربين أيضا كما الماضي، فمنها ما يختصّ بالمضارع وحده ولا يشاركه فيه فعلا آخرا، والتمييز بها أفضل لأنه تمييز يتجاوز العام إلى المختص على مستوى أقسام الفعل فبهذه العلامات تميّز الفعل المضارع عن غيره من أقسام الفعل، وبالتالي تمييزه على مستوى أقسام الكلمة تحصيل حاصل، والقسم الثاني ما هو مشترك مع فعل آخر الماضي، أو الأمر.

أ- لواصق المضارع

١- حروف المضارعة

قال ابن السرّاج:"والأفعال التي يسميها النحويون المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربعة: الألف، والتاء، والياء، والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل، نحو: آكل، وتأكل، ويأكل، ونأكل فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل"[٣٨٤]،وفي هذا الكلام حدّ للفعل المضارع بأحد أهم علاماته وهي الحروف الزوائد الأربعة التي زادت على أصل الفعل والتي تسمّى حروف المضارعة(الهمزة، والنون، والتاء، والياء)، الألف للدلالة على المتكلم الفرد، والنون للمتكلم الجمع، والتاء للمخاطب المفرد والجمع وفروعها، والياء الغائب المفرد والجمع، وكلها "يستفاد منها معرفة الفاعل وذلك إنما يتصوّر في الفعل لأنّ بعض الأسماء وإن تضمّن الفاعل فلم توضع له قرينة تدلّ عليه"[٣٨٥]، وبهذه الدلالة برزت هذه الحروف كعلامة للفعل، والفعل المضارع بالتحديد.

وحركة هذه الحروف الفتح إلا إذا جاء المضارع من ماضٍ رباعي بصرف النظر عن أصالته وزيادته فتضم حينها، نحو:أقوم، ونَقوم، ويَقوم، وتقوم، وبالضم: أحسن، نُحسن، تُحسن، يُحسن، وهي مجموعة في كلمة (نأتي) أو(نأيت) لكن هذا لا يغني عن قولنا كما ذكر ابن مالك أن زوائد المضارع التي يعرف بها هي همزة المتكلم أو إحدى أخواتها احترازا من اللبس لأن أحد هذه الحروف قد يكون في غير المضارع من بنية الكلمة دون الدلالة على متكلم أو مخاطب أو غائب نحو: أكرم، تعلم، نرجسَ[٣٨٦]، وهذه كلها أفعال ماضيّة.

---

(٣٨٤) ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٣٩.
(٣٨٥) ابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص١٢٥.
(٣٨٦)انظر: ابن مالك، **شرح الكافيّة الشافية**، ج١، ص١٦٨.

وميزة هذه العلامة أنها علامة ملازمة للمضارع لا تفترق عنه ولذلك نجدها أشبه بالحدّ، ذكر ابن مالك:"والذي يصحب لم من الأفعال ما أوله همزة المتكلم أو إحدى أخواتها"[٣٨٧]، فهو ينسب العلامات إلى ما يبتدئ بهذه الحروف، وهذا دليل أنّ هذه العلامة باختصاصها بالمضارع ولزومها إياه صارت أشبه بالبنية الخاصة فيه، فلا مضارع بدون هذه الزوائد الأربعة، ومن هنا نالت هذه العلامة اهتمام النحويين وأوردو ها في مصنفاتهم كعلامة مهمّة في تمييز الفعل المضارع إذا لم تكن الأهم[٣٨٨] "والتمييز بها أفضل من العلامات الأخرى للزومها فيه وعدم لزوم العلامات الأخرى"[٣٨٩]، وتعرَف زيادة هذه الحروف بإمكانيّة حذفها وتوليد الماضي بعد ذلك.

٢- حروف التسويف

وهي "السين و سوف، ومعناهما التنفيس في الزمان"[٣٩٠] تختص بالفعل المضارع وتخلصّه لزمن المستقبل، قال الفارسي:"والحاضر نحو يقوم ويكتب ويقرأ، وجميع ما لحقت أوله الزيادة، وهذا اللفظ يشمل الحاضر والمستقبل فإذا دخلت عليه السين و سوف اختّص بالمستقبل وخلص له"[٣٩١]، فدلالة المضارع كما عرفنا للزمن الحاضر والمستقبل وبدخول السين وسوف عليه يختص في المستقبل فقط.

قال ابن هشام: "ومعنى قول المعربين فيها"حرف تنفيس"حرف توسيع وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال"[٣٩٢]، وكلاهما لا يدخل إلا على المضارع المثبت، أمّا كونهما مترادفان في الدلالة على الاستقبال فهذا فيه خلاف بين الكوفيين والبصريين، حيث يرى البصريون ورأيهم أقرب إلى الصواب أنّ المضارع مع

---

(٣٨٧) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص١٦٨.
(٣٨٨) انظر: الفارسي، **الإيضاح**، ص٧٢، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٦، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص١٦٨، وابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ١٢٤، ١٢٥، وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤٧، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٣٠، **والأشباه والنظائر**، ج٣، ص١٩.
(٣٨٩) السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٣٠.
(٣٩٠) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٨، ص١٤٨.
(٣٩١) الفارسي، **الإيضاح**، ص٧٢
(٣٩٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص٣٤٢

السين أقرب للاستقبال منه مع سوف، قال ابن يعيش"إلا أنّ سوف أشد تراخيا في الاستقبال من السين، وأبلغ تنفيسا"[٣٩٣]، واختار ابن مالكٍ أنهما مترادفان([٣٩٤])

وتنفرد سوف عن السين بأمرين: الأول: دخول لام الابتداء والتوكيد عليها كقوله تعالى {ولسوف يعطيك ربك فترضى}[٣٩٥] ، والثاني: الفصل بينها وبين فعلها ولا يجوز ذلك في السين، وإذا أريد تكرار الفعل وتأكيده دون تنفيس فإن هذا لا يصحّ إلا مع السين[٣٩٦]، وبهذا تكون السين وسوف علامة للفعل تميّزه عن غيره وتميّز المضارع منه لأنّ زمان الحال والاستقبال من لوازمه[٣٩٧].

ب- ما يشترك مع الأفعال

١- ياء المخاطبة

ياء المخاطبة هي ضمير الياء مع المخاطبة، وذلك لتمييزها من ياء الضمير التي تدخل على الفعل والاسم، وياء المخاطبة علامة مشتركة بين المضارع والأمر[٣٩٨]، ولا تلحق الماضي، لكنها في المضارع موصولة بنون الرفع التي تحذف عند النصب، والجزم، وهي في الأمر مجرّدة من النون، نحو في الرفع: أنتِ تحافظينَ على دروسك، وفي الجزم: أنتِ لم تحافظي على دروسِك، وفي النصب: أحبُّ أن تحافظي على دروسك، فهي تتشابه مع ياء المخاطبة في الأمر عند حذف نون الرفع فقط، وعلى اشتراك هذه العلامة بين فعلين إلا أنها علامة مهمّة لتمييز الفعل بشكل عام عن غيره من أقسام الكلمة أمّا تمييز التقسيم التفصيلي للفعل ففي العلامات المشتركة ينظر إلى علامات وقرائن أخرى أكثر اختصاصا بالقسم الواحد، كالصيغة، والعلامات الملازمة.

٢- نون التوكيد

([٣٩٣]) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٨، ص١٤٨.
([٣٩٤]) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص٦٠.
([٣٩٥]) سورة الضحى، آية(٥)
([٣٩٦]) عباس حسن، **النحو الوافي**، ج١، ص٦٠.
([٣٩٧]) انظر: الفارسي، **الإيضاح**، ص٧٢، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٦، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص١٦٨، وابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص١٢٤، ١٢٥، وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤٧، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٣٠، **والأشباه والنظائر**، ج٣، ص١٩.
([٣٩٨]) انظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج٢، ص١٧١، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٢٣، **وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٤، السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ص١٩، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٠.

التوكيد في اللغة أسلوب تحتاجه اللغة تبعا للغرض الذي تؤديه، ويتّخذ التوكيد طرقا متعدّدة في التركيب كتكرار اللفظ، أو بألفاظ التوكيد، أو الاستعانة بالحروف المؤكدة أو غيرها، غير أنّ التوكيد في الفعل يتّخذ شكلا مختلفا بواسطة النون ثقيلة كانت أو خفيفة، وهما تكسبان الفعل الذي تتصل به توكيدا واستقبالا، وهذه أيضا علامة مشتركة للمضارع مع فعل الأمر غير أنّ التوكيد بها في المضارع مشروط بوقوعه مثبتا بعد قسم ومتصلا بلام الجواب، واقترانه بما يقتضي طلبا، أمّا الأمر فيؤكد بها مطلقا[٣٩٩]، فالخفيفة نون ساكنة نحو قوله تعالى: "لنسفعن بالناصيّة"[٤٠٠]، والثقيلة نون مشدّدة نحو قوله تعالى:"لنخرجنّك يا شُعيب"[٤٠١]، ونون التوكيد علامة مختصّة بهذين الفعلين ومن هنا كان تمييزهما وتمييز الفعل بشكل عام عن أقسام الكلمة، أمّا الماضي فلا يدخله توكيدا لأنّ معنى النون بدلالة الاستقبال يتعارض مع زمن الماضي.

٣- نون الوقاية

نون الوقاية علامة مشتركة بين الأفعال، وتلحق بالفعل عند اتصاله بضمير المتكلم المنصوب، وتلزم الفعل المضارع عدا المتصّل منه بنون الإعراب وهي أمثلة الأفعال الخمسة (يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين)، فإذا اتصلت هذه الأفعال بضمير المتكلم المنصوب جاز في نون الوقاية في حالة الرفع عدة أحوال: ترك النونين دون إدغام نحو: يساعداننني، ويساعدونني، أو إدغام النونين- نون الرفع ونون الوقاية- نحو يساعدائي، ويساعدوئي، ويجوز حذف إحدى النونين، أمّا في النصب والجزم فتبقى نون الوقاية نحو: لم يساعدوني، ولن يساعدوني، وفي عدا ذلك يجب الإتيان بنون الوقاية مع المضارع سواء اتصلت به نون الضمير- نون النسوة- أو نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة نحو: يساعدنني.

٤- قد

عرضنا عند كلامنا عن علامات الفعل الماضي (قد)، وذكرنا أنّ هذه العلامة مشتركة مع المضارع، فقد حرف يدخل على الماضي ويقرّب الزمن الماضي من الحاضر، غير أنّه في المضارع يحمل معنى التقليل، وقد يخرج مع المضارع عن معنى التقليل فيفيد تحقيقا بدون

([٣٩٩]) انظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص١٧١، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٣، ص١٩، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٠، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٢٣.

([٤٠٠]) سورة العلق، آية (١٥)

([٤٠١]) سورة الأعراف، آية (٨٨)

تقليل، نحو قوله تعالى:"قد نرى تقلبَ وجهك في السماء"[٤٠٢]، أو تدل على التكثير في موضع التمدّح[٤٠٣]، وشرطه في المضارع أن يكون مجرّدا من ناصب أو جازم أو حرف تنفيس، ولا يفصل بينه وبين المضارع إلا القسم.

وعلى اشتراك هذه العلامة مع الماضي إلا أنّ الاعتبار فيها لتمييز الفعل بشكل عام عن أقسام الكلمة، وهذه العلامة لا خلاف عليها أنها لا توالي إلا فعلا؛ "لأنها وُضِعت لمعنى لا يصح إلا فيه، وهو تقريب الماضي من الحال، وتقليل المستقبل"[٤٠٤]، ولا يمكن أن تدخل على اسم، فالكلمة بعدها فعلا ماضيّا أو مضارعا، أمّا تمييز قسم الفعل بعدها فهذا يرجع إلى علامات أخرى قد تكون أكثر تلازما لكلّ منهما.

ثانيّا: العلامات التصريفيّة

١- الصيغة

تنبني صيغ المضارع "بزيادة حرف المضارعة على الماضي فإن كان مجرّدا على (فَعَلَ) كسِرت عينه أوضمّت أو فتِحت"[٤٠٥]، "وإن كان على فعِل فتِحت عينه أو كسرَت إن كان مثالا"[٤٠٦]، "وإن كان على فَعَلَ ضمَّت"[٤٠٧]، وبهذه الصياغة كانت الأبواب الستة في الثلاثي المجرّد التي خصّها الصرفيون بالدراسة والتفصيل من حيث التعدي واللزوم ومعانيه الدلاليّة، ومن هذه الأبواب الستّة، تُعرف صيغ الفعل وخصائصه الصرفيّة من حيث التعدي واللزوم وأصل الصحيح والمعتل ومعانيه الدلاليّة، غير أنّ ما يهمّنا هنا صيغ المضارع التي تتميز عن صيغ الأفعال الأخرى وهي ثلاثة: يَفعَل، ويفعُل، ويَفعِل، فهذه صيغ المضارع الثلاثي التي يتميز بها.

أمّا ما زاد عن الثلاثي سواء كان رباعي الأصل أو مزيدا فإن مضارعه ينبني بكسر ما قبل آخره إلا إذا كان أول ماضيه تاء زائدة فإنها لا تتغير، نحو: تعلّم: يتعلّم، أو وما أدغمت لامه

---

(٤٠٢) سورة البقرة، آية (١٤٤)
(٤٠٣) انظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر**،ج٣، ص١٩.
(٤٠٤) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص٤٩.
(٤٠٥) الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج١، ص١١٤.
(٤٠٦) المصدر السابق، ج١، ص١٣٤.
(٤٠٧) المصدر السابق، ج١، ص١٣٧.

نحو: احمرّ: يحمرّ[٤٠٨]، وفي هذين الموضعين تنتقل صيغة الماضي إلى المضارع بزيادة حروف المضارعة فقط.

٢- التصريف

الأصل في الأفعال التصريف فالفعل تتغير صيغته بتغير صيغة الزمن فيكون ماضيّا، ومضارعا، وأمرا غير أنّ هناك أفعالا معدودة تلتزم صورة واحدة في الفعل لا تخرج عنه، وكما أنّ هناك أفعالا التزمت صيغة الماضي، فإنّ هناك أفعالا التزمت صيغة المضارع ولم يأتِ منها الماضي والأمر[٤٠٩]، وعندما يفقد الفعل هذه الخصيصة وهي إحدى علاماته المهمّة فإنه يُلجأ إلى علامات أخرى لإثبات فعليته، وبالعموم تعدّ الأفعال المضارعة التي التزمت صورة المضارع ولم تخرج عنه نادرة جدا ولم يرد فيها خلاف على فعليتها.

ثالثا: العلامات الموقعيّة

استحقّ المضارع من الأفعال الإعراب لمشابهته للاسم، وهذا الإعراب جعله يتنوع في المواقع الأعرابية بين الرفع، والنصب، والجزم، والمضارع يُجزم إذا سُبق بجازم مثل لم وأخواتها، أو أدوات الشرط، ويُنصب إذا سبق بناصب وهي أدوات النصب، أمّا ارتفاع المضارع فكان فيه كلام كثير بين النحاة حول عامل الرفع فيه[٤١٠]، غير أنّ ما يهمّنا ما يجري على ألسنة المعربين، فيقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، فلا خلاف على رفع المضارع عند تجرّده من الناصب والجازم.

١- الفاعل

إنّ وقوع الفعل موقع المسند يجعله يستلزم فاعلا لا يفارقه، وبموقع الفاعل يُعرف الفعل، ويمتاز أكثر حين يكون الفاعل ضميرا متصلا فهذا لا يكون إلا مع الفعل فكانت علامة مشتركة للفعل تميّزه عن غيره من أقسام الكلمة، "إذا كان فاعل الفعل غير مفرد وجب أحد أمرين: إمّا

---

(٤٠٨) انظر: الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج١، ص١٣٨، وأبا حيّان، **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد ورمضان عبد التوّاب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، ج١، ص١٨٢.

(٤٠٩) انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص١٥، ١٦.

(٤١٠) انظر هذه الآراء: أبا البركات الأنباري، **الإنصاف**، مسألة ٧٤، ج٢، ص٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٣. وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٦، وابن مالك، **شرح الكافيّة الشافية**، ج٣، ١٥١٩، ١٥٢٠.وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٤، ص٣، ٤.

أن يظهر الفاعل، وإمّا أن يتصل بالفعل ضميره"[٤١١]، والفعل المضارع يُسند إلى ما سوى تاء الفاعل، و نا الفاعلين من هذه الضمائر، ولا يُسند إلى تاء الفاعل، ونا الفاعلين التي اختصّت بالماضي، ويسند إلى ياء المخاطبة بخلاف الماضي، وبهذا كانت إحدى علاماته التي يُعرف بها، كما أنّ المضارع يختلف عن الماضي كما بيّنا وعن الأمر كما سنبيّن لاحقا بلزومه النون في آخره إذا لم يسبق بناصب أو جازم، وهذه النون هي علامة إعراب في الفعل المضارع المرفوع عند إسناده إلى ألف الاثنين في الغائب والمخاطب، وواو الجماعة في الغائب والمخاطب كذلك، وياء المخاطبة، وتعرف هذه الأفعال بالأفعال الخمسة، وهذه النون مكسورة بعد ألف الاثنين مفتوحة في الصور الباقية، وتحذف هذه النون عند دخول ناصب أو جازم على المضارع، ويمكن أن نعدّ هذه النون (نون الأفعال الخمسة) علامة للمضارع تضاف إلى علاماته الأخرى التي يُعرف بها عن غيره.

٢- نائب الفاعل

نائب الفاعل أحد المواقع الإعرابيّة الاسميّة، واستلزام الفعل المبني للمجهول له يجعله علامة للفعل أيضا لأنه موقع لا يفارق الفعل رتبة، والكلام عن نائب الفاعل للفعل المضارع المبني للمجهول لا يختلف كثيرا عن فاعل المضارع المبني للمعلوم فكل ما يصلح لفاعل المضارع يصلح لنائبه سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا أو متصلا، وتلحق نون الإعراب في الأفعال الخمسة للمضارع المرفوع ببنائه للمجهول كما هو في المعلوم.

٢- الجزم

اختلف الفعل المضارع عن قسيميه بأنه فعلٌ معربٌ فيكون مرفوعا، ومنصوبا، ومجزوما، ولا يكون مبنيّا إلا إذا اتصلت به نون التوكيد فيبنى على الفتح أو اتصلت به نون النسوة فيبنى على السكون، وانفرد الفعل المضارع باختصاصه بالجزم عن باقي أقسام الكلمة، كما انفرد الاسم بالجر وكان أهم علاماته.

والجزم يدخل المضارع على ضربين الأول بحروف الجزم التي تجزم فعلا واحدا، والآخر بأدوات الشرط التي تجزم فعلين، والفعل المضارع في الحالتين مجزوم لفظا، ومحلا.

([٤١١]) محمّد سعيد صالح ربيع الغامدي، **خصائص الفعل في العربيّة**، مجلة العقيق، مجلد٣٧، ٢٠٠٩م.

وحروف الجزم التي تجزم فعلا واحدا أربعة هي (لم، لمّا،لام الأمر، لا)، و(لَمْ) أهمّ حروف الجزم وعلامة له لأنها أم الباب واستغني بذكرها عن العلامات الأخرى، قال أبو البركات الأنباري في علامات الفعل: "(لَمْ)، وما أشبه ذلك"[٤١٢]، و قال ابن مالك"وتمييز المضارع بـ (لَمْ) مُغنٍ عن علاماته الاخَر، وإن تساوت في الاختصاص به"[٤١٣].

أمّا أدوات الشرط فتدخل على الفعل غالبا و تجزم فعلين الأول يسمّى فعل الشرط، والثاني جواب الشرط، وتجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلا خالصا لما يقتضيه معنى الشرط، ويقع في موقع فعل الشرط وجوابه الماضي والمضارع من الأفعال غير أنّ الجزم لفظا ومحلا يختص بالمضارع فحسب، والأصل في الجزم أن يكون بالسكون، وهذه السكون علامة إعرابيّة وليست سكون البناء، وينوب عنه حذف النون في الأفعال الخمسة، وحذف حرف العلة في الفعل المعتل الآخر، وبهذا المعنى الوظيفي يكون الجزم علامة للمضارع يوسم بها، ويعرف بها قسمه من الأفعال، ويعرف بها الفعل لأنّ الجزم خاص بالفعل كما أنّ الجر خاص بالاسم[٤١٤].

٤- النصب

لمّا كان المضارع فعلا معربا يُرفع، ويُنصب، ويُجزم، وكان لا بدّ لجزمه من عامل وهي الحروف التي ذكرناها آنفا، وكان نصبه كذلك بحروف معيّنة اختصّت لهذه الوظيفة وهي: أربعة منها تنصب المضارع مباشرة دون وجود لحرف ظاهر أو مضمر (أن، لن، إذن، كي والحروف الباقيّة لا تنصب مباشرة بل بأن مضمرة[٤١٥]، وهي: (حتى، لام الجحود، لام التعليل، فاء السببيّة، واو المعيّة، أو)[٤١٦]، وتشترك جميعا في أنها تخلص زمن المضارع للمستقبل المحض، وتسمّى حروف النصب لأنها تدخل على المضارع وتغيّر حالته الإعرابيّة من الرفع إلى النصب، و علامة النصب هي الفتحة ظاهرة، أو مقدرة للتعذر، فتظهر إذا كان الفعل صحيح الآخر، أو معتلا بالواو أو الياء، وحذف النون علامة النصب في الأفعال الخمسة.

---

(٤١٢) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٢٨.

(٤١٣) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص١٦٩.

(٤١٤)انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص٢، وأبا البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٢٨، وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص١٦٩، وابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص١٢٤، وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤٦، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٣، ص١٩، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٢٥.

(٤١٥) وهي على مذهب الكوفيين ناصبة بنفسها ومذهب البصريين بأن مضمرة، أنظر: المرادي، **الجنى الداني**، ص١١٤،١١٥،٥٥٤. ٧٤، ٢٣٢، ١٥٧.

(٤١٦) ألحق الكوفيون ثمّ العاطفة بواو المعيّة التي تنصب المضارع، فتنصب المضارع بأن مضمرة وجوبا، بشرط استقامة المعنى على المعيّة وأن يسبقها النفي أو الطلب كما يسبقان واو المعيّة، أنظر عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٤، ص٣٨٥.

والنصب ليس خاصّا بالمضارع كما هو الجزم، فهو حالة إعرابيّة موجودة بالأسماء، لكنّ ما يميّز النصب بالمضارع أنّ العامل فيه حروف معدودة تخصّه دون غيره وبذلك استحقت أن تكون إحدى علاماته[٤١٧]، واستحق موقع الفعل بعد هذه الحروف أن يكون خالصا للمضارع فامتاز به.

فعل الأمر

تعريفه: فعل الأمر"كلمة دلت على الطلب بذاتها مع قبول ياء المخاطبة[٤١٨]، فيشترط في فعل الأمر أن يدّل على معنى الطلب أو الأمر بصيغته فقط من غير زيادة عليه، لأنّ معنى الطلب قد يتحقق بدخول بعض القرائن على الفعل المضارع مثل لام الطلب، ولا الناهية أو الطلبّية، فالأولى تحمل معنى طلب فعل ما، والثانية تحمل معنى الكف عن فعل شيء ما، وهذه أفعال مضارعة.

ويشترط في الأمر أيضا أن تتّحد دلالة صيغته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة وهي أهمّ علاماته، "فإن أفهَمته كلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل، نحو:صه، أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع"[٤١٩] فإذا دلّ على طلب بصيغته ولم يقبل ياء المخاطبة كان اسم فعل أمر نحو:صه: بمعنى اسكت، ومه بمعنى أترك، فهذه أسماء فعل أمر وليست فعل أمر

أمّا زمن فعل الأمر فهو المستقبل بعد زمن التكلم لأن معنى الطلب يقتضي أنه لم يحصل بعد، ففعل الأمر يجتمع فيه أمرين، "هما: معنى، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه في زمن المستقبل"[٤٢٠].

علامات فعل الأمر

---

(٤١٧) انظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٣، ص١٩، وأبا البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٢٨، أشار إلى إحدى حروف النصب وهي (أن) المصدريّة الخفيفة، وابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص١٢٤.

(٤١٨) الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص١٠١.

(٤١٩) السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٣٠

(٤٢٠) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج١، ص٤٨

إنّ ارتباط فعل الأمر بمعنى الطلب جعل من هذا الدلالة الذاتيّة أهم علاماته التي يتميّز بها ينضـــاف إليها علامات أخرى، وفعل الأمر شـــأنه شـــأن الأفعال الأخرى يتميّز بعلامات إلصاقية، وصرفيّة، ويختلف عنها بأنه لا يحلّ في أي موقع إعرابي لا لفظا ولا محلا.

العلامات الإلصاقيّة

لفعل الأمر علامتان إلصاقيتان تشتركان مع الفعل المضارع، غير أنه يظهر بينهما اختلاف في الاستعمال، فهي بالعموم علامات للفعل لتمييزه عن غيره، وبالاختلاف الذي بينهما يتم تمييز الفعلين عن بعضهما.

١- ياء المخاطبة

ياء المخاطبة علامة لفعل الأمر مشتركة مع الفعل المضارع غير أنها في المضارع تتصل بنون الرفع في الأفعال الخمسة، أمّا في الأمر فيمتنع اتصالها بالنون [٤٢١]، وفي فعل الأمر تشتّد الحاجة إلى هذه العلامة وتتحدّ مع دلالته الذاتية لتدلّ عليه ولاحظنا كيف كان حدّ فعل الأمر:"مجموع شـــيئين لابد منهما، أحدهما أن يدّل على الطلب، والثاني أن يقبل ياء المخاطبة"[٤٢٢]،، فإذا لم يقبل فعل الأمر هذه العلامة فهو ليس بفعل أمر، ومن هنا كانت ياء المخاطبة علامة الأمر التي لا يُستغنى عنها، فكلّ ما يدل على طلب بصيغته ويقبل هذه الياء فهو فعل أمر وبهذه العلامة ردّ على من قال بأنّ(هات) و(تعال) اسما فعلين[٤٢٣]، إذ كلاهما يقبل هذه الياء فتقول فيهما: هاتي، وتعالي.

٢- نون التوكيد

نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة علامة مشتركة بين الأمر والمضارع غير أنّ التوكيد بها في المضـــارع مقيّد بشـــروط، أمّا في فعل الأمر فيؤكد بها بدون تقييد ذلك أن زمن الأمر مســتقبل

([٤٢١]) انظر: ابن مالك، **شـــرح الكافية الشـــافية**، ج٢، ص١٧١،و ابن عقيل، **شـــرح ابن عقيل**، ج١، ص٢٣، و**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٤، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ص١٩، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٠.

([٤٢٢]) ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤٤.

([٤٢٣]) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٢٤

دائما، فيصح توكيده على أي حال، وبجواز توكيده دائما بهذه اللاحقة الصرفيّة وهي نون التوكيد برزت كإحدى علاماته فكلّ ما يؤكد بها بدون شروط فهو فعل أمر[٤٢٤].

٣- نون الوقاية

نون الوقاية علامة مشتركة بين أقسام الفعل وتتصل بفعل الأمر وجوبا عند اتصاله بضمير المتكلم المنصوب نحو: اسمعني، وافهمني، وبهذا اللزوم تكون هذه اللاصقة علامة لفعل الأمر وللفعل بالعموم.

العلامات التصريفيّة

١- الصيغة

يُصاغ فعل الأمر من الثلاثي المجرّد بحذف حرف المضارعة فيه، فإذا كان ما بعد المضارعة ساكنا زيدت عليه همزة الوصل لئلا يُبتدأ بساكن فتكون صيغته على وزن(افعل)، وبهذه الصيغة يُعرف فعل الأمر ويتميّز عن غيره من الأفعال.

٢- التصريف

التصريف سمة الأفعال جميعها على تنوّع أقسامها، والتزام الفعل صورة واحدة لا يخرج عنها فهو من القليل، وكما وجدت كلمات لا تخرج عن صورة الماضي، وكلمات لا تخرج عن المضارع فهناك كلمات التزمت صورة الأمر ومن هذه الأفعال: (هبْ، وتعلَم) وهَبْ: فعل قلبي من أخوات ظنَّ، وتعلَمْ : فعل قلبي أيضا من أخوات "ظن" بمعنى "اِعْلَمْ "فإن كان (تعلَمْ) من (تعلَمَ) "الدال على المعرفة فهو متصرف و(هأ، وهاء) بمعنى خذ، و(عمّ صباحا) بمعنى أنعم صباحا لم يُستعمل منها إلا الأمر، و (هلمَّ) في لغة تميم، ولم تستعمله إلا في صورة الأمر، أمّا الحجازية فهو اسم فعل أمر لا تلحقه الضمائر، و(تعال، وهات)[٤٢٥].

([٤٢٤]) انظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص١٧١، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٢٣، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٣، ص١٩، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٠.

([٤٢٥])انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص١٥، ١٦.

هذه أفعال معدودة لم تخرج عن صـــورة الأمر وعدم تصـــرفها لا يخرجها عن الفعلية حيث استدّل النحاة على فعليتها بقبول علامات الفعل الأخرى بما يخص الأمر أو بعلامات الفعل المشتركة والتي كان أبرزها هنا قبول الضمير البارز فاستدل به على أغلب هذه الأفعال.

ثالثا: العلامات الموقعيّة

فعل الأمر عند البصـــريين مبنيّ لا يدخله الإعراب بأي حال لا لفظا ولا محلا، وعند الكوفيين فعل معرب مجزوم وذكرنا منشأ فكرتهم هذه، والصحيح ما ذهب إليه البصريون لأنّ أصـــل الأفعال البناء، ولا علة لإعراب الأمر"وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال، أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة مَّا بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيّا على أصله في البناء"(٤٢٦)، والسـكون التي في آخر الأمر علامة بناءه وهي أصـل البناء، ويُبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه؛ إذن كلّ فعل يمكن ردّه برد علامة الجزم كما هي هو فعل أمر مثل: ادرسي: لم تدرسي.

الفاعل المخاطب

وإذا كان النحويون قد اختلفوا في بناء فعل الأمر وإعرابه فإنهم اتفقوا على دلالته على الاســتقبال وأنّ فاعله المخاطب؛ ذلك أنّ معنى الطلب يقتضـــي مخاطبا فلا طلب من غائب ولا يطلب المتكلم من نفسـه،واقتضـاء الفعل لفاعل يجعل من الفاعل علامة للفعل، ويمتاز فعل الأمر عن غيره من الأفعال بأنّ فاعله لا يأتي اسما ظاهرا، وإذا كان مفردا ولم يظهر الفاعل فلا بد أن يتصـل بالفعل ضـمير الفاعل، فعدم العلامة هنا علامة على وجود فاعل مفرد، وضـمير الفاعل هنا ضمير مستتر يدّل على فاعل مفرد مذكر إذا خلا فعل الأمر من ياء المخاطبة أمّا إذا وجدت فهي الفاعل المفرد المؤنث، وواو الجماعة تكون الفاعل الجمع المذكر، ونون النســـوة فاعل الجماعة المؤنث، وألف الاثنين الفعل المثنى مذكرا أو مؤنثا.

إنّ ما يميّز فعل الأمر أنّ فاعله لا يأتي إلا ضميرا مستترا للمفرد المذكر ومتصّلا لباقي الفاعلين، واختصـــاصـــه بالمخاطب أيضـــا ما يميّزه عن الأفعال، كما أن فعل الأمر لا يَبنى للمجهول لأنّ معنى الطلب يقتضـي مطلوبا منه فلا طلب لمجهول؛ لذلك لا يأتي معه نائب فاعل بأي شكل، وكذلك لا يقع فعل الأمر جملة خبر لمبتدأ، أو كان وأخواتها، أو إنّ وأخواتها، ولا يقع جملة حال، أو جملة نعت ولهذا هو إنشاء.

(٤٢٦) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، ج٢، مسألة٧٢، ص٥٣٤.

علامات الحرف

تعريف الحرف

الحروف في العربيّة قسمان: حروف الهجاء وتسمّى حروف المباني وعددها ثمانية وعشرون حرفا وهذه الحروف التي تنبني منها الكلمة في اللغة العربيّة، والقسم الثاني: حروف المعاني وهذه الحروف قسيمة الاسم والفعل في القسمة الثلاثيّة التي أجمع عليها نحاة العربيّة، وهذا النوع من الحروف الذي حظي باهتمام النحاة إذ يدخل التركيب ويأتلف مع الكلمات الأخرى ليؤدي معاني صرفيّة ونحويّة يحتاج إليها المتكلم، فما الحرف وما علاماته، وبمَ يختلف عن قسيميه؟

الحرف لغة: "الحرف في الأصل الطرف و الجانب "[٤٢٧]،"ومنه يُقال حرف الجبل أي طرفه"[٤٢٨]، وسميّ الحرف في اللغة بهذا الاسم"لأنه يقع طرفا مما يدخل عليه[٤٢٩]".

وانطلاقا من هذه المعاني اللغوية للحرف، يبدو أن الحرف سمي كذلك لأنه طرف في الكلام وفضلة، ولا يتم معنًى وبناءً إلا بانضمامه إلى غيره.

الحرف اصطلاحا: غلب على تعريف الحرف اصطلاحا انتفاء دلالات قسيميه الاسم والفعل، ذلك أنّ النحاة نهجوا في وضع حدودهم لأقسام الكلمة النهج المنطقي الذي يقتضي بتمييز القسم الأكبر ثمّ الأصغر فالأصغر، وعرفنا أنّ الاسم القسم الأكبر من حيث تنوع دلالته ومن حيث شيوعه في الاستخدام بحكم صلاحيته لأن يكون أحد طرفي الجملة، يليه الفعل الذي ينبني فيه أحد طرفي التركيب، أما الحرف فلا يأتلف منه كلام، والحروف عددها محدود بالمقارنة مع الأسماء والأفعال، فلمّا عُرف وتميّز الاسم والفعل صار تمييز الحرف متحصّلا، ويمكن تقسيم تعريفات النحاة للحرف كالآتي:

١- التعريف بالضد، والتعريف بالضد يتمّ بنفي صفات الضد المعروف ليُعرف الضد المقابل فبضدها تُعرف الأشياء، قال سيبويه في تعريفه:"ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمَّ، وسوفَ، ولام، وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها"[٤٣٠]، ومعنى كلام سيبويه أنّ دلالة الحرف تتحقق بانتفاء دلالة الاسم والفعل، وأردف كلامه بالتوضيح بالمثال.

([٤٢٧])ابن منظور، **لسان العرب**، مادة(حرف)
([٤٢٨]) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٢٨
([٤٢٩]) ابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**،ج١، ص١٧٨.
([٤٣٠]) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٢.

ولا يبتعد تعريف ابن الحاجب عن هذا إذ قال:"الكلمة إمّا أن تدّل على معنى في نفسها أولا، الثاني الحرف"[٤٣١]، فنفي دلالة المعنى بنفسه يبيّن دلالة الحرف وهي المعنى بغيره.
و عرّفه ابن السراج:"الحرف ما لا يجوز أن يُخبر عنه كما يخبر عن الاسم...ولا يجوز أن يكون خبرا"[٤٣٢]، فبنفي الإخبار عنه الذي يخصّ الأسماء، وبنفي الإخبار به والأفعال يخبر بها عُرفت صفات الحرف بعدم الأخبار به، والأخبار عنه.

وكذلك اعتمد تعريف أبو البركات الأنباري على الضدّ فقال في تعريفه للحرف:"ما جاء لمعنى في غيره"[٤٣٣]، حيث إنّ المعنى في الاسم والفعل لكلّ واحد في نفسه، والفعل ضد ذلك معناه في غيره.

٢- التعريف بالماهيّة: لا يبتعد تعريف الحرف بخصائصه الذاتيّة عما سبق من نفي دلالات الاسم والفعل عنه المعرَّف، غير أنّ تعريف الحرف هنا لا يخضع لمقارنة مع غيره، قال الزجاجي:"الحرف ما دلّ على معنى في غيره"[٤٣٤]، وانتقده البطليوسي لأن في الأسماء ما معناه في غيره نحو أسماء الاستفهام و الشرط، والأسماء الموصولة[٤٣٥] وجاء تعريف ابن يعيش أكثر إحكاما فقال:"الحرف لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه"[٤٣٦]، ولفائدة هذا التحديد أضاف ابن فلاح اليمني كلمة (فقط) ليكون تعريف الحرف عنده:"كلّ كلمة دلت على معنى في غيرها فقط"[٤٣٧]، احترازا من دخول الأسماء التي تدّل على معنى في نفسها وفي غيرها، وعلى صحة هذا القيد إلا أنّ التعريف الشائع للحرف بين النحاة: "كلمة دلت على معنى في غيره"[٤٣٨].

---

(٤٣١) الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج١، ص.١٤
(٤٣٢)ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٤٠.
(٤٣٣) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٢٨
(٤٣٤) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٥٤.
(٤٣٥) البطليوسي، **الحلل في إصلاح الخلل**، ص٧٤
(٤٣٦) ابن عصفور،**المقرّب**، ج١، ص٤٦.
(٤٣٧) ابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص١٧٢، وبهذا الشكل حدّ المرادي الحرف، انظر: **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص٢٠، والفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص١٠٢.
(٤٣٨) التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**،ج١، ص٦٥١.

علامات الحرف

أجمع النحاة أن علامات الحرف تتحقق بانتفاء علامات الاســـم والفعل، نقل ابن فارس عن أقوال النحاة "الحرف ما خلا من دليل الاســـم والفعل"[٤٣٩]، و قال ابن فلاح اليمني في خواص الحرف: "وكلها سـلبيّة"[٤٤٠] بمعنى أنها ضـد علامات الاسـم والفعل وعلل ذلك بقوله: "إنما جُعِل عدم العلامة له علامة، لأنه يمتاز عن قســـيميه، بدليل لو كان معك ثلاثة أثواب، وعلمت اثنين منها لم تحتج إلى أن تعلم الثالث"[٤٤١].

وقال السيوطي:"الحرف لا علامة له وجودية بل علامته ألا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل"[٤٤٢]، وكلّ كلام النحاة في خواص الحرف وعلاماته لم يخرج عن هذه الحقيقة بأنّ علامات الحرف تتحقق بانتفاء علامات الاسم والفعل[٤٤٣]، وهذا معنى كلام الأخفش في حدّه للحرف: "مالا يحسن له الفعل، ولا الصفة، ولا التثنية، ولا الجمع، ولم يجز أن يتصرّف فهو حرف"[٤٤٤]، وأراد بذلك أن ينفي عن الحرف علامات الاسم والفعل ليتميّز الحرف.
وبنفي علامات الفعل عن الاسم نستطيع أن نجمل أهمّ علامات الفعل الرئيسيّة وهي:

أولا: انتفاء استقلالية المعنى

إذا كان الاسم يدّل على معنى بذاته وهذا المعنى محسوس أو غير محسوس، والفعل يدّل على معنى كامن في الحدث المقترن بزمان، فإن الحرف:"ما دل على معنى في غيره [٤٤٥]، بل هو يكتسب المعنى من التركيب في الجملة، ولا يعني هذا أنه لا يؤدي معنى في الجملة، لكن هذا المعنى يظهر في غيره، وأوضـح ابن يعيش هذا فقال:"وقولنا دلت على معنى في غيرها فصـل ميزه من الاسم والفعل، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره "[٤٤٦].

وفسّـــر المرادي معنى"دلالة الحرف على معنى في غيره "إن دلالة الحرف على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلق ألا ترى أنك إذا قلت "الغلام" فهم منه التعريف، ولو قلت (أل) مفردة لم يفهم منه معنى، فإذا قرن بالاسم أفاد التعريف"[٤٤٧].

([٤٣٩]) ابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٧.
([٤٤٠])ابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص١٧٦.
([٤٤١]) المصدر السابق، ج١، ١٧٦.
([٤٤٢]) السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٣٩.
([٤٤٣])انظر: كلام ابن هشام في كتابه **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٥، و ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٢٤.
([٤٤٤]) ابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٧.
([٤٤٥]) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٥٤.
([٤٤٦]) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٨، ص٢.
([٤٤٧]) المرادي، **الجنى الداني**، ص٢٢.

و هذا يعني أنّ دلالة الحرف على معنى متوقفة على دخول هذا الحرف في تركيب من تراكيب الكلام المفيد، ولا يظهر معنى الحرف بشـــكله الانفرادي دون الانضـــمام إلى كلمات أخرى، فمثلا حروف الجر: من، إلى، عن...، هذه الحروف تحمل معنى كامن فيها لكنّ هذا المعنى لا يظهر إلا إذا دخلت تركيب فيظهر المعنى ليفيد غيرها، فالدلالة اللغوية المســتفادة من الحروف تظهر على غيره وتفيد غيره.

إنّ انتفاء دلالة الحرف على معنى بذاته خلافا للاسم والفعل فكلاهما يدل على معنى في ذاته جعل من هذه القيمة الخلافية علامة مميّزة للحرف يفترق بها عن قسيميه.

ثانيّا: انتفاء البنيّة الاشتقاقيّة

إذا كان التمييز بالمعنى خطوة مهمّة إلا أنّ هذه الخطوة لا تكتمل إلا بالتمييز بالمبني، والمبنى الصرفي هيئة حاصلة للكلمات التي تخضع لبنيّة معجميّة وهي الأفعال ومعظم الأسماء، وتتميّز الأفعال بأنّ بنيتها مرتبطة بالزمن، وتنفك بنية الأســـماء عن الزمن، أمّا الحرف فيخرج من هذا التمييز، فلا يخضـــع لبنية اشـــتقاقيّة خاصـــة وبالتالي لا يرتبط بزمن لأنّ ارتباط الزمن مقرون ببنيّة خاصة كما الأفعال.

وإذا كانت بعض الأســـماء لا تخضـــع لهذه البنيّة الاشـــتقاقية وبالتالي تفتقد إلى المعنى المعجمي مثل الضـمائر، وبعض الكلمات الأعجميّة، فإنّ هذه الأسـماء عوّضـت عن هذا النقص بالمعنى الدلالي الذي اكتسـبته بالتواطؤ والاسـتعمال، فكان لها معنى مسـتقل شـأنها شـأن باقي الأسماء، أمّا افتقار الحرف للمعنى المستقل ولبنية صرفيّة مقرونة بزمن أو منفكة جعل منه قسما خاصا يختلف عن قسيميه بانتفائه لأهم علامتهما، وهذا الانتفاء كافٍ لتحديده؛"لأنّ عدم العلامة علامة"(٤٤٨).

(٤٤٨)حسن الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي**، ص١١٢.

ثالثا: انتفاء الإسناد

كان التركيب الإســـنادي محلّ عناية النحويين فمنه يتحقق الكلام المفيد الذي يحســـن السكوت عليه، وانشـغل النحاة بتحليل هذا التركيب الذي تتحقق به الجملة فوجدوا أنه يتكوّن من طرفين المسند، والمسند إليه، وكان هذا التركيب حاضرا في قسمتهم الثلاثيّة، فوجدوا أنّ الاسم صالحا لأن يكون مسندا، ومسندا إليه، والفعل لا يكون إلا مسندا، أمّا الحرف فلا يكون مسندا أو مســندا إليه، قال ابن الســرّاج في تعريف الحرف: "هو الذي لا يجوز أن يخبر عنه، ولا يكون خبرا"(٤٤٩) فالاســـم هو الذي يجوز أن يخبر عنه، ويجوز أن يكون خبرا، والفعل لا يكون إلا خبرا، أمّا الحرف فلا يكون أي الطرفين، وبهذا تميّز عن قسـيميه، ذكر ابن مالك أنّ "الكلمة إن لم تكن ركن الإسـناد فهي الحرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلت الإسـناد بطرفيه فهي اسـم، وإلا فهي فعل"(٤٥٠)، وجاء في الأشـباه والنظائر"إنّ الاسـم يُخبر به ويخبر عنه، والفعل لا يكون إلا مخبرا به، والحرف لا يخبر به ولا يُخبر عنه"(٤٥١).

وبكون الحرف لا يصـلح أن يكون ركنا أسـاسـيّا في التركيب هذا يعني أن التركيب لا يختّل عند حذفه، وبحذفه يفقد التركيب المعنى الذي جاء به لكنة يظل صـــالحا لأن يكون تركيبا سليما، مثلا: أأنت طالب؟ جملة استفهاميّة تحمل معنى الاستفهام الذي أوجده حرف الاستفهام، ولو حذفنا هذا الحرف تصـــبح الجملة: أنت طالب، جملة خبريّة، فبحذف الحرف تغير معنى الجملة لكنّ تركيب الجملة لم يختل وبقيت جملة مفيدة.

---

(٤٤٩)ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٤٠.
(٤٥٠) ابن مالك، **شرح التسهيل**،ج١، ص٥.
(٤٥١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص١٣١.

الفصـــــل الثالـث
أثر الاستدلال بالعلامة في النحو العربيّ

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:أثر العلامة في ترجيح بعض مسائل الخلاف النحوي.

المبحث الثاني: أثر العلامة في تيسير النحو وتعليمه.

أثر العلامة في ترجيح بعض مسائل الخلاف النحوي

إذا كان نحاة العربيّة الأوائل قد أجمعوا على قسمة ثلاثيّة للكلمة؛ فإنهم قد ارتكزوا على العلامة لتحقيق مطلبهم هذا، فهي الحدّ الفيصل في هذا التقسيم، واتفقوا على أنّ ما يفصل بين الأقسام الثلاثة علامات كلّ قسم، فللاسم علاماته، وللفعل علاماته، وتتحقق علامات الحرف بانتفاء علامات القسمين، ويُفترض بعد هذا الاتفاق أن يتحقق مقصدهم في تمييز أقسام الكلمة بوساطة علامات كلّ قسم، إلا أن خلافا حصل بينهم، فوجدناهم يختلفون في اسمية بعض الكلمات أو فعليتها أو حرفيتها، كما تعرّضت بعض علامات القسم الواحد للخلاف، فأقرها بعضهم، ورفضها آخرون، فما منشأ هذا الخلاف وما أسبابه؟

أولا: أسباب الخلاف النحوي في العلامة

لا خلاف أنّ العلامة وسيلة مهمّة لتمييز أقسام الكلمة بعضها من بعض، لكنّ بعض هذه العلامات نال اعتراضا من النحاة، فنشأ عنه عدم قبول هذه العلامة ضمن علامات الصنف الواحد، أو قبول العلامة وخروج مالا يقبلها من الكلمات عن هذا الصنف، والحقيقة أنّ العلامات على تعدّدها كلها صالحة لتمييز أقسام الكلمة – بتفاوت بينها – ولكنْ يأتي الخلاف بسبب الاختلاف في فهم حقيقة العلامة وظيفتها، ويمكن أن نرجع هذا الخلاف للأسباب الآتية:

١- الخلط بين الحدّ والعلامة

سلك النحاة الأوائل لتوضيح مصطلحاتهم التي أقرّوها بهدف تمييزها من غيرها طرقا عدّة باختلاف أغراضهم ومقاصدهم، فوجد بعضهم أنّ هذا يتحقق بدلالات المعرَّف الذاتيّة، ووجد آخرون أنّ العلامة أو الخاصيّة تستطيع أن ترسم خصائص المعرَف وتدّل عليه وتميّزه من غيره، وإذا كانت كلّ هذه الاعتبارات صالحة لتوضيح المعرّف وتمييزه من غيره إلا أن الخلاف حصل بسبب الخلط بين الحدّ والعلامة أو الخاصّة، فكلاهما صالح للتعريف والتمييز إلا أنّ هناك اختلافا بينهما.

الحد هو التعريف قال الفاكهي في الحدود النحوية:"اعلم أنّ الحد والتعريف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميّز الشيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك

إلا ما كان جامعا مانعا"[٤٥٢]، وهو"الدال على حقيقة الشيء"[٤٥٣]، فيكون رسمه بذكر خصائصه الذاتيّة إذ يتعلق بحقيقة الشيء، وهذا يتطلب التماس العلاقة المضمرة التي تسمى الإدراك،"ويشترط فيه الاطراد والانعكاس"[٤٥٤].

أمّا العلامة أو الخاصيّة فتكون بملاحظة الخصائص الشكلية والمعنوية الملازمة للشيء، ويوصف التعريف بها بأنه "مطرد غير منعكس"[٤٥٥] ذكر الصبّان أنّ "العلامة يجب اطرادها أي وجود المعلّم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أي انتفاؤه"[٤٥٦].

وفرق ابن فلاح اليمني بين الحدّ والخاصّة حين تناول حدّ الاسم فقال: "وحدّ الاسم شامل لجميع آحاده، ولذلك يطرد وينعكس، وأمّا خاصته فإنها تعرّفه بأمر خارج عن حقيقته فيطرد ولا ينعكس"[٤٥٧].

ومن الأمثلة على اعتبار العلامة موضع الحدّ ما جاء به المبرّد عندما حدّ الاسم فقال:"وتعتبر الأسماء بواحدة: كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"[٤٥٨]، وعلى أهميّة كلام المبرّد هذا إلا أنّ الاعتراض عليه جاء من أنه جعل العلامة فيه موضع المطرّد المنعكس فكل اسم يجب أن يقبل حروف الجر وإذا لم يقبلها فهو ليس باسم، فكان جواب الذحاة أنّ من الأسماء لا يدخل عليها حروف الجر مثل كيف، وإذا، وصه،...[٤٥٩]

إذن فالفرق بين الحدّ والعلامة أو الخاصة أن الحدّ يشترط فيه الاطرّاد والانعكاس، والعلامة وإن كان يتطلب فيها الاطرّاد إلا أن الانعكاس ليس شرطا فيها "[٤٦٠]؛ لذلك أينما اشترط في العلامة الانعكاس فإنّ الخلاف حاصل، فمثلا: كلّ ما يدخله أل التعريف اسم ولا يقال كلّ ما لم

([٤٥٢]) الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص٤٩
([٤٥٣]) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٤٦.
([٤٥٤]) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١، ص٢٤.
([٤٥٥])انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١، ص٢٤، فقد ناقش قضية الاطراد والانعكاس وفرّق بين الحد والعلامة
([٤٥٦]) الصبان، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني** ،ج١، ص٧٠، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١، ص٢٤
([٤٥٧])ابن فلاح اليمني، **المغني في النحو**، ج١، ص٨٦.
([٤٥٨]) المبرّد، **المقتضب**، ج١، ص١٤١.
([٤٥٩]) انظر: ابن فارس،**الصاحبي**، ص٨٥.
([٤٦٠]) الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج١، ص٢٨

تدخله الألف واللام ليس باسم؛ لأنّ هناك أسماء لا تدخلها الألف واللام مثل الضمائر وبعض المبهمات والأعلام وغيرها ولا خلاف على أسميتها.

٢- تعدّد العلامات

لمّا وجد نحاة العربيّة أنّ العلامة اللغوية و سيلة مهمّة للتمييز بين أقسام الكلمة والتفريق بينها، قدّم كلّ نحوي عددا من العلامات التي يراها من وجهة نظره حدّ الفصل بين الأقسام، ونظرا لتنوّع القسم الواحد فقد تعدّدت علامات الاسم والفعل وخاصة الاسم بتنوع الأسماء، فكانت بعض العلامات تصلح لبعض الأسماء ولا تصلح لأخرى، وكان تنوّع العلامات لتشمل كل أقسام الصنف الواحد فما لا يقبل هذه العلامة أو تلك فهو يقبل علامة أخرى يمتاز بها عن غيره حتّى أننا نجد كلمات لا تقبل إلا علامة واحدة، وهذا التعدّد أوجد خلافا عند بعض النحاة الذين فهموا أن هذه العلامات جامعة لكلّ ما يندرج تحت الصنف الواحد، قال الأشموني: "قولهم في علامات الاسم والفعل يُعرف بكذا وكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع، أي: كلّ واحد علامة بمفرده، لا جزء علامة"[٤٦١]، فلا يشترط اجتماع كل العلامات في الصنف الواحد، ويكفي أن يتميّز الصنف الواحد بقبول إحدى العلامات.

٣- شروط العلامة

وظيفة العلامة في الاستدلال على المعلم بها، ونتيجة لتعدّد العلامات للصنف الواحد تبعا لتنوّع القسم الواحد، فإن هذه العلامات أصبحت محكومة بشروط عدّة لتقوم بوظيفتها التي جُعِلت لها ولكي لا تخرج عن دور التمييز إلى ضد ذلك وهو خلق اللبس والخلاف في صنف الكلمة وفي معناها الصرفي والنحوي، فإن هذه العلامات يُلاحظ في تطبيقها أمور عدّة:

١- لا يجوز أن تدخل علامات الصنف الواحد على الأصناف الأخرى، فهذا ممّا يسبب اللبس، فهذه العلامات على تعدّدها اختص كلّ منها بقسم واحد من أقسام الكلمة وبها تميّز عن غيره، فمثلا لا يجوز أن يدخل التنوين أو حروف الجر على الفعل، كما لا يجوز أن تدخل ضمائر الرفع المتصلة على الاسم، وأينما دخلت علامات هذا الصنف على غيره فإنّ الخلاف حاصل وهو خلاف حادّ ويحتاج إلى حجّة قوية للحكم على صنف هذه الكلمات التي تتردّد بين أكثر من قسم نتيجة قبولها لعلامات القسم الآخر.

٢- لا يشترط في الكلمة أن تقبل كلّ علامات الصنف الذي تندرج تحته، وعدم قبول العلامة ليس دليلا على انتفاء حقيقة الشيء، فمثلا تعدّدت علامات الاسم بتنوّع الأسماء وتعدّدها "فالعلامة قد

([٤٦١])الأشموني، **شرح الأشموني**، ج١، ص٢٠.

تصـــلح لبعض منها، ولا تصـــلح لبعضٍ آخر"[٤٦٢]، فمثلا لا تقبل كلّ الأســـماء النداء، أو (أل التعريف)، أو التنوين ولا يضـــير عدم قبولها لبعض العلامات ولا يخرجها من صـــنفها فيكفي لتمييز القسم الواحد من أقسام الكلمة أن يقبل إحدى علاماته.

٣- اجتماع أكثر من علامة في الصـــنف الواحد محكوم بنوعيّة العلاقة بين العلامات المجتمعة، فإذا كانت علاقتهما مشابهة من حيث المعنى الذي تضفيه هذه العلامة على الكلمة فلا يجتمعان، كما في التعريف والإضافة، وإذا كان اختلافا متضادا فلا يجتمعان أيضا، كما في التنوين الذي يفيد تنكيرا، و(أل) أو الإضـــافة اللذان يفيدان تعريفا، أمّا إذا كان اختلافا دون تضـــاد فيجوز اجتماعهما كما يجتمع التنوين أو التعريف مع التصـــغير، والجر مع التعريف، والأمثلة على هذا كثيرة لأنّ غالبيّة العلامات مختلفة دون تضاد بينها.

ثانيا : مظاهر الخلاف النحوي بسبب العلامة

اتخذ النحاة العلامة اللغوية و سيلة للتفريق بين أقسام الكلمة فوجدوا أنّها و سيلة التمييز والتفريق بينها، وبهذا تقوم العلامة بوظيفتها التي وُضِعت لها، غير أنّ العلامة في بعض الأحيان غدت سببا في اختلاف النحاة نتيجة للأسباب التي ذكرناها سابقا ويمكن أن نقسّم هذا الخلاف إلى قسمين باعتبار النتيجة التي أدى إليها الخلاف في العلامة:

أ- رفض العلامة أو الحدّ

كان من أســـباب عدم تفريق النحاة بين وظيفة العلامة، ووظيفة الحدّ والخلط بينهما أن نجد عددا من النحاة يستبعد بعض علامات الصنف الواحد وينفي صلاحيتها في التفريق والتمييز بحجة أنّ بعض الكلمات لا تقبل هذه العلامة أو تلك والأمثلة على هذا كثيرة منها:

١- ما ذهب إليه ابن فارس في قوله: "الاسم ما صلح أن ينادى خطأ أيضاً لأنَّ كيف اسم، وأين، وإذا، ولا يصلح أن يقع عليها نداء"[٤٦٣].

٢- اعتراض البطليوســي على حدّ الزجاجي الذي قال فيه:"الاسـم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا، أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول"[٤٦٤]، فأجاب البطليوســـي بأنه"لا يصـــح على الإطلاق، لأننا نجد من الأسماء مالا يكون فاعلا أو مفعولا"[٤٦٥].

([٤٦٢]) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج١، ص٢٩.
([٤٦٣]) ابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٥.
([٤٦٤]) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٤٨.
([٤٦٥]) البطليوسي، **الحلل في إصلاح الخلل**،ص٥٩، ٦٠.

٣- كلام ابن فارس حين اعترض على الحد القائل بأنّ"الاسم المحدّث عنه"فقال"لأنّ كيف اسم ولا يجوز أن يحدَّث عنه"[٤٦٦]

إنّ الاعتراض الذي نال هذه العلامات وعلامات أخرى منشـــؤه الطلب من العلامة ما يقوم به الحدّ الذي يشـمل جميع أجزاء المحدود، ويمنع دخول شـيء ليس منه عليه؛ ولذلك سـميّ جامعا مانعا، أمّا العلامة وإن كان بعضـــها قريب للحدّ لكن لا يشـــترط فيها أن تســـتغرق كل أجزاء المحدود"[٤٦٧]

٤- اعتراض بعض النحاة على علامة (تاء التأنيث السـاكنة) وقولهم إنّ هذه التاء ليسـت خاصـة بالفعل، والدليل اتصالها ببعض الحروف مثل(لا، ثمَّ، ربّ)[٤٦٨]، وأضاف بعضهم(لعلّ)[٤٦٩]

٥-اعترض الكوفيّون على نون الوقاية كإحدى علامات الفعل بأن قالوا : نون الوقاية قد دخلت على الاسـم في نحو "قدني وقطني"، وكانت النتيجة أن رفضـوا حجة البصـريين وقولهم بفعليّة (أفعل في التعجّب)، ورأى أبو البركات الأنبا ري : أن ما اعتر ضوا به ليس بـصحيح لأن(قدني وقطني) من الشاذ الذي لا يعرج عليه فهو من الشذوذ بمنزلة (مئي، وعئي)"[٤٧٠].

ب- الاختلاف في صنف الكلمة

إنّ رفض إحدى علامات الصـــنف الواحد يمكن أن يعوّض عنه بعلامة أخرى، فأغلب الكلمات تقبل أكثر من علامة في آنٍ واحد، إلا أنّ الخلاف بســـبب العلامة الذي يؤدي إلى تردّد الكلمة بين صـــنفين نتيجة لقبولها إحدى علامات ذلك الصـــنف، فهذا من الإشـــكالات النحوية الصعبة التي تتجاوز الخلاف في التقسيم إلى العلاقات الصرفية والنحوية اللاحقة ممّا يؤدي إلى اللبس، واللغة الملبسة لا تصلح للتواصل والتفاهم، ومن أمثلة الخلاف النحوي في صنف الكلمة والذي سببه علامات تصنيف الكلمة نتيجة لعدم قبول الصنف لأهم علامات صنفه وانجذابه إلى علامات الصنف الآخر:

([٤٦٦]) ابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٣.
([٤٦٧]) انظر: المصدر السابق، ص٦٢.
([٤٦٨]) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، المسألة١٤،ص١٠٤.
([٤٦٩]) انظر: المرادي، **الجنى الداني**، ص٥٨.
([٤٧٠]) المرادي، **الجنى الداني**، ص١٣١.

١- أفعل في التعجب

للتعجّب صيغتان قياسيتان: **"ما أفعلَ"**، و**"أفعلَ به"**، مثل: ما أطول الرجل!، وأحسن به رجلا!، ووقع الخلاف على صيغة (أفعل) في التعجّب، فعدّها البصريون فعلا ماضيا غير متصرف، ووجد الكوفيون أنها اسم نتيجة لقبولها بعض علامات الأسماء.

و من الأدلة على أنه فعل برأي البصريين "أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو: "ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم"(٤٧١).

واحتج الكوفيون فيما يذكر أبو البركات الأنباري على اسميته بجموده، وعدم تصرفه تصرف الأفعال، وبتصغيره، والتصغير خصائص الأسماء، ورفضوا قول البصريين بأنه إنما صغر لجموده، فأشبه الاسم من هذه الناحية، قالوا: إن هذا ينتقض بليس وعسى وصيغة أفعل به في التعجب، فهذه جميعها جامدة، ومع ذلك لا يجوز تصغيرها ولو كان الجمود يبيح التصغير لجاز تصغيرها(٤٧٢)، وتمسك البصريون في أن بناء (أفعل) على الفتح دليلا على أنه فعل ماض، "ولولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه، لأنه لو كان اسما لارتفع لكونه خبرا ل (ما) على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح آخره دل على أنه فعل ماض"(٤٧٣)

وقال أبو البركات الأنباري:"والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدل به الكوفيون ففاسد"(٤٧٤)

إن قبول هذه الصيغة لبعض علامات الاسم، واستغناءها عن بعض علامات الفعل جعل أمرها محيّرا للنحاة، وهذا دليل أهميّة العلامة في التصنيف، ومن هذا المنطلق عدّها تمّام حسّان وتلميذه الساقي في قسم أسمياه الخوالف، فقال تمّام حسّان: "أن خالفة التعجب ليست إلا أفعل التفضيل تنوسي فيها هذا المعنى، وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد...ولكن هذه الصيغة بتركيبها الجديد أصبحت مسكوكة"(٤٧٥)، بمعنى أنها اكتسبت صفات جديدة لا تشبه الأسماء ولا الأفعال.

---

(٤٧١) أبو البركات الأنباري،**الإنصاف**، المسألة الخامسة عشرة، ص١٢٩.
(٤٧٢) انظر: المصدر السابق، المسألة الخامسة عشرة، ص١٢٨.
(٤٧٣) المصدر السابق، المسألة الخامسة عشرة، ص١٣٧
(٤٧٤) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٧٨.
(٤٧٥) تمّام حسّان، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ص١١٤.، والساقي، **أقسام الكلام العربي**، ص٢٥٠.

ولعلّ رأي المخزومي في هذه المسألة يستأهل الذكر إذ أقرّ بفعلية (أفعل) في(ما أفعله) و(أفعل) في (أفعل به)، "فهما من المواد الفعلية التي بنيت على هذه الصورة المخصوصة، ولكن باستعمالها الجديد في التعجب جمدت، وفقدت دلالة الفعل وعلاماته "[٤٧٦]، وذهب مذهبه السامرائي بأن "هذا (الفعل) من الأفعال الخاصة غير المتصرفة التي جاء بناؤها لتكون مادة صالحة للإعراب عن التعجب"[٤٧٧].

٢- نِعْمَ، وبِئْسَ

(نعم، بئس) اختلف في فعليتها أو اسميتها، فقال البصريون بأنهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان، وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفرّاء أنهما اسمان ودليلهم على ذلك دخول حرف الجر عليهما نحو: ما زيد بنعم الرجل، وقولهم:"نعم السير على بئس البعير"، ودليلهم الآخر دخول النداء عليهما نحو:"يا نعم المولى ويا نعم المصير"، ومنهم من قال بأنّ الدليل على إسميتهما عدم التصرّف، والتصرف من خصائص الأفعال[٤٧٨].

أمّا دليل البصريين على فعليتهما فكان ارتباط ضمير الرفع المتصّل بهما فيقال "نعما رجلين، ونعموا رجالا"، ودليلهم الآخر قبول تاء التأنيث الساكنة وبدخول هذه التاء عليها استدل على فعليتها ردّا على من قال باسميتها[٤٧٩].

نلاحظ أنّ العلامة كانت منشأ الخلاف بين النحاة بسبب قبول هذه الكلمات لعلامات الصنف الآخر، وعدم قبول بعض علامات صنفها، فقد قبلت نعم وبئس بعض علامات الاسم الرئيسية كالجر، والنداء، وتخلت عن أهم علامات الفعل وهي التصرّف، وبذلك تردّدت بين الاسميّة والفعليّة، ومثل هذا الخلاف يكون الحكم فيه بقبول هذه الكلمات لإحدى علامات الصنف الواحد دون أن يدخل هذا القبول شك أو تأويل، ولا يضير أن تتخلى الكلمة عن بعض علامات صنفها فيكفي أن تقبل إحداها، و(نعم، وبئس) تخلت عن علامة التصرّف وهو من أهم العلامات لكنها قبلت إحدى أهم علامات الفعل الماضي وهي تاء التأنيث الساكنة، وقبولها لبعض علامات الاسم كان فيه كلام بين الشذوذ و التأويل بالحذف أو التقدير.

([٤٧٦]) مهدي المخزومي، **في النحو العربي**، ص ٢١٥، ٢١٦.
([٤٧٧]) إبراهيم السامرّائي،**الفعل زمانه وأبنيته**، ص٣٦.
([٤٧٨]) انظر: أبا البركات الأنباري، **الإنصاف**، المسألة١٤، ص٩٧، و السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص١٧
([٤٧٩])انظر: المصدر السابق، المسألة ١٤، ص١٠٤.

٣- حبّذا

حبّذا من صـــيغ المدح، ويتناولها النحاة في باب نعم وبئس، واختلف في صـــنفها كما اختلف في نعم وبئس، فمن النحاة من عدّها فعلاً ماضياً، ومنهم من عدّها اسما فصارت عندهم اســـما مبتدأ وما بعده خبر، و الرأي الأول مذهب الفارســـي، وابن برهان، وابن خروف، وابن مالك(٤٨٠)، والثاني مذهب المبرّد في مقتضـبه(٤٨١)، وابن السـراج في أصـوله(٤٨٢)، ووافقهما في ذلك ابن عصفور(٤٨٣).

واســـتدّل الذين قالوا بفعليتها بســـبق الفعل في اللفظ إذ الأصـــل في حبّذا قبل التركيب: "حَبُب ذا، فلما اجتمع متحركان من جنس واحد حذفوا حركة الأول، وأدغموه في الثاني استثقالاً لاجتماعهما متحركين، فصار "حبَّ" وركبوه مع "ذا" فصار بمنزله كلمة واحدة(٤٨٤)، فكان أصل التركيب فعلا وفاعلا بإقرار الفريقين، وهي باقية على فعليتها بعد التركيب(٤٨٥)، ودليلهم الثاني التصريف في نحو "لا يحبذه بما لا ينفعه"(٤٨٦)، والتصريف خصائص الأفعال.

أما القائلون بالاسـمية فيها فاسـتدلوا بقوه الاسـم وضـعف الفعل، "فلمّا ركب أحدهما مع الآخر كان التغليب للاسم الذي هو الاسم دون الأضعف الذي هو الفعل"(٤٨٧)، وكثرة النداء(٤٨٨)، والنداء علامة الاســم، وقد أجمع الفريقان، القائل بالاســمية، والقائل بالفعلية على أنها تضــاهي المثل(٤٨٩)وأنّ السلوك التركيبي فيها واحد لا يتغّير.

نلاحظ أن حجج النحاة في الاســتدلال على فعلية أو اســميّة حبّذا لم تغادر العلامة لأنها باختصـــار الفيصـــل في الحكم، فلو ثبت قبولها لأحد علامات الصـــنف لكان الحكم قاطعا فالاعتراض على الحجة وردّها كان بالتشكيك بقبول العلامة، فقالوا رفضا لقبول حبّذا التصرف وهو علامة الأفعال إنّ هذا يجري بالاشـــتقاق من لفظ الجملة كما في "حمدل"في حكاية الحمد لله

---

(٤٨٠) انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**،ج٣، ص٢٣.
(٤٨١) المبرّد، **المقتضب**، ج٢، ص١٤٣.
(٤٨٢) ابن السرّاج، **الأصول**، ص١١٥.
(٤٨٣)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٣، ص٢٤.
(٤٨٤) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية**، ص٧٥
(٤٨٥) انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٣، ص٢٣.
(٤٨٦)ابن يعيش، **شرح المفصل** ج٧، ص١٤١.
(٤٨٧) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٧٥.
(٤٨٨) بهذا احتج ابن عصـــفور على اســميتها حيث قال"وكثر إدخالهم حرف النداء على حبذا مما يدّل على أنها اســم، ولذلك لم يســتوحشــوا من مباشــرة حرف النداء لها كما اســتوحشــوا من مباشــرته الفعل"أنظر: ابن عصفور، **المقرّب**، ص٧٠، و ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٣، ص٢٤.
(٤٨٩) انظر: ابن السراج، **الأصول**،ج١، ص١١٥، و ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٣، ص٢٧،وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ١٤١، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج٣، ص٣٠.

وغيرها من المركبات[٤٩٠]، واعترض الذين قالوا بفعليّة حبّذا على قبولها حرف النداء وهو علامة الأسماء أنّ هذا يجرى على الأفعال أيضا وفعل الأمر بكثرة، ويكون بتقدير محذوف، والأمر شبيه مع حبّذا[٤٩١].

ولعلّ القول في "حبذا" أنهّا أقرب إلى الفعليّة من الاسميّة؛ لأنّ حالتها الأولى فعل لكنّها بعد التركيب ابتعدت قليلا عن مشتقات وخصائص الفعل"حبب"لتعَّبر عن المبالغة في المدح، ويعلّل ابن جنّي الجمود في هذه الأفعال عند حديثة عن جمود نعم وبئس بقوله: "وجعلوا ترك التصرّف الذي هو أصله، وأخص الأوصاف به أمارة للأمر الحادث له، وأنّ حكما من أحكام المبالغة قد طرأ عليه"[٤٩٢]، وما صدق على "نعم"و"بئس" يصدق على ملحقاتهما.

٤ - ليس، وعسى

اختُلف في فعليتهما أو حرفيتهما أو اسميتهما، فقد ذهب ابن السرّاج إلى حرفية (عسى، وليس) مستندا إلى عدم تصرّفهما، ووافقه في الأولى ثعلب، وفي الثانية الفارسي، وأبو بكر بن شقير[٤٩٣]، لكنّ أبا علي الفارسي كان له رأيٌ مخالف للفريقين في صنف كلمة(ليس)، فقد أطال الشرح في كتابه"المسائل الحلبيّات" في هذه المسألة وكانت طريقته في عرض الأدلة لنفي فعلية أو حرفيّة(ليس)، ليثبت اسميتها، ومن أهم أدلته التي ذكرها أنها جاءت(ليسي) من غير نون الوقاية التي تلازم الأفعال مع ضمير المتكلم المنصوب، ومن أدلته أيضا أنها ليست بفعل كما في"كان وأخواتها" التي تجرّدت دلالتها من الحدث لكنّها دلت على أحد أقسام زمان الفعل في حين أنّ "ليس" انعدمت فيها هذه الدلالة، ثم أخذ الفارسي يعرض أدلته لنفي حرفية ليس وجريانها مجرى(ما) ونحوها مما ليس بفعل[٤٩٤]، ومع أنّ أبا على الفارسي أطال الحديث في هذه المسألة واستعرض أدلة شتّى إلا أنه لم يقطع باسمية(ليس)، وكان أكثر كلامه أنها "ليست بفعل على الحقيقة"[٤٩٥].

---

(٤٩٠) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٧، ص١٤١.
(٤٩١) انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٣، ص٢٣، ٢٤.
(٤٩٢) ابن جنّي، **الخصائص**، ج٣، ص٢٤٤.
(٤٩٣) ذهب ابن السرّاج إلى حرفية (عسى، وليس) مستندا إلى عدم تصرّفها، ووافقه في الأولى ثعلب وفي الثانية الفارسي، وأبو بكر بن شقير انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٤٠.
(٤٩٤) انظر في هذه المسألة بالتفصيل عند أبي العلي الفارسي، **المسائل الحلبيّات**، ص٢١٨ إلى٢٧٠.
(٤٩٥) أبو العلي الفارسي، **المسائل الحليّات**، ص٢٢٢.

ورأي الجمهور فيها وفي (عسى) أنها فعل بدليل قبولهما علامات الفعل، وثبتت فعليتهما بقبول تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل[٤٩٦]، وقالوا "بل هي أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها"[٤٩٧]، وهذا الرأي فيها هو الأولى؛ لأنّ رفض الكلمة لإحدى علامات الصـــنف لا يخرجها منه أمّا قبولها لأكثر من علامة فيه فهذا يصعُب ردّه أو تجاهله فتجري عليه أحكام هذا الصنف.

فمنشـأ الخلاف في هذه الكلمات عدم قبولها التصـرّف وهو سـمة الأفعال وأهم علاماته، وقد ذكرنا أن انتفاء قبول بعض علامات الصـــنف الواحد يعوّض بقبول العلامات الأخرى، قال السيوطي ردّا على من زعم حرفية(عسى، وليس) باتخاذه عدم التصرّف دليلا لذلك: "إنّ ذلك لا يصلح دليلا للحرفيّة مع قيام دليل الفعليّة"[٤٩٨]

([٤٩٦]) السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص.٤٠

([٤٩٧]) انظر، ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٤٤، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٥.

([٤٩٨]) السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٤٠

أثر العلامة في تيسير النحو وتعليمه

ظهرت في العصـــر الحديث دعوات كثيرة تدعو إلى التجديد في شـــتّى مناحي الحياة وعلومها، ومن بين هذه الدعوات علت الأصوات التي تنادي بتيسير النحو العربي واستمرّت إلى وقتنا الحاضر، وكانت هذه الدعوات نتيجة للاتصّال بالحضارة الغربيّة، وشيوع مناهجها الحديثة في البحث، وكان أثر ذلك في علماء العربيّة أن انقســم النحاة بين مؤيد ومعارض، وانقســم المؤيدون منهم إلى قسمين أيضا بين من رفض النحو التقليدي رفضا تامّا وحاول وصفه وصفا جديدا في ضـــوء مناهج علم اللغة الحديث، ومن وجد أنّ في النحو العربي بعض القصـــور والسلبيّات ولا بدّ من تداركها بتيسير قواعدها من غير المساس بالجوهر.

وتفاوت الدارسون في تطبيق مفهوم التيسير النحوي كلّ حسب فهمه لمفهوم التيسير، فمنهم من يُعنى بطريقة عرض المادة اللغويّة؛ فيكون التيســير عنده من منظور تربوي تعليمي بالاستعانة بنظريّات التعليم وطرائق التدريس الحديثة، ومنهم من يُعنى بالمادة النحويّة نفسها لا بطريقة عرضها؛ فيكون الثاني من منظور منهجي يتعلق بوصف المادة اللغوية، ولعلّ الصحيح هو العناية بالجانبين معا، فحين نعلم النحو نحتاج إلى مادة لغويّة بعيدة عن التعقيد، ومن هنا كان من ضـرورات التيسـير التمييز بين نوعين من النحو"النحو العلمي النظري"، و"النحو التعليمي التربوي"، فالأول يبحث في النظرية النحوية التي تلتمس الدقة في الوصـف والتفسـير، والثاني يعنى بالأحكام النحوية التطبيقية التي تهدف إلى ضبط اللسان وسلامة الخطاب وأداء الغرض، وهذا المستوى يضـع نصـب عينيه أهداف التعليم وحاجات المتعلمين ليكون التعليم أيسـر على المعلمين والمتعلمين.

إذا كانت العناية بالمادة النحوية ومحاولة وصفها بأبسط الطرق والتركيز على الجوانب الإيجابية فيها إحدى مظاهر التيســير فإنّ مادة النحو العربيّ غنية بكثير من الجوانب الإيجابيّة التي تنم عن عقليّة عربيّة فذة وتفكير واع ســابق لعصــره، والتي تحتاج الكشــف عن أهميتها ودورها في بناء النظام اللغوي، ومن بين هذه الجوانب العلامة اللغوية التي بدت حاضرة في كلّ مراحل بناء القواعد النحوية التي لا يمكن الاســتغناء عنها في هذا النظام، وإذا كانت دعوات التيسـير تسـعى لتخليص نظام العربيّة من القصـور والتعقيد، فإنّ الالتفات إلى العلامة اللغوية،

وإعطاء ها مزيدا من العناية بالكشـــف عن مكنوناتها ووظائفها العديدة في اللغة ســـيكون أحد مظاهر التيسير المهمّة والتي تعود بالنفع على الدارسين والمتعلمين.

ولمّا كانت دراستنا تختّص بدور العلامة في الاستدلال على أقسام الكلمة فإننا سنركز على أثر العلامة في التيسير من هذا الجانب، إذ يشكّل هذا التقسيم الحجر الأساس في بناء النظام اللغوي، والخطوة الأولى والأهم فيه، فمن هذا التقسيم تنبني العلاقات التركيبيّة التالية، و هذا التقسيم خطوة علميّة تهدف إلى التيسير في تعاطي المادة اللغوية باختصار عدد هائل من المبعثرات والمعلومات التي تخص كل قسم فيغدو كل قسم عنصرا مكثفا لمجموعة من المعلومات التي يجمع بينها خصائص صرفيّة ونحويّة متشابهة.

وكان لا بدّ لنجاح هذه الخطوة العلميّة والحفاظ على هذا الأساس المتين بتمييز هذه الأقسام من بعضها بخصائص كلٍّ منها، ووضع حدود فاصلة لهذا التقسيم، بحيث لا تسمح بدخول غير صنفه عليه، فكانت العلامة اللغوية أداة هذا التقسيم ووسيلته الأهم فهي الحدّ الفيصل لتمييز الأقسام، وهي الوسيلة لوصف الأقسام والكشف عن خصائصها، وبهذا تكون العلامة اختصرت كثيرا من الوصف والكلام الذي يمكن أن يستغرقه القسم الواحد لتمييزه من غيره، كما أنّ الحكم فيها كان حكما قاطعا لا يترك مجالا للشك والاعتراض إلا ما كان من الاختلاف في فهم العلامة وتطبيقها، وبالدور الذي تقوم به العلامة اللغوية في هذا التقسيم تكون قد حققت في زمن متقدّم جدا مفهوم التيسير النحوي في جوانب عدّة أهمّها:

أ- نبذ الخلاف النحوي في كثير من المسائل التي تتعلق بتقسيم الكلمة

أجمع النحاة الأوائل على قسمة ثلاثيّة للكلمة قال ابن فارس"وأجمع أهل العلم أنّ الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف"[٤٩٩]، ولم يخرجوا عن هذا التقسيم، وكان الضابط لالتزامهم بهذا المبدأ النظري وجود خطوة عمليّة وعلميّة لرسم حدود القسم الواحد فكانت العلامة اللغوية في النحو العربيّ الحدّ الفيصل لتقسيم الكلمة ووضع الحدود الفاصلة بين الأقسام مما خلق نوعا من الاتفاق بين النحاة ورسم لهم خط سير واضح، وكان هذا باتّفاق النحاة، ومن هنا عني النحاة بجمع علامات كلّ قسم لتكون حدّا له.

(٤٩٩) ابن فارس، **الصاحبي**، ص٨٢.

إنّ التقســـيم الثلاثي ارتكز على العلامة ارتكازا كبيرا من حيث البناء والأداة، فاعتبار تركيب الجملة المتمثل في علاقة الإسناد لم يفارق هذا التقسيم، فوجد النحاة أنّ "الكلمة إن لم تكن ركن الإســناد فهي الحرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلت الإســناد بطرفيه فهي اســم، وإلا فهي فعل"[٥٠٠]، فكانت هذه العلامة دليلا على تقســيمهم الثلاثي ينضــاف إلى الأدلة الأخرى، ويرى البعض أنّ النحاة الأوائل استخرجوا هذه القسمة الثلاثيّة من الدلالة التركيبيّة وهو أساس ثابت، ومنه بينوا الأدلة التي تميّز كلّ قسم [٥٠١]، وبهذا تكون العلامة دليلا على التقسيم والأقسام في آن بحيث لا تترك مجالا للاعتراض على هذا التقسيم.

ولولا اتفاق النحاة على اتخاذهم العلامة الحدّ الفيصل بين الأقسام لوجدنا اختلافا كبيرا بينهم يدور حول صنف الكلمة، أمّا خلافهم في صنف كلمات معدودة فنتج عن اختلافهم في فهم وظيفة العلامة وتطبيقها.

ب- البعد عن اللبس ووضوح الأقسام

القصد في اللغة الإبانة عما تختزنه الأذهان من معانٍ والإفصاح عن المقاصد والأفكار؛ لذلك كان أمن اللبس من أهّم الأســس النظرية التي بنى عليها نحاة العربيّة قواعدهم، قال ابن السرّاج: "والإلباس متى وقع لم يجز لأنّ الكلام وُضِع للإبانة"[٥٠٢]، "فاللبس محذور"[٥٠٣]، لأنه يتعارض مع مقاصــد اللغة، يقول تمام حســان : "إن اللغة العربية- وكل لغة أخرى في الوجود- تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملبســة لا تصــلح واســطة للإفهام والفهم وقد خلقت اللغات أساسا للإفهام والفهم[٥٠٤]؛ ومن أجل ذلك مارس النظام اللغوي في العربيّة عمليات تقنية متعددة في معالجة اللبس في الكلام، بقصد تفعيل الوظيفة الأساسية في التبليغ والتواصــل، ومن بين هذه الطرق كانت العلامة وســيلة فعّالة لأمن اللبس؛ لأنّ وظيفتها الأساسيّة التمييز والتفريق ومتى حصل التمييز كان الأمن.

---

(٥٠٠) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٥.

(٥٠١) انظر: مصــطفى جطل، وإبراهيم محســن،**تقســيم الكلام عند القدماء والمحدثين**، مجلة بحوث جامعة حلب،سلسلة الآداب والعلوم الإنسانيّة، العدد التاسع، ١٩٩٠م.

(٥٠٢) ابن السرّاج، **الأصول**، ج١، ٢١٩.

(٥٠٣) السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٢، ص٣١٤.

(٥٠٤) تمّام حسّان، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ص٢٣٣.

تقوم العلامة اللغوية من خلال وظيفتها في التمييز بدور التفريق بين أقسام الكلمة كخطوة أولى لأمن اللبس، فهذه الأقسام الثلاثة "تعبّر عن معانٍ تقسيميّة هي حجر الزاوية في النظام الصرفي للغة العربيّة الفصحى"[٥٠٥]، وكلّ المعاني الصرفيّة والنحوية تندرج تحت هذا التقسيم، فالقسم الواحد يتميّز بمجموعة من الخصائص الصرفيّة التي تختلف عن غيره، وينبني على هذا التقسيم العلاقات التركيبية التالية، فمثلا ما يصلح أن يكون في موقع الاسميّة لا يصلح لغيرها،

وعندما يحصل اللبس في صنف الكلمة وتتردّد بين أكثر من قسم فإن هذا اللبس فيها يتجاوزها مفردة لينتج عنه خلاف في فهم الجملة وتحليلها؛ لأنّ هذه الأقسام ما هي إلا عناصر لبناء الجملة، والدليل على ذلك اختلاف النحاة في معمول ومخصوص الكلمات التي ورد فيها اختلاف في صنفها، فمثلا صيغة (أفعل) التي وقع فيها خلاف حول اسميتها أو فعليتها يمتد الخلاف فيها إلى ما يليها في التركيب، فلأنها عند البصريين فعل فما بعدها مفعول به وهو في المعنى فاعل[٥٠٦]، وهي عند الكوفيين خبر لـ(ما) منصوب بالمخالفة وما يليها شبيه بالمفعول به لوقوعه بعد ما يشبه الفعل[٥٠٧]، وهذا الخلاف في التحليل شبيه بكل الكلمات التي ورد فيها اختلاف في صنفها، وهي كلمات معدودة تخلت عن بعض علامات صنفها وبدا فيها قبولها لعلامات الصنف الآخر فوقع اللبس فيها مفردة و في تحليل عناصر جملتها، فهل نستطيع أن تخيّل حجم اللبس الذي سيقع نتيجة لاختلاط الأقسام لولا وجود العلامة التي تقوم بأمن اللبس بين الأقسام ويمتد هذا إلى المعنى.

ولولا الحاجة لأمن اللبس بين أقسام الكلمة لما كانت عناية النحويين بعلامات كلّ قسم، ولعلّ ما يفسر دور العلامة في ضبط هذا التقسيم ووضوح الأقسام ما جرى عليه النحاة في تعريف أقسام الكلمة بالعلامة، فنجدهم اتخذوا علامات الصنف الواحد وسيلة لرسم حدود المعرّف وتمييزه من غيره.

---

(٥٠٥) تمّام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٨٣

(٥٠٦) انظر ابن يعيش، شرح **المفصّل**، ج٧، ص١٤٨.

(٥٠٧)انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٣، ص٢٥٢.

ج- الاستدلال بالعلامة على أقسام الكلمة

بدا واضحا أنّ الاستدلال بالعلامة الأكثر شيوعا واستخداما في النحو العربي، وتكاد العلامة تنفرد في الاستدلال على أقسام الكلمة، فقد ظهرت مع ظهور التقسيم، ومن ثمّ كانت العلامة الوسيلة الأمثل للتمييز بين هذه الأقسام.

واتخذت العلامة اللغوية دورها في التمييز بين أقسام الكلمة، فكانت على اختلاف أنواعها وتعدّد أشكالها وسيلة مهمّة للاستدلال على الصنف الواحد عن طريق علامات كلّ قسم والتي تخصّه ولا تخصّ غيره من الأقسام، وبهذا الشكل يكون الاستدلال بالعلامة قد راعى حاجة المتعلمين لدليل يتمسّكون به عند الحكم على صنف الكلمة، فالعلامة دليل المعلم، وتجاوزت العلامة هذه الوظيفة لبيان خصائص الصنف الواحد، فالعلامة خاصيّة الصنف، وبمعرفة علاماته تتعرّف على خصائصه.

إنّ وضوح أقسام الكلمة بغاية الأهميّة لأنّ هذه القسمة الحلقة الأولى في الإجراءات النحوية اللاحقة من بناء الجملة ومن ثمَّ تحليلها، ولا يتصور بناء الجملة وفهمها دون المعرفة المسبقة للأقسام، وحيث إنّ العلامة هي الدليل على هذه الأقسام فقد غدت مطلبا تعليميا يحتاجه المتعلمون والمعلمون، وهنا يأتي دور العلامة في تيسير التعليم مع مراعاة كيفية تعليم العلامات فجمع العلامات وتصنيفها يتعلق بالشق الأول من التيسير الذي لا يكتمل إلا بنجاح تعليم هذه المادة النحوية وإيصالها إلى المتعلمين،، وتتحدد عملية تعليم العلامات من طبيعة الأهداف التي يتم اختيارها من المادة التعليمية التي يراد للطلاب تعلمها، ثم من مستويات نمو المتعلمين الإدراكية، فالعلامات التي يتم اختيارها للمراحل التعليمية الدنيا تختلف إلى حد ما عن العلامات التي نختارها للصفوف العليا، أو المراحل التعليمية المتقدمة، كالمرحلة المتوسطة والثانوية، و لكي تؤدي العلامة الغرض الذي وجدت من أجله في عملية التعلم، وبشكل فاعل، لا بد من مراعاة أمور عدّة في عرض العلامات وتعليمها، ومنها:

ا- تفاوت العلامات في الأهميّة

تعدّدت علامات القسم الواحد خاصة علامات الاسم القسم الأكبر في هذه القسمة، فكان من دواعي الإحاطة بكلّ أطرافه واستخلاص كلّ العلامات التي تخصّه أن تعدّدت علامات الاسم وفاقت علامات الفعل بأضعاف، وكان الفعل القسم الثاني بعدد أقل من العلامات لكنّها تنوعت بتنوّع أقسام الفعل، واختص بعضها بفعل دون الآخر، لنصل إلى الحرف فتكون أهم علاماته انتفاء علامات القسمين الآخرين.

وعلى تعدّد هذه العلامات فإنّها كلّها صالحة لتمييز القسم الواحد لكنّها ليست كلّها بمرتبة واحدة، فهناك علامات رئيسيّة أجمع عليها نحاة العربيّة، واستحقت هذه العلامات صدارة العلامات بحكم شيوعها وملازمتها للصنف، فبعض العلامات يكاد يقبلها الصنف كاملا ولا يخرج عنه إلا بعض الكلمات، فمقياس أهميّة العلامة في الشيوع والتعميم لذلك كان عند النحاة علامات للأقسام باتفاقهم جميعا فمثلا في علامات الاسم:(أل التعريف، والجر، والنداء والإسناد بطرفيه) تعدّ من العلامات ذات الأولوية وتفوق أهمية عن العلامات الأخرى كالتصغير والتثنية والجمع، إن هناك علامات تتصف بشبه العموم، لذلك لا يمكن إغفالها أبدا.

٢- تفاوت العلامات في أولوية التعليم

إنّ وجود علامات رئيسة للقسم الواحد تتصف بشبه العموم لا يعني أن تعليم العلامات يبدأ وينحصر بها خاصة في أوليّات التعليم، إذ يكون التركيز على العلامات الشكلية مطلبا يجب مراعاته في مراحل التعليم الأولى وعند متعلميّ اللغة من غير أهلها، فلا يصحّ التكلّم عن العلامات الموقعيّة قبل أن تتمّ المعرفة الأولية للكلمات مفردة قبل دخولها في التركيب، وبذلك تتضح ميزة العلامة الشكليّة ودورها في مراحل التعليم الأولى قبل أن تكتمل لدى المتعلّم صورة الجملة ويُحسن بناءها وتحليلها.

والمقصود بالعلامات الشكليّة هي العلامات التي تظهر بالشكل منطوقة أو مكتوبة ولا تحتاج لإبانتها البحث في المعنى، وتمتاز العلامات الشكلية عن غيرها من العلامات:

١-العلامة الشكليّة ظاهرة وسهلة الملاحظة والتمييز بالشكل أولى وأقوى؛ لأنه لا يتطلب إعمال العقل في البحث عن المدلول المعنوي فيها، فهي بذلك "في باب المعلوم بالمشاهدة"[٥٠٨]؛ وبذلك

([٥٠٨]) السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص١٨.

تســهّل على المتعلم إدراك صــنف الكلمة مجرّد معرفته البســيطة بأن هذه العلامة تخصّ هذا الصــنف، ووضــوح هذه العلامات بشــكلها الظاهر يصــلح أن يدرّس في مراحل التعليم الأولى ويعين على تمييز أقسام الكلمة واستيعاب خصائصها الأولى لاسيما مع كثرة تردّد هذه العلامات وشيوعها، فمثلا يكفي أن يعرف المتكلم أن (أل التعريف)، أو التنوين علامة للاسم ليدرك أنّ كل ما يقبل أن يقترن بهما هو اسم.

٢-العلامة الشكلية لا تتطلب الدخول في تركيب لإبانتها، فيكفي للاستدلال على صنف الكلمة أن تعرف شــكلها أو تضــمّها إلى بعض العلامات الشــكليّة لتختبر قبولها لهذه العلامة أو انتفاءها، فمثلا إذا وجدت كلمة على صــيغة (فَعَلَ) فلا تحتاج لكثير من الجهد لتدرك أنها من صــنف الأفعال والفعل الماضــي بالتحديد، وفي هذه المرحلة من التعليم يكفي الإشــارة إلى هذه العلامات وترك الإشارة إلى العلامات الأخرى التي يمكن أن يستغني عنها الطالب في بداية تحصيله.

أمّا العلامات الموقعيّة فتتفاوت في أولوية التعليم، فهناك علامات موقعيّة ترتبط بقرينة شكليّة تدّل على هذا الموقع، والقســم الآخر قرينته معنويه خالصــة، وبهذا فإنّ المواقع الإعرابيّة المرتبطة بقرينة أسبق في التعليم، وبذلك يمر تعليم العلامات بثلاثة مستويات:

أ- علامات شكليّة خالصــة، وهي العلامات التي تتعلق باللفظ دون المعنى، ولا يشــترط فيها الدخول في تركيب لملاحظتها، وتضــم كل العلامات المنطوقة والمكتوبة التي تلتصــق بالكلمة وتحمل دلالات صرفيّة ونحوية.

وميزة هذه العلامة في التعليم الأولي، حيث يمكن ملاحظة العلامات التي تدّل على صــنف الكلمة فيها بالنظر في الكلمة واللواصــق التي ترتبط بها مفردة، وهذه العلامات الخطوة الأولى في تعليم العلامات في مراحل التعليم الأولى، فمثلا في تعليم علامات الاسم نستعين بكلمة مفردة من صنف الأسماء ونضيف إليها هذه العلامات:

طالبٌ: اسم والدليل التنوين

الطالب: اسم والدليل على ذلك(أل)التعريف

طالبة: اسم والدليل تاء التأنيث

طالبان: اسم: والدليل ألف المثنى

وبهذا الشــكل يتتابع التدرّج في تعليم العلامات بالتركيز على العلامات الشــكليّة التي تلتصــق بالكلمة مفردة مع مراعاة الأولوية للعلامات الأكثر شيوعا.

ب-**علامات شـكليّة موقعيّة**، وهي العلامات الشـكليّة التي تدّل على وظيفة نحوية، وبذلك تكون هذه العلامة علامة للعلامة الموقعيّة، ومن أمثلة هذه العلامات:حروف الجر،حروف الجزم، وحروف النصب، والنداء، وبذلك تكون هذه العلامة علامة للعلامة الموقعيّة، وهي خطوة سابقة لتعليم العلامات الموقعيّة، وهي مناسـبة للمرحلة المتوسـطة في التعليم، قبل الدخول في تحليل الجملة والكشف عن العلامات الموقعيّة.

ج- علامات موقعيّة خالصة، وهي العلامات المتحققة في العلاقات الإعرابية ودورها في فرز أقسام الكلمة من خلال الوظيفة النحوية التي يقوم بها كلّ قسم في الجملة الاسم، والحيّز الذي يشغله ولا ينافسه عليه قسم آخر.

ويبين لي أنّ العلامات الموقعيّة وعلى رأسها علامة الإسناد أساس التركيب وأساس العلامات الموقعيّة كلها هي من العلامات التي يُلجأ إليها أخيرا وعند الحاجة، والعلامات الشكلية والمباني الصـرفيّة سـابقة عليها في التمييز ولعلّ ذلك يرجع إلى أنّ الشـكل أظهر للمتلقي من المعنى، وأن التمييز بالمعنى ليس بهذه السهولة، ويحتاج إلى معرفة سابقة بالجملة وكيفيّة بنائها، والمعاني الوظيفيّة التي تشغلها أقسام الكلمة فيها، وبهذا يمكن أن نسجّل الملاحظات التاليّة حول العلامات الموقعيّة:

١- علامة معنوية خالصـة تنبثق من المعنى، وهذا يتطلب أولا إدراك المعنى وتعيينه، ومن ثمَّ يحتاج إلى شـيء من التأويل لربط العلاقة المضـمرة بين هذا المعنى واختصـاصـه بالصـنف لتسـتنتج أنّ وجود هذا المعنى علامة لهذا الصـنف أو ذلك؛ ولهذا فإن تعليم هذه العلامات يرتبط بالمستويّات المتقدمة في التعليم، ولا يُناسب التعليم الأوليّ.

٢- التمييز بالعلامات الموقعيّة خطوة تالية للتمييز بالعلامات الشـكليّة من اللواصـق والمبنى الصرفي وغيره لسببين الأول : أنّ العلامة الشكليّة ألحظ من العلامة الموقعيّة، والسبب الثاني أن العلامة الموقعيّة تنبني على العلامات الشـكليّة مثل ما تنبني المعاني النحوية على المباني الصرفيّة السابقة لها، فمثلا لا نعلم علامة الإسناد وصلاحية الاسم لأن يكون ركنين فيها، والفعل يختص بركن الإسـناد به، وعدم اختصـاص الحرف بأيٍّ منهما، ونتجاوز الكلام عن المبنى الصرفي لهما، وأظهر العلامات الشكليّة التي لابدّ أن يظهر بعضها في التركيب، كأل التعريف والتنوين وعلامات التثنية والجمع للاسم، والتاء الساكنة وحروف المضارعة، وضمائر الرفع المتصلة في الأفعال، وهذا يعني أن العلامات الموقعيّة محطة أخيرة لاكتمال خصائص الصنف الذي كان قد تهيأ مسـبقا بمجموعة من الخصـائص ليقوم بوظائفه التركيبيّة فانضـافت علاماته المسبقة إلى العلامات الجديدة لتكتمل صورة الصنف فيه من الاسميّة أو الفعليّة.

٢- تشتد الحاجة إلى العلامات الموقعيّة في بعض الأحيان حين تكون وسيلة التمييز الوحيدة وعند غياب العلامات الأخرى، وبذلك تُعرف اسمية الضمائر، المنفصلة، والمتصلة، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وكثير من الظروف، فهي تفتقد إلى صيغة معجمية محدّدة، ولا تقبل غالبية علامات الاسم الإلصاقية، والتصريفية، فكانت وسيلة فرز هذه الأسماء عن طريق المعنى، والموقع الإعرابي هو أساس المعنى الوظيفي، ومن وهنا تبرز أهميّة هذه العلامات، ولهذا السبب نعت النحاة علامة الإسناد أساس العلامات الموقعيّة بأنّها"أنفع علامات الاسم"[٥٠٩].

ومع أن الاستدلال على صنف الكلمة بالعلامات الموقعيّة أكثر صعوبة، وهو خطوة تالية في تعليم العلامات إلا أنّ تمّام المعرفة بعلامات كلّ قسم من أقسام الكلمة، والتعرّف على خصائصه لا تكتمل إلا بالنظر في التركيب، فإذا اتضحت المعاني الوظيفيّة لكل قسم أمكن فهم الجملة وتحليلها تحليلا صحيحا، فمباني التقسيم تسلسل من المعاني الصرفيّة والنحوية.

(٥٠٩) انظر:ابن هشام، **شرح شذور الذهب**،ص٤٢، وكذلك قال السيوطي، انظر: كتابه همع الهوامع،ج١،ص٢٦.

الخـــاتمة

تناولت الدراسة البحث في طرق الاستدلال بالعلامة، واختصت بدور العلامة اللغوية في تمييز أقسام الكلمة في القسمة الثلاثيّة التي أجمع عليها نحاة العربيّة الأوائل، بجمع هذه العلامات من مظانها المتفرّقة، وإعادة تصنيفها، وشرحها لبيان فاعليّة العلامة للقيام بالدور الذي خُصّص لها في التمييز، وأثرّها في الدرس النحوي، ومن أبرز النتائج التي انتهت إليها الدراسة:

١- جمع علامات الأقسام الثلاثة (الاسم، والفعل، والحرف) من مظانها المتفرّقة في كتب النحاة ومصنفاتهم، واستنتاج علامات جديدة بعد استقراء سماتها اللفظيّة، وتتبع المواقع التي تحلّ فيها في التركيب، وبناءً على ذلك أنشئ لها تصنيفٌ جديدٌ روعي فيه المبنى والمعنى، فتحصّل في الدراسة أنّ علامات الاسم والفعل انقسمت إلى ثلاثة أقسام: علامات إلصاقيّة، وعلامات تصريفيّة، وعلامات موقعيّة، لتكون علامات القسم الواحد تسلسلاً من السمات الصرفيّة والنحوية، أمّا الحرف فلا تدخل عليه لواصق، ولا يخضع للتصريف، ولا يكون ركناً في الإسناد، فكان انتفاء هذه العلامات علامة له.

٢- أظهرت الدراسة الدور الكبير الذي تقوم به العلامة في تمييز أقسام الكلمة بعضها من بعض، واستنتجت دقة ما ذهب إليه النحاة الأوائل في اتخاذ العلامة للقيام بهذا الدور، وخلصت إلى أنّ العلامة قرينة التقسيم ولا يمكن الاستغناء عنها في أي معالجة نحوية تتعلق بتقسيم الكلمة؛ لذلك فهي حاضرة في الدرس النحوي قديمه وحديثه.

٣- تعدّد العلامات اللغوية دليل على تعدّد المعلم، والدليل على ذلك أنّ علامات الاسم هي أكثر عددا من علامات الفعل والحرف؛ لأنّ الاسم يشكّل القسم الأكبر في القسمة الثلاثيّة، ويقوم بالوظائف الأكثر في التركيب، يليه الفعل الذي تقلّ علاماته عن علامات الاسم لأنّ الفعل يمتاز بالتزامه صيّغاً محدّدة،؛ لذلك كان تمييزه أسهل وبعدد أقل من العلامات، ليأتي الحرف فتكون أهمّ علاماته انتفاء علامات الاسم، والفعل.

٤- شكلت الدراسة قراءة نحويّة بيّنت سمات أقسام الكلمة الصرفيّة والنحويّة بالاعتماد على علامات كلّ قسم، وبذلك تتجاوز الدراسة إبراز دور العلامة في التمييز بين الأقسام لتكون مدخلا للاطلاع على رؤية النحاة في معالجتهم التصريفية والإعرابيّة لأقسام الكلمة.

٥- عرضت الدراسة آراء النحاة في عدد من المسائل الخلافية في قسم الكلمّة، وكشفت عن دور العلامة في ترجيح بعض الآراء، وأكدّت أنّ الأصل في وظيفة العلامة أن تقوم بالتمييز بين الأقسام وإزالة اللبس في اللغة لكنّها قد تخرج عن وظيفتها الطبيعيّة نتيجة الاختلاف في فهما، أو فهم وظيفتها المحدّدة، كما حصل من خلط بعض النحاة بين الحدّ والعلامة؛ مما أدّى إلى اختلافهم.

٦- توصلت الدراسة إلى أنّ العلامة اللغويّة وثيقة الصلة بالطريقة التعليميّة، عن طريق ترسيخ سمات القسم الواحد في ذهن الدارس، بهدف التقريب على المتعلم، وما وظيفة العلامة في الاستدلال على أقسام الكلمة إلا واحدة من الوظائف الكثيرة التي تقوم بها في اللغة، وهذه الدراسة دعوة للالتفات إلى دور العلامة اللغوية في النحو العربي، وإلى أحد جوانب التيسير في النحو العربّي التي تستأهل الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

١- القرآن الكريم.

٢- أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط١، عالم الكتب،القاهرة، ٢٠٠٨م.

٣- الأشموني، علي نور الدين بن محمد(ت٩٠٠هـ/١٤٩٥م) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت،١٩٥٥م.

٤- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد(٤٦٩هـ/١٠٧٦م) **الهادي في شرح المقدمة في النحو**، تحقيق: أحمد فتحي حجازي،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠١١م، ص٣٠.

٥- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد(٤٦٩هـ/١٠٧٦م) **شرح المقدّمة المُحسبة**، تحقيق: خالد عبد الكريم،د.ط،د.ن، د،ت.

٦- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(٥٧٧هـ/١١٨١م) **أسرار العربية**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

٧- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(٥٧٧هـ/١١٨١م) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،د.ط، المكتبة العصرية، بيروت،١٩٨٢م.

٨- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(٥٧٧هـ/١١٨١م) **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الأردن-الزرقاء، ١٩٨٥م.

٩- البطليوسي،عبد الله بن محمد(٥٢١هـ/١١٢٧م) **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، د.ط، دار الطليعة، بيروت، د،ت.

١٠- التهانوي، محمّد علي(ت١١٩١هـ/١٧٧٧م) **موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق علي دحروج وآخرين، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،١٩٩٦.

١١- الجاحظ، عمرو بن بحر(٢٥٥، د/٨٦٨م) **كتاب الحيوان**، تحقيق:عبد السلام هارون،ط٢، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي،القاهرة، ١٩٦٥م.

١٢- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن(ت٤٧١هـ/١٠٧٨م) **الجمل**، تحقيق: علي حيدر، د.ط، دار الحكمة، دمشق،١٩٧٢م.

١٣- الجرجاني، علي بن محمّد(ت٨١٦هـ/١٤١٣م) **معجم التعريفات**، تحقيق: محمّد صدّيق المنشاوي، د.ط، دار الفضيلة، القاهرة،د.ت.

١٤- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(، د٣٩٢هـ/١٠٠١م) **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهر، دد.ت.

١٥- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ/١٠٠١م) **اللمع في العربيّة**، د.ط، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان، دار مجدلاوي للنشر،١٩٨٨م.

١٦- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد(ت٣٩٣هـ/١٠٠٢م) **الصحاح: تاج اللغة وصِحاح العربيّة**، تحقيق:أحمد عبد الغفورعطار،ط٤، دار العلم للملايين،بيروت، ١٩٩٠م.

١٧- الحملاوي، أحمد بن محمد(١٣١٥هـ/١٨٧٩م) **شذا العرف في فنّ الصرف**، د.ط، دار الكيان، الرياض، د.ت.

١٨- أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف(ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م) **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد ورمضان عبد التوّاب،ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٩- أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف(ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،١٩٩٦م.

٢٠- الحيدرة اليمني،أبو الحسن علي بن سلمان(ت٥٩٩هـ/١١٦٣م)، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق يحيى مراد،ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٤م.

٢١- الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن(ت٦٨٨هـ/١٢٨٩م) **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفظي، ط١، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرياض،١٩٩٣م.

٢٢- الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن(ت٦٨٨هـ/١٢٨٩م) **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٣- الزبيدي، أبو بكر محمّد ب، ١٩٧٥من(ت٣٧٩هـ/٩٨٩م) **الواضح في علم العربيّة**، تحقيق: أمين علي السيّد، د.ط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥.

٢٤- الزجاجي،عبد الرحمن بن إسحاق(ت٣٣٧هـ/٩٤٨م) **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٥- الزجاجي،عبد الرحمن بن إسحاق(ت٣٣٧هـ/٩٤٨م) **الجمل في النحو، تحقيق:** ابن أبي الشنب، د.ط، خزانة الكتب، الجزائر، ١٩٢٦م.

٢٦- ابن السرّاج، محمد بن سهل(ت٣١٦هـ/٩٢٨م)**الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣،مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٦م.
٢٧- سيبويه، عمرو بن عثمان(ت١٨٠هـ/٧٩٦) **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣،مكتبة، الخانجي،القاهرة، ١٩٨٨م.
٢٨- السيرافي، الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨هـ/٩٧٨) **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: رمضان عبد التوّاب وآخرين، د.ط، الهيئة العامة المصريّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
٢٩- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ/١٥٠٥م) **الأشباه والنظائر في النحو**،تحقيق عبد العال سالم مكرّم،ط١،مؤسسة الرسالة،بيروت،١٩٨٥.
٣٠- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ/١٥٠٥م) **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
٣١- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ/١٥٠٥م) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
٣٢- ابن الشجري، هبة الله بن علي(٥٤٢هـ/١١٤٧م) **أمالي ابن الشجري**، تحقيق محمود محمد الطناحي، ط١،مكتبة الخانجي، الفاهرة،١٩٩٢م
٣٣- الصبّان، محمد بن علي(ت١٢٠٦هـ/١٧٩١م) **حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد، د.ط، المكتبة التوفيقية، د.ت.
٣٤- ابن عصفور،علي بن مؤمن(٦٦٩هـ/١٢٧٠م) **المقرّب**، تحقيق أحمد عبد الستّار الجواري وعبد الله الجبوري، ط١،د.ن، ١٩٧٢م.
٣٥- ابن عصفور،علي بن مؤمن(٦٦٩هـ/١٢٧٠م) **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،١٩٩٦م.
٣٦- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(٦١٦هـ/١٢١٩م) **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، د.ط، دار الفكر المعاصر، بيروت،١٩٩٥م.
٣٧- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(٦١٦هـ/١٢١٩م) **مسائل خلافية في النحو**، ط٣، مكتبة الآداب، القاهرة،٢٠٠٧م.
٣٨- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله(ت٧٦٩هـ/١٣٦٧م) **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.

٣٩- ابن فارس، أحمد (ت٣٩٥هـ/١٠٠٤م) **الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العربية في كلامها**، تحقيق عمر فاروق الطبّاع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت،١٩٩٣م.

٤٠- ابن فارس، أحمد (ت٣٩٥هـ/١٠٠٤م) **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

٤١- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد(ت٣٧٧هـ/٩٨٧م) **كتاب الإيضاح**،تحقيق كاظم بحر المرجان، ط٢،عالم الكتب،بيروت، ١٩٩٦م.

٤٢- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد(ت٣٧٧هـ/٩٨٧م) **المسائل الحلبيّات**، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم ودار المنارة، بيروت،١٩٨٤م.

٤٣- الفاكهي، عبد الله بن أحمد(ت٩٧٢هـ/١٥٦٤م) **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري،ط٢،مكتبة وهبة،القاهرة، ١٩٩٣.

٤٤- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت٢٠٧هـ/٨٢٢م) **معاني القرآن**، ط٣، عالم الكتب، بيروت،١٩٨٣م.

٤٥- ابن فلاح اليمني، تقي الدين منصور(ت٦٨٠هـ/١٢٨١م) **المغني في النحو**، تحقيق: عبد الرزاق أسعد السعدي، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد،١٩٩٩م.

٤٦- ابن مالك، محمّد بن عبد الله(ت٦٧٢هـ/١٢٧٣م) **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيّد، ومحمد بدوي المختون، ط١،هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠م.

٤٧- ابن مالك، محمّد بن عبد الله(ت٦٧٢هـ/١٢٧٣م) **شرح الكافية الشافية**، تحقيق عبد المنعم أحمد هريري، ط١، جامعة أم القرى، دارالمأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.

٤٨- المبرّد، محمد بن يزيد(ت٢٨٥هـ/٨٩٨م) **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية:لجنة إحياء التراث،القاهرة،١٩٩٤.

٤٩- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٥٠- محمد سمير نجيب اللبدّي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط١، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت، ١٩٨٥م.

٥١- المرادي، الحسن بن القاسم (ت٧٤٩هـ/١٣٤٨م) **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخ، ط١لدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٢م.

٥٢- ابن منظور، محمد بن مكرم(ت٧١١هـ/١٣١١م) **لسان العرب**، تحقيق عبد الله الكبير وآخرين،ط١، دار المعارف، القاهرة،د.ت.

٥٣- ابن المؤدّب، أبي القاسم بن محمّد بن سعيد(القرن الرابع الهجري) **دقائق النصريف**، تحقيق: حاتم سالم الضامن، ط١، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٤م.
٥٤- النيلي، إبراهيم بن الحسن(ق٧هـ) **الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية**، تحقيق محسن بن سالم العميري، د.ط، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، د.ت
٥٥- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف(ت٧٦١هـ/١٣٥٩م) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة العصرية، صيدا،بيروت د.ت.
٥٦- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف(ت٧٦١هـ/١٣٥٩م) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٥٧- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف(ت٧٦١هـ/١٣٥٩م) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق:عبد اللطيف محمّد الخطيب،د.ط، التراث العربي، الكويت، د.ت
٥٨- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله(ت٦٢٣هـ/١٢٢٦م) **معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق إحسان عبّاس،ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
٥٩- ابن يعيش، يعيش بن علي(ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م) **شرح المفصل**، د.ط، نشر إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت.

المراجع:

١- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة، ١٩٩٤م.
٢- إبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣.
٣- إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، د.ط، دار الآفاق، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٤- أحمد حسن كحيل، **التبيان في تصريف الأسماء**، ط٦، المؤلف، د.ت.
٥- تمّام حسّان، **الأصول: دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة**، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٦- تمّام حسّان، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.
٧- تمّام حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، القاهرة، ١٩٩٠.

٨- حسن خميس الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء-التحليل-التفسير**، ط١، دار الشروق، ٢٠٠٠م ٢٠٠٢م.
٩- حسن خميس الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ط١، دار الشروق، عمان،٢٠٠٠م.
١٠- عباس حسن، **النحو الوافي**، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
١١- عبد الهادي الفضلي، **مختصر الصرف**، د.ط، دار القلم، بيروت، ١٩٩٨م.
١٢- فاضل مصطفى الساقي، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، د.ط،الخانجي،القاهرة،١٩٧٧م.
١٣- فخر الدين قباوة، **تصريف الأسماء والأفعال**، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٨٨.
١٤- فرديناند دي سوسير، **علم اللغة العام**، ترجمة يوئيل يوسف عزيز،ط١، دار الآفاق العربية، بغداد،١٩٨٨م.
١٥- فوزي الشايب، **محاضرات في اللسانيّات**، د.ط، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٩م.
١٦- كمال الزيتوني، **ظاهرة الالتباس في اللسان العربيّ**، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٣م.
١٧- محمود سليمان ياقوت، **العلامة في النحو العربي**، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م.
١٨- المنصف عاشور، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، ط٢،منشورات كليّة الآداب منوبة، تونس، ٢٠٠٤م.
١٩- مهدي المخزومي، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، ط٣،مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٨٥م.
٢٠- مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط٣، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦.

الدوريات:

١- إبراهيم بن صالح بن مد الله الحندود، **درجات التعريف والتنكير في العربيّة**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٩،عدد٣١، ٢٠٠٤م.
٢- البشير جلول، **التحويل الزمني للفعل الماضي في العربية**، مجلة المَخبَر، الجزائر، العدد٦، ٢٠١١م.

٣- زيد خليل القرالة، **حول التعليل الصـــوتي للظواهر النحويّة**، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربيّة، ليبيا، مجلد٩، عدد٩، ج٢، ٢٠١٢م.
٤- زيد خليل القرالة، **الفعل المضـــارع بين الإعراب والبناء رؤية جديدة في ضـــوء علم الأصوات**، مجلة مجمع اللغة العربيّة، دمشق،٢٠١٣م.
٥- زينب مديح جبارة النعيمي، **الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين**، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، عدد١٢.
٦- علي حسن مطر،**الاسم في اللغة والاصطلاح النحوي**، مجلة تراثنا، العدد٢٧، ١٩٩١م.
٧- محمّد سعيد صالح ربيع الغامدي، **خصائص الفعل في العربيّة**، مجلة العقيق، مجلد٣٧، ٢٠٠٩م.
٨- مصـطفى جطل ومحسـن إبراهيم، **تقسـيم الكلام بين القدماء والمحدثين**، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد٩، ١٩٩٠م.

الرسائل الجامعيّة:

١- إن سـوب لي، **الفصـائل النحوية في اللغة العربيّة**، رسـالة دكتوراه، الجامعة الأردنيّة، عمان، ١٩٩٨م.
٢- ثامر سليمان عبد الله العواودة، **أفعال المقاربة دراسـة لغوية**، ر سالة ماجسـتير، جامعة مؤتة، معان، ٢٠١١م.